



الخطوط الحمراء وأين يمكن العثور عليها
وكيفية التعامل معها: المجتمع المدني
والدولة والتغيير السياسي في المغرب

فرانچيسكو كولین

عن الكاتب

فرانشيسكو كولين هو زميل زائر في المعهد الدولي للدراسات الاجتماعية (ISS-EUR) وباحث أول في المعهد المغربي لتحليل السياسات في الرباط، ركز بحث الدكتوراه الذي أجراه فرانشيسكو على مشاركة المواطنين في الحكم المحلي في المغرب، كما تعاون في مشاريع مختلفة حول المشاركة السياسية والمساءلة الاجتماعية واللامركزية وتأثير التكنولوجيا على الحكم المحلي. وهو أيضًا محاضر في برنامج العلاقات الدولية في الكلية الأمريكية للبحر الأبيض المتوسط (إيكس أون بروفانس).

© 2024 مبادرة الإصلاح العربي | جميع الحقوق محفوظة.



يسمح هذا الترخيص للقائمين بإعادة الاستخدام بتوزيع المواد وإعادة دمجها وتكييفها والبناء عليها بأي وسيط أو تنسيق لأغراض غير تجارية فقط، وطالما يتم الإسناد إلى المنشئ. إذا قمت بإعادة مزج المواد أو تكييفها أو البناء عليها، فيجب عليك ترخيص المواد المعدلة بموجب شروط مماثلة.

الصورة: مجموعة من النشطاء يتجمعون للاحتجاج على غلاء المعيشة والفساد وسوء الأحوال المعيشية أمام مبنى البرلمان بمناسبة الذكرى الثانية عشرة لحركة 20 فبراير في الرباط، المغرب في 20 شباط/فبراير 2023. (c) أبو آدم محمد - صور الأناضول

تشرين الثاني/نوفمبر 2024

المحتويات

3	ملخص تنفيذي
5	مراجعة الأدبيات: موقف المغرب المتطور من المجتمع المدني في المغرب
5	نضال المجتمع المدني من أجل التحرر والتوطيد التدريجي
6	«ولادة» المجتمع المدني: التأثير المتزايد على الأولويات الوطنية
8	المجتمع المدني في عهد محمد السادس: تحول في العلاقات بين الدولة والمجتمع المدني
11	استعراض قطاع المجتمع المدني في المغرب
12	الإطار القانوني للمجتمع المدني في المغرب
14	قياس المجتمع المدني المغربي
15	أنماط الجهات الفاعلة في المجتمع المدني: مقارنة أربعة أمثلة
17	التكتيكات المتطورة للجهات الفاعلة في المجتمع المدني: دراسات حالة
18	الحالة 1: الجمعية الديمقراطية لنساء المغرب والمدونة: نفس الفاعل، نفس الإصلاح، في زمنين مختلفين
21	الحالة 2: الدعوة إلى إتاحة الوصول المفتوح إلى المعلومات: السير مع التيار، ولكن إلى أين بالضبط؟
23	الحالة 3: التحالفات العابرة للأيديولوجيات داخل المجتمع المدني: التغيير التدريجي ضد الدولة؟
26	الحالة 4: مقاطعة 2018: تغيير تدريجي دون تنظيم؟
28	الخاتمة

ملخص تنفيذي

تواترًا، كانت التحديات التي تواجه النظام من الأسفل إلى الأعلى، جزءًا ثابتًا من السياسة المغربية حتى قبل «ولادة» المجتمع المدني في التسعينيات، كما نعرفه اليوم، وإحياء السياسة على مستوى الشارع في أعقاب الربيع العربي. وقد شككت التعبئة واسعة النطاق التي شهدتها حراك الريف عام 2017 في تلك التحليلات التي أعلنت أن النظام تمكن من ركوب موجات الاحتجاج المتتالية، وأعاد تركيز الاهتمام على مطالب الشارع المغربي (ماتيو ديستي وفيليو، 2023). وعلى الرغم من القمع الشديد الذي تعرض له قادة حراك الريف، واصلت كوكبة واسعة من الفاعلين في الفضاءات العامة التعبير عن همومهم⁴، ومن بين هؤلاء نجد المحامين والأطباء والأطر الطبية وأساتذة التعليم الثانوي وحتى موظفي الإدارات المحلية الذين يتصرفون بشكل جماعي، إما على أساس انتمائهم المهني، أو ضمن شبكة فضفاضة من الجمعيات والنقابات العمالية وهيئات التنسيق غير الرسمية⁵ وعلى رأس الفئات المهنية كانت هناك تعبئة واسعة النطاق قائمة على أساس القضايا التي وحدت المغاربة من مختلف الفئات السكانية. وهذا هو حال الاحتجاج ضد إدارة الموارد المائية المحلية التي ظهرت في مناطق من البلاد، بما في ذلك فيكيك وزاكورة وورزازات⁶، لكن أوضح الأمثلة على الاعتراض

من هو المندرج في «المجتمع المدني» والوظيفة التي يفترض أن يؤديها - لا سيما في مجال العمل السياسي - لا يزال محل جدل كبير (إدواردز، 2024).¹ فمن ناحية، أصبح تحقيق التغيير السياسي، والدمقرطة على وجه الخصوص، عنصرًا أساسيًا من عناصر المجتمع المدني في الأنظمة غير الديمقراطية بعد ما يسمى «الموجة الثالثة من التحول الديمقراطي» (إبراهيم 2015: 46-47). من ناحية أخرى، فإن سيطرة الدولة المتزايدة على مساحة عمل المجتمع المدني لفتت الانتباه إلى حقيقة أن الدول تعتمد على هذه المساحات لتثبيت نظام سياسي معين (بوب وولف، 2017). حتى في الديمقراطيات الراسخة، كان «التسييس» المتزايد لعمل المجتمع المدني محررًا رئيسيًا للقيود المفروضة على مساحة عمله (كما أظهر هومل 2022 في حالة ألمانيا على سبيل المثال).

في المغرب، أقل ما يقال عن موقف النظام الملكي تجاه المجتمع المدني أنه كان ملتبسًا² وبعيدًا عن الرؤى التحليلية التي تؤكد جهود النظام لتدرييض هذا القطاع، تقرر هذه الورقة البحثية بأن تنامي قدرة المجتمع المدني على التدخل في المجال العام دفع إلى إعادة تعريف استراتيجية النظام الملكي تجاهه (ساتر 2007). وفي هذا السياق، لا تشهد مبادرات تنمية المجتمع المدني التي يقودها القصر الملكي مثل «المبادرة الوطنية للتنمية البشرية» (التي أطلقت في عام 2005) على الأهمية التي توليها الدولة لهذا القطاع من المجتمع فحسب، بل سمحت للدولة بتعزيز سيطرتها على المجتمع المدني على المستوى المحلي (بيرغ 2012). ومع وجود أكثر من 240 ألف جمعية مسجلة رسميًا في المغرب، فإن خطة الحكومة لوضع «استراتيجية» رسمية جديدة للمجتمع المدني تؤكد اهتمام الدولة القوي والمستمر بهيكله مساحة عمل المجتمع المدني والسيطرة عليه (وائل القرموني، 2023).³

ومن ناحية أخرى، فإن سيطرة النظام الملكي على المجتمع المدني بعيدة كل البعد عن أن تكون راسخة، وقد تعرضت لتحديات متكررة. فمن المشاكل المنهجية إلى المشاكل الأكثر

1 - أود أن أشكر مبادرة الإصلاح العربي على الدعم الذي تلقته لتطوير هذه الورقة، وكذلك الملاحظات القيمة التي تلقيتها من جميع المشاركين في ورشة عمل «المشاركة المدنية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ما بعد الانتفاضات العربية». كما أتوجه بالشكر أيضًا إلى المعهد المغربي لتحليل السياسات على تفصل بمشاركة مجموعات البيانات الخاصة به حول الثقة في المؤسسات، وإلى جميع الأشخاص الذين تمت مقابلتهم والذين وافقوا على المشاركة في هذا البحث.

2 - ستشير هذه الورقة البحثية بشكل أساسي إلى الدولة المغربية كمؤسسة ملكية لتسليط الضوء على مركزية هذه المؤسسة في بنية الدولة المغربية. ولا يعني هذا الاختيار البراغماتي أن الجهاز الأوسع للمؤسسات السلطوية - المعروف باسم المخزن - لا يؤدي دورًا في ترسيخ وإدامة سيطرة الملكية على النظام السياسي والاقتصادي المغربي.

3 - أُعلن عن الاستراتيجية الجديدة في شباط/فبراير 2023، ولكن حتى وقت كتابة هذا التقرير، لم تعتمد وتُنشر على الملأ.

4 للمزيد من المعلومات عن أحكام السجن الصادرة بحق القادة الريفيين، انظر أحمد الجشتمي، «محكمة مغربية تؤيد أحكام السجن ضد متظاهري الريف»، رويترز، 6 نيسان/أبريل 2019، (إنجليزي):

<https://www.reuters.com/article/idUSKCN1RI014/>

5 للاطلاع على بعض الأمثلة، يرجى الرجوع إلى حسام حاتم، «محامون ضد عبد اللطيف وهي: لماذا الجلياب الأسود غاضب»، مجلة تيل كيل، 6 أيار/مايو 2024 (فرنسي):

https://telquel.ma/2023/01/10/avocats-vs-abdellatif-ouahbi-pourquoi-les-robres-noires-sont-en-colere_1789538

كنا ختلة، «بعد أن تصعد الممرضات والمقيمون والمتدربون إلى اللوحة»، ميديا24، 7 آذار/مارس 2024، (فرنسي):

<https://medias24.com/2024/03/07/apres-les-infirmiers-les-medecins-residents-et-internes-montent-au-creneau/>

ميديا24، «إضراب لمدة ثلاثة أيام يشل السلطات المحلية في المملكة»، 25 أبريل/نيسان 2024 (فرنسي):

<https://medias24.com/2024/04/25/une-greve-de-trois-jours-paralyse-les-collectivites-territoriales-du-royaume/>

جون أفريك، «في المغرب، يستمر غضب المعلمين بعد إصلاح وضعهم»، 5 كانون الثاني/يناير 2024 (فرنسي):

<https://www.jeuneafrique.com/1521635/politique/au-maroc-la-colere-des-enseignants-persiste-apres-la-reforme-de-leur-statut/>

6 يونس الصوري وياسين التومي، «حراك الماء: في فيجيج النساء يذهبن إلى الجبهة»، مجلة تيل-كيل 8 آذار/مارس 2024 (فرنسي):

https://telquel.ma/2024/03/08/hirak-de-leau-a-figuig-les-femmes-montent-au-front_1860758?fbrefresh=4

صفاء قسراوي، «محكمة ورزازات تضع قاصرين تحت المراقبة بسبب

البحث على تفاعل هذه الجهات الفاعلة مع أجهزة الدولة وعلى التأثير النسبي للبيئة الاجتماعية والسياسية الأوسع التي تتم فيها هذه التفاعلات. وسيتم تفكيك هذه المسألة على مراحل مختلفة. أولاً، سيستعرض البحث التطور في موقف الدولة تجاه المجتمع المدني. فمن التطورات المبكرة للمجتمع المدني إلى التحرير التدريجي للقطاع في أوائل التسعينيات، تهدف هذه المراجعة إلى فهم أين رسمت الدولة الخطوط الحمر لإدماج المجتمع المدني في اللعبة السياسية.

ولتحقيق ذلك، سيستعرض هذا البحث السياسات التي تنظم الحق في التجمع لجمعيات المجتمع المدني، لتسليط الضوء على الحدود التي يسهل اختراقها بين الجهات الفاعلة التي تسمح لها الملكية وأجهزتها بالمشاركة في المجال العام وتلك التي تواجه عقبات مستمرة. كما سيكون هذا الاستعراض فرصة لتقديم لمحة عامة واسعة عن قطاع المجتمع المدني في المغرب. وفي حين أن هذه النظرة العامة لا يمكن أن تكون إلا توضيحية في طبيعتها، فإن دراسة تطور المجتمع المدني ورسم خريطة لمكوناته المختلفة لهما هدف مركزي يتمثل في توضيح أن المجتمع المدني ليس قطاعاً متجانساً. ولا يقتصر الأمر على أن الجهات الفاعلة في المجتمع المدني تشغل أدواراً مختلفة وتؤدي وظائف مختلفة، بل إن لها أيضاً علاقات مختلفة مع سلطات الدولة وشرائح المجتمع الأخرى.

في الأساس، سيركز هذا البحث بشكل أساسي على دور الجهات الفاعلة التقدمية في المجتمع المدني ونضالاتها لإحداث التغيير. وعلى وجه الخصوص، ستسلط دراسات الحالة المختلفة الضوء على العلاقة بين الإجراءات التي يتم تنفيذها لتعزيز الإصلاحات التقدمية، والموقف النسبي للدولة تجاه هذه المبادرات، والبيئة الاجتماعية والسياسية الأوسع التي يتم فيها تنفيذ هذه الإجراءات. ستكشف دراسات الحالة هذه عن استراتيجيات هذه الجهات الفاعلة وتطورها عبر الزمن، كما أنها ستكون فرصة لصقل فهمنا لنظريات التغيير التي تعتمدها هذه الجهات الفاعلة.

يُظهر هذا البحث أن موقف الجهات الفاعلة في المجتمع المدني من الخطوط الحمر للنظام الملكي يؤثر إلى حد كبير على استراتيجياتها ومجال المناورة لديها. فمن ناحية، تكتسب الجهات الفاعلة التي تقبلها إمكانية الوصول إلى الساحات الرسمية للمشاركة، بما في ذلك الهيئات الاستشارية المكلفة صراحةً بتطوير الإصلاح التدريجي. ويمكن أن يمكّنهم ذلك من إضافة قضية جديدة على جدول الأعمال العام والتأثير على سردية الإصلاح في مواجهة مقاومة المحافظين، سعياً إلى إحداث تغيير تدريجي. ومع ذلك، فإن هذه المشاركة المؤسسية تمنعهم أيضاً من توجيه انتقاداتهم إلى جوهر اللعبة السياسية – أي النظام الملكي نفسه. ومن ناحية أخرى، تقصى الجهات الفاعلة التي لا تقبل الخطوط الحمر للملكية من هذه المساحات، وعليها أن تستعرض قوتها عبر الاستيلاء على المساحات العامة – الرقمية والمادية على حد سواء. ويسمح لها هذا الإقصاء بالمطالبة بمزيد من التحولات الجذرية، بما في

على سياسات الدولة هي الاحتجاجات المتعلقة بالوضع في فلسطين، والتي بلغت أرقاماً قياسية منذ التصعيد المتواصل للعنف الذي بدأ في أكتوبر/تشرين الأول 2023.⁷ وتشكك هذه الاحتجاجات بشكل أساسي في سياسات الدولة المغربية تجاه إسرائيل واستجابتها الشاملة للصراع الدائر – أو عدم وجودها.⁸

ولم تمر هذه التعبئة المتزايدة دون رد من النظام. وضمن السياق الأوسع لـ«تصاعد القمع»،⁹ أثار مختلف المراقبين المحليين والدوليين مخاوفهم بشأن القمع المتزايد لمن يعتبرون معارضين سياسيين - بما في ذلك داخل المجتمع المدني (انظر على سبيل المثال هيومن رايتس ووتش 2022). قد لا يكون هذا الأمر مفاجئاً، خاصة وأن عجز الأحزاب السياسية عن تحقيق التغيير قد عزز الانطباع بأن المجتمع المدني يحتل مساحتها كوسيلة للتحويل السياسي (منى 2020: 83).

ومع ذلك، فقد أولي اهتمام أقل بكثير للطرق التي تتعامل بها الجهات الفاعلة في المجتمع المدني مع الدولة. وبالنظر إلى البعد السياسي الشديد لتنفيذ الإصلاحات وقبضة الدولة المحكمة على الأولويات السياسية للبلاد، يتساءل هذا البحث: ما الذي يمكن أن نتعلمه من عقد من التعبئة ونشاط المجتمع المدني حول كيفية تعزيز الإصلاحات التقدمية وتفعيلها في المغرب؟

الهدف من هذا البحث هو فهم الدروس الرئيسية المستفادة من الجهود التي تبذلها الجهات الفاعلة التقدمية في المجتمع المدني لإحداث التغيير في المغرب.¹⁰ وللقيام بذلك، يركز

«احتجاجات العطش» في زاكورة»، أخبار المغرب العالمية (مدونة)، 13 كانون الأول/ديسمبر 2017 (إنجليزي):

<https://www.morocoworldnews.com/2017/12/236287/quarzazate-court-minors-zagora-thirst-protests>

يوسف دحماني، «نقص المياه: اشتباكات واعتقالات بعد مظاهرة لأهالي زاكورة»، مدونة يا بلادي، 9 تشرين الأول/أكتوبر 2017 (فرنسي):

<https://www.yabiladi.com/articles/details/58223/penurie-d-eau-affrontements-arrestations-apres.html>

7 أوريلي كولاس، «المغاربة يحشدون من أجل غزة رغم التقارب بين الرباط وتل أبيب» لوموند 25 تشرين الأول/أكتوبر 2023 (فرنسي):

https://www.lemonde.fr/en/le-monde-africa/article/2023/10/25/moroccans-mobilize-for-gaza-despite-the-rapprochement-between-rabat-and-tel-aviv_6202517_124.html

8 عمر بروكسي، «المغرب: مظاهرات شعبية وصمت ملكي»، أريان 21، 23 كانون الثاني/يناير 2024، (فرنسي):

<https://orientxxi.info/magazine/maroc-manifestations-populaires-et-silence-royal.7010>

9 أحمد الحماموشي، «تصاعد القمع في المغرب»، مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي، 12 أيار/مايو 2022 (إنجليزي):

<https://carnegieendowment.org/sada/87116>

10 تستخدم هذه الورقة البحثية تعريفاً استدلاليًا لـ«الجهات الفاعلة التقدمية في المجتمع المدني» لإتاحة تحليل واسع النطاق لمختلف الجهات الفاعلة واستراتيجياتها مع الحفاظ على التركيز على قيم ومعايير محددة. وتشمل هذه القيم حقوق الإنسان والمساواة والعدالة الاجتماعية وحماية البيئة، والشفافية والحكم الرشيد والمساءلة. إلى جانب تعريفها في مقابل الجهات الفاعلة المحافظة

والرجعية، من المتوقع أيضاً أن تحقق الجهات الفاعلة التقدمية في المجتمع المدني أهدافها عبر الوسائل الديمقراطية والسلمية (انظر بيكارت وآخرون، 2023: 12).

منذ استقلال المغرب في العام 1956، أثر التشرذم السياسي بشكل عميق على تطور الجمعيات (ساتر 2007: 50). ومع تنافس الأحزاب السياسية على اكتساب السلطة (الاسمية)، أنشأت جمعيات لجذب الأتباع وتقوية صفوفها. كما حاولت الأحزاب أيضًا مد نفوذها إلى منظمات مستقلة (مثل الجمعيات الخيرية أو المهنية أو جمعيات الأحياء) عبر تمثيل بعض أعضائها في هيكلها. وقد استمر هذا التشرذم في الثقافة السياسية حتى «إحياء السياسة البرلمانية» التي أسفرت عن تعيين حكومة الاستقلال في انتخابات 1977. وقد مثلت أحداث مثل المسيرة الخضراء وبناء مسجد الحسن الثاني، لحظات توحيد رئيسية في الثقافة السياسية المغربية، مجسدة بذلك اتحادًا بين التزام الملكية و«الشعب» بالملامح الأساسية للهوية الوطنية - الوحدة الترابية والدين على التوالي. وفي حين أن إنشاء جمعيات موالية على المستوى الجهوي - معظمها في مجال التنمية - يشير إلى اهتمام الدولة الناشئ بالمجتمع المدني والرغبة في إدارة شؤونه بشكل مباشر، إلا أن معظم المجتمع المدني ظل يتبع الديناميات الحزبية في هذه الفترة.

وابتداءً من الثمانينيات، يمثل تكاثر جمعيات حقوق الإنسان وتحرر جمعيات حقوق المرأة من الأحزاب السياسية أمثلة رئيسية على الطريقة التي تعاملت بها الجهات الفاعلة في المجتمع المدني مع السياسة والدولة. وقد أدى قمع الدولة للمنظمتين الحقوقيتين المغربيتين الرئيسيتين (الرابطة المغربية لحقوق الإنسان والجمعية المغربية لحقوق الإنسان) بسبب نشاطهما السياسي، إلى عرقلة مساحة الجمعيات الحقوقية (ساتر 2007: 54).¹¹ وبسبب هذه العرقلة قامت مجموعة من النشطاء السياسيين والأساتذة الجامعيين باستكشاف فكرة إنشاء منظمة حقوقية جديدة تتبنى استراتيجية لتجنب قمع الدولة. في عام 1988، أسس نحو 40 ناشطًا المنظمة المغربية لحقوق الإنسان التي وضعت نضالها من أجل حقوق الإنسان ضمن حدود واضحة المعالم - نتيجة للتقاليد الثقافية والدينية للمغرب، وبتوجيه من النظام الملكي،¹² ما أدى إلى توسيع مجال المناورة أمامها، كما تشهد على ذلك الأنشطة العديدة التي استطاعت المنظمة المغربية لحقوق الإنسان القيام بها.¹³ وفي حين أن جهود المنظمة المغربية لحقوق الإنسان في «الابتعاد عن السياسة» كانت تتطوي على موقف تعاوني تجاه الدولة وإقصاء ذاتي من الساحة الحزبية، فإن الجمعية المغربية لحقوق الإنسان في المقابل تحدت شرعية وحكم النظام الملكي، وتعاونت مع طيف واسع من الفاعلين (بما في ذلك الأحزاب السياسية) في القضايا المستعرضة (ساتر 2007: 55). وبالتالي، يُعزى تعامل الدولة المتباين مع هؤلاء الفاعلين إلى اختلاف استراتيجياتهم.

ذلك في المجالات المحجوزة للنظام الملكي، لكنه يرفع أيضًا من تكلفة مشاركتها.

والأهم من ذلك، أظهر هذا البحث أن تجاوز الخطوط الحمر للنظام الملكي ليس بالمهمة السهلة. فبالإضافة إلى حقيقة أن انخراط المجتمع المدني في الإصلاحات التي تقودها الدولة يمكن أن يساهم في تعزيز التفوق السياسي للنظام الملكي، فإن أي تحدٍ مباشر لسلوك النظام الملكي يمكن أن يعرّض صاحبه لعقوبات شديدة. هذا لا يعني أن المجتمع المدني لم ينجح في التأثير على هذه الخطوط الحمر، بل يعني أن هذه العملية بعيدة كل البعد عن أن تكون مباشرة. فهي عرضة للتغيير بسبب اعتبارات محلية (مثل الحاجة إلى إعادة تأكيد شرعية النظام، أو الاستجابة لمطالب شعبية واسعة)، وكذلك بسبب اعتبارات خارجية محددة (مثل موجة الاحتجاج الشعبي في 2011 أو العدوان الإسرائيلي على غزة في 2023-2024). وعلى الرغم من أن عمل الفاعلين التقدميين في المجتمع المدني يبدو بعيدًا عن إحداث تغيير جذري في بنية النظام السياسي المغربي، إلا أن استمرارهم ونضالهم المستمر لتحسين أوضاع المغاربة يظلان مدعاة للأمل.

مراجعة الأدبيات: موقف المغرب المتطور من المجتمع المدني في المغرب

نضال المجتمع المدني من أجل التحرر والتوطيد التدريجي

في المغرب ما قبل الاستعمار، حافظ النظام الملكي في المغرب على روابط متعددة الطبقات مع قادة المجتمع المدني - العلماء في ذلك الوقت (ساتر 2007: 49). فمن ناحية، كان للعلماء دور فعال في إضفاء الشرعية على حكم السلطان (لا سيما عبر البيعة). (ومن ناحية أخرى، احتفظوا بسلطة سحب هذه البيعة عندما لم يكن السلطان قادرًا على الحفاظ على النظام المدني (أي: تهديدات القوى الاستعمارية و/أو عدم وجود جيش). كانت «الحالات الاستثنائية - المرتبطة بمخاوف حقيقية تتعلق بالأمن أو السلامة الوطنية» (ساتر 2007: 49)، وليس المعارضة الدينية، في صميم تعبئة العلماء ضد السلطان. في هذا السياق، اقتضت التعبئة في هذا السياق على عدد محدود من العلماء (المتدينين) ببساطة لأن «الناس العاديين» لم يتأثروا بما فيه الكفاية بقرارات الدولة. ونظرًا لعدم وجود هيكل إدارية شعبية وحدود جغرافية واجتماعية واضحة، ظل شكل «الأمة»، مبهمًا أيضًا (ساتر 2007: 50). على النقيض من ذلك، فإن علاقة السلطة الواضحة المعالم بين السلطان والعلماء، هي التي أنتجت تعريفها كمجال عام في المغرب في ذلك الوقت.

11 كما أن اثبات الرابطة المغربية لحقوق الإنسان عن حزب الاستقلال، والجمعية المغربية لحقوق الإنسان عن الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية، دفع المنظمين إلى رفع مطالب سياسية بامتياز.

12 المنظمة المغربية لحقوق الإنسان: عبر بياناتها وإعلاناتها. أيار/ماي 1988- آذار/مارس 1991 (الدار البيضاء: منشورات مغربية، 1991)، ص 7.

13 وتشمل هذه البيانات والبيانات التي أصدرتها المنظمة المغربية لحقوق الإنسان: نشر البلاغات والبيانات، والتماس الإفراج عن السجناء السياسيين والمطالبة بالإصلاح القانوني.

السياسي (ساتر 2007: 58). وعلى غرار استراتيجيات المنظمة المغربية لحقوق الإنسان، كان تفضيل الجمعية المغربية لحقوق الإنسان للعمل مع الوسطاء وفي العمليات التي تقرّها الدولة براغماتيًا أيضًا: فتجنّب التعبئة الشعبية أعمى الجمعية من خطر الانخراط في معارضة أوسع للنظام السياسي المغربي (عبر الشعارات المناهضة للنظام التي رددتها في الاحتجاجات على سبيل المثال) - وبالتالي المخاطرة بالقمع. ومرة أخرى، سمح التركيز على الاستراتيجيات الخطابية المستهدفة للجهات الفاعلة بتجاوز المساحة المحدودة المتاحة للمشاركة السياسية لتحقيق أهدافها.

لكن مع مرور الوقت، بدأ قرب المنظمة المغربية لحقوق الإنسان من الحكومة يلقي بظلال من الشك على استقلاليتها السياسية ويقلّص قاعدتها الشعبية (قادري 2017).

خلال تلك الفترة، حررت جماعات حقوق المرأة نفسها أيضًا من الأحزاب السياسية لأنها اعتبرت أن الأحزاب كانت تتعامل مع حقوق المرأة كقضية اجتماعية وليس كقضية سياسية (ساتر 2007: 57). في العام 1985، انفصل القسم النسائي في حزب التقدم والاشتراكية عن الحزب وأسس الجمعية الديمقراطية لنساء المغرب. ولم يكن الاستقلال السياسي وسيلة لتحسين الاستراتيجيات الرامية إلى تحقيق أهداف الجمعية فحسب (لاسيما إصلاح مدونة الأسرة المغربية - أو المدونة)، بل عرّفت الجمعية نفسها صراحةً كجمعية سياسية (ساتر 2007: 58). لكن هذا لا يعني أنها عملت كحزب سياسي. إذ تجنّبت التعبئة الشعبية، وعملت كمنظمة تضغط من أجل التغيير السياسي عبر العمل الفكري، وعملت على إصلاح السياسات ورفع الوعي بشأن حقوق النساء تحديدًا وحقوق الإنسان على نطاق أوسع. كما ساهمت مشاركتها الفعالة في المبادرات الوطنية لإصلاحات المساواة بين الجنسين بشكل كبير في تعزيز دورها

من الثقافة إلى السياسة: ظهور النشاط الأمازيغي

يقدم هذا الإطار مثالًا أساسيًا آخر على كيفية تمكن الطلائع في قطاع المجتمع المدني من صياغة طرح سياسي والتأثير في المجال العام* فعلى الرغم من الاعتراف بالهوية الأمازيغية بوضوح خلال فترة الاستعمار الفرنسي، إلا أن الطبيعة العربية للمغرب أصبحت إحدى الركائز الأساسية للدولة بعد استقلال المغرب عام 1956. وفي وقت لاحق، أصبحت اللغة العربية الفصحى هي اللغة المستخدمة في التلفزيون والإذاعة، وتدرّس في المدارس والجامعات - غالبًا على حساب الثقافة واللغة (اللغات) الأمازيغية. وقد دفع هذا الأمر إلى إنشاء جمعيات أمازيغية ركزت على الحفاظ على تراثها الثقافي: تأسست الجمعية المغربية للبحث والتبادل الثقافي في عام 1968، تلتها جمعية «الانطلاقة الثقافية» (جمعية الإحياء الثقافي) ثم الجمعية الجديدة للثقافة والفنون الشعبية في عام 1978. وحقبة عدم ذكر أي من هذه الجهات الفاعلة لمصطلح «الأمازيغية» ليس بالأمر الغريب؛ إذ إن الإشارات الصريحة إلى التمايز الثقافي يمكن اعتبارها مخالفة لسياسة الدولة في ذلك الوقت. وخلافًا لقضايا حقوق الإنسان وقضايا المرأة، فإن السمة الفريدة للنشاط الأمازيغي هي عدم تمكن أي حزب سياسي من التعبير عن مطالبه بشكل فعال، ولا سيما المطالبة بالاعتراف باللغات الأمازيغية. وحتى عندما تم إنشاء الحركة الشعبية كمحاولة من الدولة للتعامل مع القضية الأمازيغية، لم تدافع الحركة الشعبية عن مصالحهم بشكل فعال، واعتبرت بعيدة تمامًا عن الجمعيات الثقافية الأمازيغية. بعد سنوات من القمع، أدى المناخ المتزايد للانفتاح على النشاط (وهو ما أثبتته تنامي هامش التحرك للجهات الفاعلة مثل المنظمة المغربية لحقوق الإنسان) إلى قيام مجموعة من ست جمعيات أمازيغية بالتعبير عن مطالبها في «ميثاق أغادير» (الموقع في 5 آب/أغسطس 1991). وقد ندد الميثاق بالتهميش الذي عانت منه الثقافة والهوية الأمازيغية منذ الاستقلال، وقدم مراجعات واضحة تتعلق بإدماجها في المجتمع المغربي. وفي هذا السياق، أدى عدم وجود أي نوع من التمثيل السياسي الرسمي إلى احتلال الجمعية الأمازيغية للفضاء السياسي الذي كان متاحًا بشكل متزايد لتشكيل المجال العام الناشئ.

* تستند هذه الرواية في معظمها إلى ساتر (2007: 61-63).

«ولادة» المجتمع المدني: التأثير المتزايد على الأولويات الوطنية

إجماع وطني على أساس صلاحيات ملكية محددة مسبقاً» (ساتر 2007: 80). وبهذا المعنى، فقد أشاروا إلى اهتمام الدولة المتزايد بتطوير إجماع واسع النطاق، بدلاً من فرضه. وتساهم عملية بناء الإجماع هذه في الحد من تشرذم المجتمع المغربي، في حين أنه يبقى محصوراً في ساحة تسيطر عليها الدولة. وحتى لو كان من الممكن التعبير عن الاختلاف حول الوضع الراهن، فإن مشاركة الجمعيات في اللعبة السياسية أصبحت مرهونة بشكل متزايد بقبول هذه «الصلاحيات الملكية المحددة مسبقاً». وفي نهاية المطاف، تم ترسيخ التخلي عن تحدي هيمنة الدولة على اللعبة السياسية في المغرب كشرط مسبق للمشاركة في الإصلاحات التي تقودها الدولة.

وعلى الرغم من أن هذه العملية ظلت، كما هو مبين في الاقتباس أعلاه، في إطار إعادة السيطرة المركزية للنظام الملكي على العمليات السياسية في البلاد، إلا أن هذا التناوب ساهم في تطوير تصور النشطاء بأن بإمكانهم التعبير عن مخاوفهم (فبراير، 2014: 84).¹⁵ علاوة على ذلك، فقد توافقت هذه العملية أيضاً مع تغييرات أوسع في البيئة السياسية المغربية - بما في ذلك التخلي عن الممارسات القسرية للقمع السياسي (مثل الاختطاف والتعذيب والإعدام خارج نطاق القضاء) والاعتراف المتزايد بحقوق الإنسان كقضية عامة. وقد دفع هذا المناخ إلى إنشاء العديد من الجمعيات التي تشترك في سمات الجهات الفاعلة الموصوفة في القسم السابق - أي تركيزها على قضية محددة وتحد محدود لهيمنة النظام الملكي. ومن بين هذه الجمعيات، نجد جهات فاعلة مثل الجمعية المغربية للخريجين العاطلين عن العمل (تأسست عام 1991)، التي تعالج قضية الخريجين الشباب الذين يعانون من ضائقة اقتصادية؛ وجمعية بدائل (تأسست عام 1995)، التي تشجع على التفكير الفكري في المشهد السياسي المغربي؛ وجمعية الشفافية المغربية (تأسست عام 1996)، التي تركز على مكافحة الفساد في المجتمع المغربي.¹⁶

تجسد جميع هذه الجمعيات انخراطاً متزايداً للمواطنين المغاربة في المجال العام، حيث ساهمت في تطوير وتحديد أولويات المغرب (السياسية) في مجال عملها المحدد. وفي سبيل ذلك، واجهت هذه الجمعيات مقاومة متفاوتة من الدولة، وكان ذلك في الغالب يعتمد على التحديات التي كانت تطرحها. على سبيل المثال، لم تواجه البدائل أي مشكلة في الاعتراف بها من قبل الدولة، لأنها وجهت انتقاداتها إلى النخب الحزبية، ولم تحاول تطوير حركة جماهيرية للحفاظ على مراجعاتها. أما حالة ترانسبارنسي المغرب فهي مختلفة، إذ لم تحصل على الاعتراف الرسمي حتى عام 1998 نظراً للتحدي الذي شكلته لمصالح النظام الخاصة (ساتر 2007: 92). وتقدم الجمعية المغربية للخريجين العاطلين عن العمل مثلاً آخر: فقد كان اعتمادهم على التعبئة الجماهيرية على مستوى الشارع مكلفاً

بعد هذه الفترة الأولية التي بدأت فيها الجمعيات الحقوقية والنسائية تلعب دوراً متزايد البروز في الحياة السياسية المغربية، كان التوطيد التدريجي لقطاع المجتمع المدني الذي بدأ في التسعينيات بمثابة «ولادة» المجتمع المدني (فبراير 2014: 71). وكان هذا التوطيد مدعوماً بديناميكيتين متعايشتين: فمن ناحية، أدت التغييرات العميقة في السياق السياسي التي بدأت في التسعينيات إلى إعادة تعريف العلاقة بين النظام الملكي والمجتمع المغربي، ومن ناحية أخرى، بدأت قطاعات مختلفة من المجتمع في الاستفادة من نجاح «الطلائع» الموصوفة في القسم السابق، وبدأت في تطوير جمعيات ذات قضية واحدة.

بادئ ذي بدء، بدأت عملية الانفتاح السياسي (التي يشار إليها عادة باسم «التناوب» (من قبل النظام الملكي بهدف معالجة أزمة الشرعية التي كان يواجهها النظام. وكما يلخصها ساتر:

«إن انتفاضة كانون الأول/ديسمبر 1990 في فاس، والاستفتاء المتوقع على مطالبة المغرب بأراضي الصحراء الغربية، والتظاهرات الشعبية خلال حرب الخليج في ربيع 1991، والتي أظهر خلالها الإسلاميون قدرتهم الهائلة على حشد الدعم، كلها أوضحت حاجة الحسن الثاني إلى إعادة السيطرة على المجال السياسي المحلي». (ساتر 2007: 87).

ولذلك، هدفت عملية التحرير السياسي إلى إشراك أحزاب المعارضة الرئيسية (التي كانت مستبعدة رسمياً حتى ذلك الحين) في اللعبة السياسية الرسمية بهدف تهدئة التوترات المجتمعية. وقد تجسدت هذه العملية في إصلاحين دستوريين متعاقبين (في عامي 1992 و1996) وسّعا من صلاحيات البرلمان مع الحفاظ على موقع الملكية في صلب العملية السياسية¹⁴. إلا أن زيادة تنوع استراتيجيات المجتمع المدني في الثمانينيات دفعت الدولة بالفعل إلى تغيير موقفها تجاه هذا القطاع. فمنذ أوائل التسعينيات، بدأت الدولة في إنشاء «مجالس إدماج» (مثل المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان في عام 1990، وخلية إدماج المرأة في التنمية في عام 1993) بهدف تعزيز المشاركة العامة في المناقشات الوطنية. ومع ذلك، وبما أن هذه الهيئات كانت خاضعة لسلطة الدولة، فقد أدمجت هذه الهيئات فقط تلك الأصوات التي لم تتحد هيمنة النظام الملكي. وفي حين أن هذا قد لا يبدو مختلفاً عن إنشاء الجمعيات الموالية، إلا أن هذه المجالس مثلت تغييراً كبيراً في استراتيجية الدولة. فقد جسدت على وجه التحديد «لخلق

14 وعلى الرغم من أن أحزاب المعارضة (والاتحاد الاشتراكي للقوات المغربية على وجه الخصوص) ظلت حذرة من الانضمام إلى حكومة تخضع لسيطرة صارمة من النظام الملكي (محسن فنان، 2013: 110-111)، إلا أنها انتهت بتأييد الإصلاح الدستوري لعام 1996، لأنه سمح للحزب الفائز في الانتخابات بتشكيل الحكومة. في المقابل، يمكن اعتبار أن التناوب قد تحقق عندما أصبح عبد الرحمن اليوسفي المنتمي لحزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية رئيساً للوزراء في عام 1998، ليصبح «أول رئيس وزراء للمعارضة» (أبو الزهور، 2020 ب).

15 والجدير بالذكر أن هذا التناوب عزز الممارسة الملكية في تعيين ما يسمى بـ «وزراء السيادة»، الذين يتم تعيينهم مباشرة ويكونون مسؤولين أمام الملك. وهي تشمل وزارة الداخلية والخارجية والعدل والأوقاف والشؤون الإسلامية.

16 للحصول على وصف أوسع لهذه الجهات الفاعلة، انظر ساتر (2007، 89-97).

في المجتمع المدني، ما سمح لها باكتساب الشرعية وتحدي ممارساتها بشكل متزايد. وهذا لا يعني أن الدولة تخلت عن حقها في التدخل في الموضوعات التي تناولها المجتمع المدني بشكل متزايد. والمثال الموضوعي على ذلك هو قرار اللجنة الاستشارية لحقوق الإنسان في عام 1998 الذي كان يهدف إلى تقديم حل نهائي لمشكلة انتهاكات النظام السابقة لحقوق الإنسان، وكما يقول فيريل، كان بمثابة «اختراع وفرض حقيقة رسمية في هذا الشأن» (2014: 95). خلاصة القول، أرسى التطور السياسي والاقتصادي في التسعينيات الأساس لنظام جديد من العلاقات بين الدولة والمجتمع (المدني) في المغرب، حيث سمحت الدولة بحضور متزايد للفاعلين المدنيين في المجال العام مع الحفاظ على شرطها المعتاد: غياب التحديات لدورها (المركزي).

المجتمع المدني في عهد محمد السادس: تحول في العلاقات بين الدولة والمجتمع المدني

مثل تتويج محمد السادس (1999) نقطة تحول أخرى في العلاقات بين الدولة والمجتمع (المدني)، حيث مهد الطريق للدinاميات التي لا تزال تميز المغرب الحالي. وعلى الرغم من أن فترة ولاية محمد السادس تميزت بعناصر التغيير والاستمرارية مع الماضي، إلا أن تنصيبه مثل نقطة تحول لأن العاهل الجديد قام بدور نشط في تشكيل مشاركة المجتمع المدني في الشأن العام. وسيصف هذا القسم هذا الدور النشط، بالإضافة إلى نتائج المباشرة وغير المباشرة، عبر اتجاهين متعايشين: الدعم النشط للجمعيات المتجسد في المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، والدور الريادي للملكية في تشكيل المشاركة في الإصلاحات التقدمية (سيتم أخذ إصلاح المدونة عام 2004 والإصلاح الدستوري عام 2011 كأثلة). وفي نهاية المطاف، سيبين هذا القسم أن المجتمع المدني أصبح في نهاية المطاف مشروعًا واسع النطاق وطويل الأمد يساهم في إرث الملك.²⁰

ويمثل إطلاق المبادرة الوطنية للتنمية البشرية في عام 2005 نقطة تحول في موقف الملكية تجاه قطاع المجتمع المدني. وقد تم تأطيره رسميًا كاستراتيجية لتحقيق النمو الاقتصادي للفئات الأكثر حرمانًا عبر التنمية البشرية (دي ميراس 2007)، وتناول المشروع الأولويات الموضوعية الرئيسية التي تشمل مكافحة الفقر في المناطق الريفية والإقصاء الاجتماعي في المناطق الحضرية، والحد من الهشاشة، وكذلك تعزيز الوصول السهل

للغاية،¹⁷ لكنه سمح لهم أيضًا بوضع قضية بطالة الشباب على جدول أعمال الحكومة والاجتماع مع كبار المسؤولين الحكوميين (بما في ذلك رئيس البرلمان ووزير الأشغال وحتى وزارة الداخلية) لعرض مطالبهم (ليفو وآخرون، 1996: 90).

وفي الوقت نفسه، لم تقتصر المشاركة المتزايدة في تحديد الأولويات المجتمعية في المغرب على الجمعيات المنشأة حديثًا. وفي هذا الشأن، تعتبر حالة الاتحاد العام لمقاولات المغرب مثالاً على ذلك. فقد تأسس في عام 1933، وكان يُنظر إليه ويتصرف كمنظمة «موالية» طوال معظم تاريخه، وكثيرًا ما كان يتعرض للانتقاد بسبب تبعيته الكاملة للسلطة المركزية وافتقاره إلى التمثيل (كاتوس 2000). تغير الوضع بين عامي 1994 و1996، نتيجة اندفاع القيادة الجديدة نحو «إعادة هيكلة» جذرية للمنظمة وكرد فعل على «حملة التطهير» التي قادتها الدولة لمحاربة الفساد (كاتوس 2014). وقد أطلقت هذه الأخيرة في عام 1995 بعد أن سلط تقرير للبنك الدولي الضوء على الحالة المزريّة للاقتصاد المغربي واستمرار الفساد كسمة راسخة في الحياة الاقتصادية والسياسية في المغرب. وفي ظل هذه الظروف، لم تستهدف «حملة التطهير» هذه مخالفيين محددين؛ بل كانت لحظة مواجهة بين الدولة و«الفاعلين الاقتصاديين» الذين يعتبرون أقوياء للغاية و«يحتمل أن يكونوا منشقين» (محسن-فينان 2013: 111).¹⁸ أصبح الاتحاد العام لمقاولات المغرب مدافعًا عن هؤلاء الفاعلين الاقتصاديين ضد هذه الحملة الظالمة (روسيون وفيرييه 2018: 15) واتهم مرتكبيها بالإضرار بالاقتصاد دون هدف.¹⁹ وقد عزز «اتفاق السادة» الذي وقعته وزارة الداخلية ورئيس الاتحاد العام لمقاولات المغرب في حزيران/يونيو 1996، والذي اختتم حملة النظافة العامة، الدور الجديد للاتحاد العام لمقاولات المغرب في المجال السياسي. وعلى الرغم من أن هذه العملية حوّلت الاتحاد العام لمقاولات المغرب إلى منظمة ضغط مهيكلية تشارك في إنتاج السياسات العامة، إلا أنه أعيد إدماجه تدريجيًا تحت مظلة النظام - بدءًا من انتخاب مولاي حفيظ العلمي على رأسه في عام 2006 (كاتوس 2014).

وبينما يمثل النشاط المتزايد داخل المجتمع المدني اعترافًا بأن للمواطنين أيضًا دورًا في تشكيل العمليات السياسية في البلاد، فإن هذا النشاط يعكس أيضًا إدراكًا بأن انتقاد الدولة ممكن عندما لا ينافس هيمنتها ويكون رسميًا «خارج» المجال السياسي - أي الحزبي - (روسيون وفيرييه 2018). ومع ذلك، فإن إجراءات الدولة المثيرة للجدل («حملة الصرف الصحي» على وجه الخصوص) أدت إلى إعادة تموضع الجهات الفاعلة

17 في عام 1998 فقط، اعتُقل 400 من أعضائها خلال اعتصامها ومسيراتهما (رشيق، 2016: 59).

18 إن القوة المتزايدة للفاعلين الاقتصاديين هي نتيجة مباشرة لحملة الخوصصة التي بدأت في الثمانينيات بعد برامج التكيف الهيكلي التي طالبت بها مؤسسات التمويل الدولية. ببساطة، أدت حملة الخوصصة هذه إلى تقليص نفوذ الدولة المركزية في القطاع الاقتصادي إلى حد كبير.

19 يمكن تحديد ذروة هذه المواجهة في الاتهامات المباشرة المتبادلة بين إدريس البصري (وزير الداخلية السابق المسؤول عن الحملة) وعبد الرحيم الحجوجي (الرئيس السابق للمركز المغربي للحسابات الاقتصادية). انظر ساتر 2007: 111-12.

20 وعلى الرغم من استخدام هذا المصطلح لوصف المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، إلا أنه لا يستخدم عادة للدلالة على موقف النظام الملكي من المجتمع المدني. ويستخدم في الغالب للإشارة إلى مشاريع التنمية واسعة النطاق مثل تطوير منطقة ميناء طنجة المتوسط، أو تعميم الضمان الاجتماعي (على سبيل المثال، انظر: هسبريس، «FT» 2023: المشاريع التي ميزت عهد محمد السادس»، 26 تموز/يوليو 2023 (فرنسي).

من أخذ زمام المبادرة في الإصلاحات بطريقة أخدمت مطالب التغيير وتجنبت أي تحدٍ حقيقي لهيئته. وكنقطة انطلاق، يمثل إصلاح «المدونة» في العام 2004 المثال الأبرز على قدرة النظام على اغتنام فرصة الضغط الاجتماعي المتزايد لإعادة تأكيد دوره في قلب اللعبة السياسية. فبالتوازي مع الضغط المتزايد للجمعيات النسوية لإصلاح مدونة الأسرة («الجمعية المغربية لحقوق المرأة» على وجه الخصوص، كما هو موضح أعلاه)،²² كانت الحركات الإسلامية تمارس ضغوطًا متزايدة على الحكومة من أجل التمسك بالقيم الدينية التقليدية. وتزايد هذا الضغط بعد اقتراح حكومة التناوب «خطة العمل الوطنية لإدماج المرأة في التنمية» في عام 1999. وقد حظيت هذه الخطة، التي تدعو إلى إصلاح المدونة، بدعم الجمعيات النسوية ومعارضة الحركات الإسلامية بشراسة (الوالي 2008). وقد انعكس هذا التصدع في تنظيم مسيرتين متوازيتين في 12 آذار/مارس 2000 - إحداهما في الرباط لدعم الإصلاح، والأخرى في الدار البيضاء لمعارضته. وبدعوة من أكبر تنظيمين إسلاميين (حزب العدالة والتنمية وجماعة العدل والإحسان)، مثلت المسيرة التي نظمت في الدار البيضاء استعراضًا للقوة أوضح أن التنظيمين «قوة لا يستهان بها».²³

في أعقاب الضغوطات المتأتية من الحركات الإسلامية والحركات النسوية على حد سواء، أعلن محمد السادس عن إصلاح المدونة في تشرين الأول/أكتوبر 2003، واضعًا إياها في إطار الصلاحيات الطبيعية للملك بحكم دوره ك«أمير المؤمنين»، وكخطوة أساسية في عملية التحول الديمقراطي في المغرب (محسن فنان، 2013: 113). وقد تمكن هذا الإصلاح، الذي تمت الموافقة عليه في كانون الأول/يناير 2004، من توفير إرضاء (ولو جزئيًا) مطالب المنظمات النسوية مع تجنب معارضة الأعضاء الإسلاميين في البرلمان. فقد اعترفت الأولى بالتطورات المهمة التي تضمنها النص (بما في ذلك الحق في الولاية على النفس والطلاق وحضانة الأطفال)، وحولت التركيز على التنفيذ الفعلي للأحكام الجديدة (صادق 2010)، في حين لم تستطع الثانية أن تجادل ضد الأحكام الجديدة دون التشكيك ضمنيًا في سلطة الملك الدينية.²⁴

وعلى غرار السيطرة التي مارسها النظام الملكي على إصلاح

22 للمزيد من التفاصيل حول دعوة الجمعية إلى إصلاح المدونة ستجدها مفصلة في دراسة الحالة حول نشاطها.

23 انظر: «الإسلاميون يسبون في الدار البيضاء»، و«الحدائيون» في الرباط. التحرير 13 آذار/مارس 2000 (فرنسي)

Garçon, José. 2000. «Les islamistes défilent à Casablanca, les "modernistes" à Rabat. Libération», 13 March 2000.

https://www.liberation.fr/planete/2000/03/13/les-islamistes-defilent-a-casablanca-les-modernistes-a-rabat-au-maroc-les-femmes-reveillent-la-rue-l_318528/

24 والأهم من ذلك، قدم الملك الإصلاح عبر ربط نقاطه الإحدى عشرة الرئيسية بإحدى عشرة آية من القرآن الكريم (محسن فنان، 2013: 113). وبالتالي أظهر توافق الإصلاح مع الإسلام. وبالتوازي مع ذلك، فإن أوجه القصور القانونية في هذا الإصلاح (مثل عدم إلغاء تعدد الزوجات تمامًا، أو الطلاق من جانب واحد للزوجة أو التمييز في قواعد الميراث) تعزى أيضًا إلى قراءة صريحة لآيات القرآن الكريم (صديقي، 2010).

إلى البنية التحتية الأساسية والإدماج الاقتصادي للشباب.²¹ ومن الناحية العملية، نُشر المشروع عبر رعاية الدولة لمشاريع التنمية التي تنفذها الجمعيات المحلية المنشأة رسميًا - إما عبر نهج تشاركي أو دعوة تنافسية للمشاريع. ويشير تقرير صادر عن المجلس الاجتماعي والاقتصادي والبيئي في عام 2013 إلى أنه تم مَوَّل ما يقرب من 23 ألف مشروع عبر هذه الأداة منذ إنشائها (المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي 2013). إن حقيقة أن الجمعيات المنشأة رسميًا فقط هي التي يمكنها الحصول على تمويلات المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، تسببت في زيادة هائلة في إنشاء هذه الجمعيات: يشير تحليل للقطاع غير الربحي، نشرته المفوضية العليا للتخطيط الحكومية، إلى أن 40% من الجمعيات النشطة في عام 2007 أنشئت بين عامي 2005 و2007 (المفوضية العليا للتخطيط 2011)؛ وما يثبت هذه النقطة أن مراجعة المرحلة الأولى من البرنامج تشير إلى أن 60% من الجمعيات التي نفذت مشاريع المبادرة الوطنية للتنمية البشرية أنشئت بعد عام 2005 (المبادرة الوطنية للتنمية البشرية 2011).

ومع ذلك، فإن هذا النمو الهائل لقطاع المجتمع المدني في المغرب، يحتاج إلى الدقة. وكنقطة انطلاق، أكد تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي المذكور أعلاه أن جودة مشاركة المواطنين تشير شكوكًا جدية (2013: 29). كما أشار أيضًا إلى مسألة استدامة هذه المشاريع، وإلى أن مدتها الزمنية غالبًا ما تكون معرضة للخطر (المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي 2013: 33). وعلاوة على ذلك، أشار بيرغ (2012) إلى أن الجزء الأكبر من سلطة صنع القرار ظل في أيدي الممثلين المحليين لوزارة الداخلية - ما أضعف دور المسؤولين المنتخبين، وبالتالي تعزيز شبكات الزبائنية. وبالمثل، جادل المناصفي (2013) بأن المبادرة الوطنية للتنمية البشرية ساهمت بالفعل في تحويل العلاقة بين المواطنين والدولة، لكنها فعلت ذلك عبر تعزيز استتباع هذا القطاع وعدم تسييسه. وببساطة، ركزت الجمعيات بشكل أكبر على تطوير وتنفيذ المشاريع (بالتعاون مع الدولة في كثير من الأحيان) بدلًا من ممارسة الضغط والمطالبة بالمساءلة. على الرغم من أن هذه المبادرة أتاحت الفرصة لـ«الغرباء» لدخول المجال السياسي، إلا أنها استلزمت أيضًا إعادة إنتاج المعايير وآليات التحكم لضمان تعزيز ترانئية السلطة (بريان، 2015). في الأساس، تتمثل المساهمة الرئيسية للمبادرة الوطنية للتنمية البشرية في تشكيل العلاقة بين الدولة والمجتمع (المدني) في أنها سمحت للدولة بتبني «أسلوب تشاركي» في تنفيذ وظائفها، وبالتالي تحويل «المشاركة» إلى كلمة رئيسية في السياسة المغربية (بونو 2010 ب). وتسبب ذلك في فصل مشاركة المواطنين عن المراجعات الاجتماعية والسياسية الكامنة وراءها عبر تعزيز مشاركة المجتمع المدني كعملية تقنية (بونو 2010 أ: 41).

إن هذه المحاولة المعقدة لـ«إعادة بناء» علاقات الدولة مع المجتمع المدني المحلي ليست النموذج الوحيد الذي يوجه مقاربة الدولة تجاه هذا القطاع في عهد محمد السادس. فقد تمكن النظام الملكي، خاصة في أعقاب تزايد التنافس الاجتماعي،

21 لمزيد من المعلومات الوصفية حول الأولوية المعلنة للبرنامج، يرجى الرجوع إلى: <https://www.maroc.ma/fr/content/indh>

أي مساحة للحركات الإسلامية في المجتمع المدني والسياسي المغربي؟ مقارنة بين حزب العدالة والتنمية وجماعة العدل والإحسان، وموقف الدولة منهما

يهدف هذا الإطار إلى تقديم إيضاحات أساسية حول مساحة المناورة المختلفة التي كانت لدى أكبر حركتين إسلاميتين في المغرب، وكذلك حول موقف النظام المتباين تجاههما. بدأ حزب العدالة والتنمية نشاطه كتنظيم غير قانوني، وبفضل اعترافه التدريجي بدور وصلاحيات النظام الملكي، حصل على اعتراف رسمي كحزب سياسي، ثم زاد تمثيله في النظام السياسي (ساتر 2007: 100-101). وعلى الرغم من تصرفه كأحد أحزاب المعارضة الرئيسية منذ وصوله إلى البرلمان عام 1997، واستمراره في النزول إلى الشارع كحركة جماهيرية لتحقيق هدفه، إلا أن استراتيجيته تمثلت في إظهار صورة معتدلة وموازنة مراجعاته للحفاظ على مكان في الساحات السياسية الرسمية. وفي حين أن هذه الاستراتيجية مكنت حزب العدالة والتنمية من الوصول إلى أدوار سياسية مؤثرة للدفع بأجندته، فإن انضمامه إلى السياسة المؤسسية يمثل أيضًا عملية استلحاق تسمح للملكية بالحفاظ على مزاعمها بالتححرر السياسي (ماسياس أموري 2015: 339). على النقيض من ذلك، واجهت جماعة العدل والإحسان قمعًا مستمرًا على وجه التحديد لأنها لا تقبل الإجماع على الدور المركزي للملكية في النظام السياسي المغربي، وتتحدى هيمنتها بفعالية (ساتر 2007: 103). والجدير بالذكر أن العمل النظري لعبد السلام ياسين - مؤسس جماعة العدل والإحسان - تطور معارضة أيديولوجية تستند إلى القيم الأخلاقية الإسلامية التي تشكك مباشرة في الحق الإلهي للملك في الحكم بصفته «أمير المؤمنين» (ماسياس أموري 2015: 340-41). هذا الرفض هو السبب الرئيسي في عدم تمكنهم من أن يصبحوا حزبًا سياسيًا رسميًا وأن ينافسوا بنشاط خلال الانتخابات. على الرغم من وضعهم غير المعترف به، إلا أنهم تمكنوا من التعبير عن مطالبهم السياسية عبر احتلال الأماكن العامة. وفي وقت لاحق، أصبح الإقصاء من اللعبة السياسية الرسمية خيارًا استراتيجيًا لتشويه العملية الانتخابية وإضفاء الشرعية على النظام السياسي الذي يضمه النظام الملكي (ساتر 2007: 104).

وعلى الرغم من أن موقف حزب العدالة والتنمية المعتدل كان خطوة أساسية لدخوله إلى اللعبة السياسية الرسمية، إلا أن الاعتراف الرسمي به كان يعكس أيضًا إرادة الحسن الثاني في فتح النظام السياسي تمهيدًا للتناوب. وبالمناسبة، خلقت هذه العملية أيضًا منافسة بين الحركات الإسلامية وسمحت لحزب العدالة والتنمية بكسب التأييد على حساب القاعدة الشعبية لجماعة العدل والإحسان (كازاني 2020: 1190). لكن مشاركة حزب العدالة والتنمية في اللعبة السياسية الرسمية لم تحميه دائمًا من قمع الدولة. فعلى سبيل المثال، استلزمت تفجيريات الدار البيضاء عام 2003 زيادة كبيرة في الضغط عليها: فعلى الرغم من عدم ارتباطها بالإسلاموية الراديكالية، إلا أن حزب العدالة والتنمية خشي من حلها التعسفي واضطر إلى «الانزواء» ما كلفه الكثير من الأصوات في الانتخابات المحلية لعام 2003 (محسن فنان، 2013: 113). وبالفعل، أصبح قانون «مكافحة الإرهاب» الذي صدر في أعقاب الهجوم أداة للضغط على الجماعات الإسلامية - ما يثبت أنه «ليس من السهل أن تكون ناشطًا إسلاميًا في المغرب» (فيريل، 2014: 91).

كبير عن الإصلاحات السابقة، لأنها كانت تتألف من مجموعة واسعة من الخبراء الذين كان من المفترض أن يمثلوا المجتمع المغربي (محسن-فينان 2013: 119). علاوة على ذلك، تناولت اللجنة الإصلاح عبر تكريس معظم العملية للتشاور مع مختلف الأطراف المجتمعية المعنية: فقد نظمت جلسات من الأسئلة الشفوية والمكتوبة، تلاها نقاش، مع جميع الأحزاب السياسية والنقابات العمالية؛ كما تلقت أسئلة ومساهمات مكتوبة من قبل الجهات الفاعلة في المجتمع المدني (188 جمعية).²⁷

وعلى الرغم من مقاومة الجهات الفاعلة المعارضة وحركة 20 فبراير، التي اتقدت التركيبة المحافظة للجنة وقربها من القصر

(فرنسي)

“Partie I : La Commission Consultative de Révision de la Constitution dans l’Oeuvre d’Elaboration de la Constitution Marocaine de 2011: Problématique des Travaux Préparatoires”, IACL-AIDC 5 October 2018

<https://blog-iacl-aidc.org/blog/2018/10/7/partie-i-la-commission-consultative-de-rvision-de-la-constitution-dans-livre-elaboration-de-la-constitution-marocaine-de-2011-problématique-des-travaux-prparatoires>

27 مقابلة مع أحد أعضاء اللجنة الاستشارية، الرباط، 13.12.2018

المدونة، فإن الطريقة التي أدار بها النظام الملكي الإصلاح الدستوري لعام 2011 توفر مزيدًا من المعلومات حول قدرته على تشكيل علاقته مع المجتمع المدني. لقد بدأت حركة 20 فبراير كمبادرة محدودة للغاية، مؤلفة بشكل رئيسي من الشباب غير المرتبطين بالضرورة بالأحزاب السياسية، لكنها سرعان ما اكتسبت دعم جهات فاعلة راسخة تمثل أيديولوجيات مختلفة (تتراوح بين الأحزاب اليسارية والمنظمات الإسلامية، ولكنها تشمل أيضًا النقابات العمالية ومنظمات حقوق الإنسان) متحدة تحت شعار «الديمقراطية وإنهاء الفساد والذبونية» (محسن-فينان 2013: 118). وعلى الرغم من أنها لم تطالب مباشرة بإنهاء حكمها، إلا أن رد فعل النظام كان سريعًا: في 9 آذار/مارس 2011، ألقى الملك خطابًا أعلن فيه عن إنشاء لجنة استشارية لصياغة نص دستوري جديد.²⁵ وفي حين أن هذه اللجنة كان عليها أن تبقى ضمن الحدود التي وضعها الملك،²⁶ إلا أنها اختلفت أيضًا بشكل

25 للاطلاع على الخطاب كاملاً بالفرنسية، يرجى الرجوع إلى:

www.maroc.ma/fr/discours-royaux/texte-int%C3%A9gral-du-discours-adress%C3%A9-par-sm-le-roi-la-nation

26 عبد العزيز لمغاري مبرد، «الجزء الأول: اللجنة الاستشارية لمراجعة الدستور في أعمال إعداد الدستور المغربي لسنة 2011: مسألة الأعمال التحضيرية» (5 تشرين الأول/أكتوبر 2018)

استعراض قطاع المجتمع المدني في المغرب

يهدف هذا القسم إلى تقديم استعراض لقطاع المجتمع المدني في المغرب، وتوضيح الإطار القانوني الذي يعمل فيه، ومحاولة قياس حجمه ومناقشة تكوينه. وتعد هذه المراجعة مهمة صعبة بشكل خاص، لأن تعريف المرء للمجتمع المدني يؤثر بشكل عميق على الجهات الفاعلة التي يمكن إدراجها في المراجعة. وتتضح بعض هذه الاختلافات بالفعل عبر التسميات المختلفة المستخدمة في الأدبيات (الأكاديمية والتنموية)، مثل منظمات المجتمع المدني، والمنظمات المجتمعية، والمنظمات غير الحكومية. ولا تنطوي هذه التعريفات المختلفة على إدراج/استبعاد طيف واسع من الجهات الفاعلة (مثل المنظمات الإعلامية والنقابات العمالية والتجمعات الدينية وغيرها) فحسب، بل إنها جميعًا تنطوي على علاقة محددة مع الدولة وقطاعات المجتمع الأخرى. والأهم من ذلك أن التعريفات المعيارية للمجتمع المدني تخاطر بقصر تقييمنا على «المجتمع المدني الذي نود أن نراه، بدلاً من الاعتراف بتنوعه الكبير وتناقضاته الداخلية» (بيكارت وفاولر 2023: 31). ويذكر إدواردز (2014) أنه علاوة على هذا الفهم المعياري للمجتمع المدني باعتباره «المجتمع الصالح»، فإن المقاربات الشائعة تفهمه على أنه «حياة جمعياتية» (أي: مجموع المنظمات القائمة) وباعتباره مجالاً عامًا.²⁹

ولأغراض عملية، ستركز هذه المراجعة على المجتمع المدني باعتباره مجموع الجمعيات المسجلة رسميًا في المغرب. وتعتبر هذه المقاربة البراغماتية ضرورية لتقييم الإطار القانوني الذي يعمل فيه هذا القطاع ومحاولة تقييم حجمه. ومع ذلك، فإن هذا لا يعني إهمال دور المجتمع المدني كمجال عام (كما هو مبين في مناقشة المراحل التاريخية المختلفة في القسم السابق) أو باتباع المقاربات الغرامشية، لقدرتة على العمل كقوة مضادة لهيمنة في علاقته بالدولة (وهو أمر أساسي للإجابة عن السؤال الأساسي لهذا البحث). في الواقع، لن تستخدم هذه المراجعة تعريفًا واضحًا للمجتمع المدني؛ بل ستستخدم نهجًا شاملاً وواسعًا في هذا القسم لتسليط الضوء على تنوع هذا القطاع. وستبدأ باستعراض الإطار القانوني الذي تعمل فيه «الجمعيات»، وسيشمل ذلك كلاً من تطورات الإطار القانوني الذي ينظم إنشاء الجمعيات والتطورات التي شهدتها دستور 2011. وبالمناسبة، ستكون هذه أيضًا فرصة لتسليط الضوء على العقبات التي تحول دون إنشاء الجمعيات وكيف يمكن أن يؤثر ذلك على مجموعات محددة - ما يوسع ضمنيًا منظورنا لهذا القطاع. بعد ذلك، سيجمع هذا القسم البيانات (المحدودة) المتاحة لإعطاء انطباع عن نسبة قطاع المجتمع المدني في المغرب. وستكون الفرصة سانحة للتركيز على التكاثر الهائل للجمعيات الرسمية والعقبات المستمرة التي تحول دون تقديم صورة أوضح عن حجم المجتمع المدني. وأخيرًا،

(بندورو 2012)، أعلن الملك عن مسودة النص في 17 حزيران/يونيو 2011. والأهم من ذلك أن إعلان الملك أوضح أن النص الجديد «أعدّ بالتشاور التام مع القوى المحركة للأمة»²⁸ - في إشارة إلى مشاركة المجتمع (ودعمه الضمني) للعملية. وعلاوة على ذلك، فإن تحديد موعد الاستفتاء للمصادقة على النص في 1 تموز/يوليو لم يمنح المعارضة (غير المنظمة) وقتًا كافيًا لتوحيد موقفها للوقوف ضد هذا الإصلاح (بن شمسى 2012). كما تم تعديل النص بعد خمسة أيام من الاستفتاء، وحتى الأحزاب السياسية التي دعمت النص الجديد اعترفت بوجود مخالفات هامة في عملية التصويت (عبد المومني 2013). وإذا كانت حالة إصلاح «المدوّنة» في 2004 قد أظهرت قدرة النظام على استغلال الضغط الاجتماعي لإجراء إصلاحات تتجنب التشكيك في دوره في صلب النظام السياسي، فإن حالة الإصلاح الدستوري في 2011 أظهرت إمكانية تحقيق الهدف نفسه عبر تطوير عملية تشاركية تصفي الشرعية على العملية مع نزع فتيل المطالب الأكثر راديكالية للتغيير. والواقع أن الفصل بين السلطات الذي طالبت به حركة 20 فبراير وأنصارها ظل نظريًا فقط، وعزز النص موقع الملكية في صلب النظام السياسي المغربي (بندورو 2012). ومع تطبيع السياق السياسي في انتخابات تشرين الثاني/نوفمبر 2011، فاقت تكلفة استمرار التعبئة ضد الإصلاح الفوائد المحتملة لاستمرار المعارضة (كازاني 2020: 1192).

أظهرت مراجعة الأدبيات هذه، أن الدولة المغربية كانت قادرة على رسم وتغيير الخطوط الحمر لمشاركة المجتمع المدني في العمليات السياسية حسب التحديات المتصورة لشرعيتها، ولكن مع الحرص الدائم على عدم وضع هيمنتها موضع تساؤل. وفي حين انفصلت الجهات الفاعلة في المجتمع المدني عن الأحزاب السياسية وبدأت تكتسب دورًا متزايدًا في المجال العام في المغرب، إلا أنها تجنب أيضًا التحديات المباشرة لهيمنة النظام الملكي لتتمكن من التعبير عن مطالبها مع تجنب قمع الدولة. وكما جادل دالماسو، فإن هذه الاستراتيجية تمثل «عقلانيًا أخذ الفرص التي أتاحتها النظام السلطوي في الحسبان» (2012: 229). وبالفعل، عمل النظام بنشاط على خلق الفرص التي شكلت قطاع المجتمع المدني: فقد قاد الإصلاحات المجتمعية بطريقة ترضي الحركات التقدمية وتنزع فتيل المقاومة المحافظة (حالة إصلاح المدوّنة عام 2004)؛ وحفز إنشاء جمعيات يمكنها تنفيذ مشاريع تنموية على المستوى المحلي مع تعزيز علاقة التبعية للدولة المركزية (حالة المبادرة الوطنية للتنمية البشرية)؛ كما استفاد من المشاركة الواسعة للمجتمع المدني لإضفاء الشرعية، دون التخلي عن سلطة اتخاذ القرار (حالة الإصلاح الدستوري لعام 2011). في نهاية المطاف، تظل الديناميكية الدورية للإدماج والإقصاء التي تناوبت بين لحظات الانفتاح النسبي والقمع (المستهدف) هي السمة المميزة للعلاقات بين الدولة والمجتمع (المدني) في المغرب.

28 للاطلاع على الخطاب كاملًا، يرجى الرجوع إلى

www.maroc.ma/fr/discours-royaux/annonce-des-r%C3%A9formes-constitutionnelles-texte-int%C3%A9gral-du-discours-adress%C3%A9-par-sm-l.

29 للاطلاع على مناقشة موجزة ولكن كاملة لتطور مفاهيم المجتمع المدني، يرجى الرجوع إلى بيكارت وكوتنين وميلشتاين (2023: 10-17).

تظل العقوبات المشددة المذكورة أعلاه عقبة رئيسية. وعلاوة على ذلك، لا تزال رسوم التصديق على وثائق الجمعيات تمثل مشكلة خاصة بالنسبة للمواطنين الذين يعيشون في ظروف اجتماعية واقتصادية أكثر ضعفاً (وللمواطنين في المناطق الريفية على وجه الخصوص، نظراً لمحدودية مواردهم). أخيراً، لا تزال القيادة تمارس رقابة كبيرة نيابة عن وزارة الداخلية، حيث تشرف على جميع التصريحات الإدارية وتملك سلطة منح الإذن بالتجمعات العامة.

على الرغم من القيود الموضحة في القسم أعلاه، فإن الإصلاح الدستوري لعام 2011 قد أضعف الطابع الرسمي على الضمانات الرئيسية المتعلقة بالمجتمع المدني وحقوقه ومشاركته في العمليات السياسية في البلاد.³² وبشكل أساسي، تم إضفاء الطابع الرسمي على حرية التجمع وتكوين الجمعيات في المادة 12، والتي تنص على ما يلي:

«تشكل جمعيات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية وتمارس نشاطها بكل حرية، في إطار احترام الدستور والقانون.

ولا يجوز حلها أو تعليقها من قبل السلطات العامة إلا بقرار من القضاء.

تساهم الجمعيات المهتمة بالشأن العام والمنظمات غير الحكومية، في إطار الديمقراطية التشاركية، في سن وتنفيذ وتقييم قرارات ومبادرات المؤسسات المنتخبة والسلطات العمومية. ويجب أن تنظم هذه المؤسسات والسلطات هذه المساهمة وفقاً للشروط والكيفيات التي يحددها القانون.

ويجب أن يتوافق تنظيم وعمل الجمعيات والمنظمات غير الحكومية مع المبادئ الديمقراطية».

علاوةً على دسترة الحكم الذي ينص على عدم جواز حل الجمعيات إلا بقرار من المحكمة، تدفع هذه المادة إلى إمكانية مشاركة المجتمع المدني في عمليات صنع السياسات العامة. فمن ناحية، يُعترف بالمجتمع المدني كشريك للمؤسسات المنتخبة والسلطات العامة، ومن ناحية أخرى، فإن هذه الجهات الفاعلة ملزمة بالحفاظ على مشاركة المجتمع المدني في هذه العمليات. ويشير «إطار الديمقراطية التشاركية» المذكور في المادة 12 إلى كل من الإطار المباشر وغير المباشر والتدابير المباشرة وغير المباشرة التي تسمح بمشاركة المجتمع المدني في صنع السياسات. الحق في تقديم الالتماسات التشريعية (المادة 14) إلى البرلمان والالتماسات (على المستوى الوطني وفقاً للمادة 15، وعلى المستوى المحلي وفقاً للمادة 15، وعلى المستوى المحلي وفقاً للمادة 139) من بين التدابير المباشرة للإدماج، بينما يشير التدبير غير المباشر إلى دعوة أوسع نطاقاً لمشاركة المواطنين والمجتمع المدني في عملية صنع السياسات. ويشمل ذلك إنشاء مجلس استشاري للشباب والعمل الجماعي (المادة 33)، فضلاً عن الالتزام بالانخراط في «عملية تشاركية» لوضع وتقييم خطط العمل التنموية للجماعات المحلية (كما هو منصوص عليه في

ستقارن بين مختلف التصنيفات المستخدمة في دراسات المجتمع المدني في المغرب، وتتاح الفرصة لتسليط الضوء على أوجه التشابه والاختلاف بين المقاربات المختلفة، وعلى نقاط الخلاف الرئيسية في تعريف المجتمع المدني المغربي.

الإطار القانوني للمجتمع المدني في المغرب

تم تعميم الحق في تكوين الجمعيات في الظهير رقم 1-58-376 المتعلق بالحريات العامة (الصادر في عام 1958).³⁰ ويعرّف هذا الظهير الجمعية بأنها «اتفاق يجمع بموجبه شخصان أو أكثر على نحو دائم بين معارفهم أو نشاطهم لغرض غير تقاسم الأرباح»، ويحدد العملية التي يمكن عبرها تأسيس الجمعية رسمياً ورسم حدود عملها. وعلى الرغم من هذا التعريف الواسع، إلا أن هذا الحق ظل محدوداً جداً في هذه المرحلة، وترك للسلطات العامة سلطة تقديرية واسعة لتنظيمه، إذ كان على وزارة الداخلية الموافقة على الاجتماعات التي تؤسس الجمعيات، وكانت تملك سلطة حلها إذا اشتبهت في أن الجمعية قد «تخل بالنظام العام». وأتاح ذلك لسلطات الدولة في ذلك الوقت إجراء التحقيقات وتشديد الرقابة على المعارضين المحتملين. وكان هذا هو حال المعارضين الإسلاميين واليساريين المعارضين للسلطة المركزية بشكل خاص، الذين لم تتح لهم فرصة التنظيم السياسي ووجدوا في الجمعيات ملاذاً لهم. وعلاوة على ذلك، ظلت العقوبات (بما في ذلك السجن لمدة تصل إلى عامين) على من عملوا كجمعية دون اعتراف رسمي، وعلى من استمروا في العمل كجمعية بعد حلها من قبل السلطات العامة، وحتى على من سهلوا اجتماع تلك الجهات.

وبعد ضغوط مكثفة، تم تعديل هذا المرسوم لتقليص نطاق رقابة الدولة على هذا الحق، مع الحفاظ على رقابة «أكثر ليونة». ولا يزال قانون الجمعيات الذي تلا ذلك (القانون رقم 75-00، الصادر في تشرين الأول/أكتوبر 2002) ينظم إنشاء الجمعيات حتى وقت كتابة هذا التقرير.³¹ وبموجب هذا الإطار، يمكن للمواطنين عقد الجمعية التأسيسية لجمعياتهم دون إذن مسبق من وزارة الداخلية، ويتعين على ممثلها المحلي (القائد) تسليم محضر مؤقت (أي: إيصال موقع ومختوم) إلى حين صدور إعلان قضائي يضيف الطابع الرسمي على التأسيس (يصدر في غضون 60 يوماً بعد محضر التأسيس). حتى لو تأخرت المحكمة في إضفاء الطابع الرسمي على الإشهار، فإن الإشهار يحمل قيمة قانونية ويسمح للجمعية بالعمل بشكل قانوني. علاوة على ذلك، يتم تخفيف العقوبات ولا يمكن حل الجمعيات إلا بقرار من المحكمة. ومع ذلك،

30 يستند هذا السرد إلى حد كبير إلى مراجعة بيرغ (2017: 70-73).

31 أُلغى تنقيح طفيف في عام 2009 (ظهير 1-09-39، شباط/فبراير 2009) الالتزام بتقديم السجلات الجنائية للمؤسسين عند إنشاء الجمعية، ومنح الصلاحية للسلطات العامة للتحقيق (والحصول على سجلاتهم الجنائية) إذا كانت لديهم الرغبة في ذلك. تم تعميم مشروع قانون لمراجعة هذا الإطار في عام 2013، لكنه لم يجرز أي تقدم في العملية التشريعية.

32 للاطلاع على جميع الإحالات إلى مواد دستور 2011، يرجى الرجوع إلى: https://constituteproject.org/constitution/Morocco_2011

تركز على الدفاع عن البيئة وتعزيز «التعليم الأخضر». طلبوا لأول مرة الحصول على صفة جمعية في أغسطس/آب 2018، لكنهم لم يحصلوا على التصريح إلا في أبريل/نيسان 2021، وبعد تذكيرات ومناشآت متعددة للمحكمة الإدارية والممثلين المحليين لوزارة الداخلية. عند مناقشة أسباب هذا التأخير، ذكر أحد أعضاء هذه المجموعة أن «الموظفين العموميين حذرين جدًا من الشباب المنخرطين، ظنوا أننا سنعيد إحياء 20 فبراير»³⁵. ثالثًا، يمتد استغلال الإطار القانوني إلى حظر أنشطة الجمعيات والوصول إلى الأماكن العامة.³⁶ ووفقًا للتقرير نفسه، حظرت السلطات العمومية ما لا يقل عن 125 نشاطًا من أنشطة الجمعية المغربية لحقوق الإنسان بين عامي 2014 و2017 (الفيدرالية الدولية لحقوق الإنسان 2018: 10). مثال آخر معبر عن تقييد وصول الجمعيات إلى الفضاءات العامة هو المنع المنهجي لمسرحية «مسرحيات مسرح المقيمين» التي تتناول العنصرية في المغرب.³⁷ كما أن جمعية جذور هي الجمعية الوحيدة التي تم حلها بقرار قضائي مثير للجدل: فبعد استضافتها حلقة من برنامج حوارى على اليوتيوب انتقد بعض المشاركين فيه علنًا فشل النظام الملكي في ضمان المساءلة، وكذلك تزايد القمع وانتشار الفساد، قضت المحكمة الإدارية في الدار البيضاء بأنها تعمل «خارج صلاحياتها»³⁸. رابعًا، وأخيرًا، فإن حرية تكوين الجمعيات ممنوعة على جميع المنظمات التي لا تستطيع التفاعل المباشر مع الدولة بسبب طبيعة نشاطها. على سبيل المثال، هذه هي حالة الجمعيات التي تدافع عن حقوق مجتمع الميم، والتي لا يمكنها الحصول على اعتراف رسمي لأن المثلية الجنسية لا تزال مجرمة بموجب القانون الجنائي المغربي. ولا تزال بعض الجمعيات تنجح في معالجة هذه القضايا، وإن كان بشكل غير مباشر، عبر تحويل نشاطها إلى قضايا مجاورة – مثل الحريات الفردية والعنف القائم على النوع الاجتماعي ومكافحة جميع أشكال التمييز. بالإضافة إلى ذلك، فإن عدم وجود وضع قانوني لا يعني أن

القانون الأساسي رقم 111-14، والقانون الأساسي رقم 112-14 والمحافظات، والقانون الأساسي رقم 113-14). بين عامي 2013 و2014، نظمت الوزارة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني «حوارًا وطنيًا حول المجتمع المدني» بهدف المشاركة في تصميم تنفيذ تدابير دستور 2011 مع الجهات الفاعلة في المجتمع المدني، ووضع «ميثاق وطني للديمقراطية التشاركية»³³.

على الرغم من أن الإصلاح الدستوري أثار تفاؤلاً حذرًا باعتباره خطوة نحو «المواطنة الفعالة» (آيت موسى وآخرون 2015)، إلا أن تنفيذ الحقوق التي منحها دستور 2011 أثار الشكوك منذ بدايته (بنديرو 2012). على سبيل المثال، لا تزال هناك عقبات كبيرة أمام ممارسة الحق في تقديم العرائض على المستويين الوطني والمحلي (انظر كولين 2023 أ، و 2023 ب على التوالي). وعلاوة على ذلك، لم يسفر «الحوار الوطني حول المجتمع المدني» عن أي نتائج ملموسة، ولم يتم إنشاء المجلس الاستشاري المذكور أعلاه حتى الآن. أما على المستوى المحلي، فقد ثبت أن العنصر «التشاركي» في تطوير وتقييم خطط العمل المحلية كان شكليًا في معظمه ويعتمد بشكل كامل على تصرف الحكومات المحلية ومبادراتها.³⁴

كما لا يتم احترام الضمانات الرسمية لحرية الجمعيات بشكل منهجي – كما يتضح من العديد من الأمثلة التجريبية. أولًا، لا تزال بعض المنظمات مغمومة بشكل واضح. وهذا هو حال جماعة العدل والإحسان التي لا تزال غير معترف بها من قبل الدولة رغم تطورها التنظيمي وتجذرها في جميع أنحاء المغرب والدعم الشعبي الواسع الذي تحظى به. وكما نوقش أعلاه، فإن سبب عدم الاعتراف بها يكمن في التحدي الذي تمثله الجماعة لهيمنة النظام الملكي، وتحديدًا انتقادها الصريح لغياب السلوك الديمقراطي للنظام الملكي. ثانيًا، استُخدمت هذه الجمعيات في العديد من الحالات لممارسة الضغط على جمعيات معينة. فقد ذكر تقرير للفيدرالية الدولية لحقوق الإنسان لعام 2018 أن عددًا كبيرًا من الجمعيات واجهت تأخيرًا غير مبرر ورفضًا في تسليم (أو تجديد) الإذن بالحرية – بما في ذلك الجمعية المغربية لصحافة التحقيق، وجمعية الحقوق الرقمية، والفرع المحلي لمنظمة الحرية الآن، والتنسيقية المغربية لمنظمات حقوق الإنسان، وجمعية أطاك المغرب، والجمعية المغربية لحقوق الإنسان (الفيدرالية الدولية لحقوق الإنسان 2018: 7). ولا يقتصر هذا القمع على الجهات الفاعلة التي تنتقد النظام علنًا. على سبيل المثال، كانت هذه هي تجربة مجموعة من الشباب الذين شكلوا حركة بيئية محلية (تسمى «حركة الشباب الأخضر»، ومقرها في طنجة)

35 مقابلة مع أحد أعضاء الحركة. طنجة، 2024/01/17.

36 تحدث هذه القيود على الرغم من أن حرية التجمع مكفولة أيضًا بموجب المادة 29 من دستور 2011.

37 تتخذ من الدار البيضاء مقرًا لها، وتركز على تعزيز السياسات الثقافية التقدمية. لمزيد من المعلومات عن الحظر، انظر سفيان سبيتي، «حظر أداء مسرحية 'بحال بحال' في فاس»، 3 آب/أغسطس 2015 (فرنسي).

Soufiane Sbiti, «La représentation de la pièce de théâtre «B7al B7al» interdite à Fès», Telquel.ma 3 August 2015. https://telquel.ma/2015/08/03/fes-piece-theatre-interdite-troisieme-fois_1458179.

38 لمزيد من المعلومات، انظر: «أمرت المحكمة بحل الفرقة الثقافية المغربية راسينس». 2019. منظمة العفو الدولية، 18 كانون الثاني/يناير 2019 (إنجليزي).

Amnesty International, «Court Has Ordered Moroccan Cultural Group Racines to Be Dissolved» 18 January 2019, <https://www.amnesty.org/en/latest/news/2019/01/morocco-abandon-attempts-to-dissolve-cultural-group/>;

فرانسييسكو كولين، «الدولة مقابل المجتمع: استراتيجيات للسيطرة على الجهات الفاعلة في المجتمع المدني الحاصم» 7 أيار/مايو 2019 (إنجليزي).

Francesco Colin, «State versus society: strategies for controlling adversary civil society actors» <http://www.mondopoli.it/wp-content/uploads/2019/05/State-vs-society-Colin.pdf>

33 وكالة المغرب العربي للأنباء، «الحوار الوطني حول المجتمع المدني والأدوار الدستورية الجديدة يؤكد الاستثناء المغربي في مجال الديمقراطية التشاركية»، 23 تشرين الثاني/نوفمبر 2013. <https://maroc.ma/ar>

34 يمكن تقييم ذلك خلال بعثة استشارية قام بها المؤلف لتقييم مشروع «دعم تعزيز دينامية المشاركة الديمقراطية على مستوى البلديات والمقاطعات والأقاليم والجهوية والوطنية للمساهمة في الحد من عدم المساواة الاجتماعية والاقتصادية في المغرب» (أوكسفام - مؤسسة أوكسفام - مؤسسة التنمية المحلية). وشملت هذه البعثة التي أجريت خلال النصف الأول من عام 2022، عملاً ميدانيًا غطى جهة طنجة-تطوان-الحسيمة والجهة الشرقية، وهدفت إلى تقييم مشاركة المجتمع المدني في العمليات التشاركية المحلية. لم يتم نشر نتائج هذه الدراسة.

14 الخطوط الحمر وأين يمكن العثور عليها وكيفية التعامل معها: المجتمع المدني والدولة والتغيير السياسي في المغرب

2012	90,000 ⁴³
2013	100,000 ⁴⁴
2014	116,836 ⁴⁵
2016	130,000 ⁴⁶
2019	210,000 ⁴⁷
2020	220,000 ⁴⁸
2022	236,000 ⁴⁹
2023	240,000 ⁵⁰

منظمات وحركات مجتمع الميم غير نشطة؛ بل على العكس، فقد تمكنت من تحقيق المزيد من الظهور والاستقلالية خلال العقد الماضي.³⁹ ومع ذلك، فإن رفض الاعتراف مؤخرًا بحركة «الخارجون عن القانون المغربي» كجمعية (التي تركز على إلغاء تجريم العلاقات خارج إطار الزواج، والتي يعاقب عليها القانون الجنائي المغربي أيضًا)، يدل على أن نشاط المجتمع المدني في هذه القضايا لا يزال يمثل تحديًا كبيرًا.⁴⁰

قياس المجتمع المدني المغربي

43 محمد الهاشمي، «المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في المغرب: سوء الفهم الكبير»، 2014 (فرنسي):

Mohammed El Hachimi, "Société Civile et Démocratisation Au Maroc. Le Grand Malentendu", Papers IEMed, June 2014. <https://www.iemed.org/publication/societe-civile-et-democratisation-au-maroc-le-grand-malentendu>

44 وكالة الأنباء المغربية، «الحوار الوطني حول المجتمع المدني، مبادرة تؤكد استثناء المغرب من حيث الديمقراطية التشاركية»، (فرنسي)

MAP, «Le Dialogue national sur la société civile, une initiative qui confirme l'exception marocaine en matière de démocratie participative», 25 November 2013. <https://www.maroc.ma/fr/actualites/le-dialogue-national-sur-la-societe-civile-une-initiative-qui-confirme-lexception>.

45 سارة الماجهد، «المغرب: انفجار جمعي»، (فرنسي)

Sara El Majhad, "Maroc: Explosion associative", Aujourd'hui le Maroc, 28 December 2014. <https://aujourd'hui.ma/societe/maroc-explosion-associative-115474>.

46 منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، «مراجعات الحوكمة العامة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية: المغرب: بناء خدمة عامة مرنة»

OCDE, "Examens de l'OCDE sur la gouvernance publique : Maroc, pour une administration résiliente au service des citoyens", 27 juin 2023, <https://doi.org/10.1787/1a0272c0-fr>.

47 المندوبية السامية للتخطيط، «المسح الوطني للمؤسسات غير الهادفة للربح (تمرين 2019)»، 2023 (فرنسي):

HCP, "Enquête Nationale Auprès Des Institutions Sans But Lucratif (Exercice 2019)", 2023 https://www.jms2020.hcp.ma/assets/fiches_fr/2.SE/18.Enqu%C3%AAt%20sur%20les%20Institutions%20Sans%20But%20Lucratif%20-%20ISBL%202019.pdf

48 «220 ألف جمعية مسجلة في عام 2020 في المغرب» (فرنسي):

"220.000 associations enregistrées en 2020 au Maroc". n.d. LaQuotidienne, accessed 7 January 2024. <https://laquotidienne.ma/article/infos-societe/220-000-associations-enregistrees-en-2020-au-maroc>.

49 عبد الهادي قاضي، «النسيج الترابي: مجرة في طفرة» 2022 (فرنسي):

Gadi, Abdelhadi. 2022. 'Tissu associatif : Une galaxie en mutation'. La Vie éco (blog). 19 November 2022. <https://www.lavieeco.com/influences/societe/tissu-associatif-une-galaxie-en-mutation/>.

50 غسان وائل الكرموني، «إطلاق استراتيجية جديدة للمجتمع المدني قريبًا»، 2023 (فرنسي):

على الرغم من هذه القيود، فقد أنشئ عدد متزايد من الجمعيات في المغرب. ومع ذلك، فإن الحصول على فكرة واضحة عن عددها ليس بالمهمة السهلة. لا تتوافر بيانات رسمية مفصلة عن قطاع المجتمع المدني، ولكن يمكن تجميع مصادر ثانوية حتى عام 2019. بعد ذلك، فإن المصادر الوحيدة المتاحة هي التقديرات الشفوية المقدمة من المسؤولين الحكوميين والصحافة. على الرغم من ندرة البيانات، يجمع الجدول أدناه المعلومات المتاحة من مصادر مختلفة لقياس حجم القطاع.

تطور الجمعيات المسجلة : 1958 - 2023	
السنة	عدد الجمعيات
1958 – 1968	2,223
1969 – 1979	5,281
1980 – 1990	10,733
1991 – 2003	29,833
2004 – 2007	38,500 ⁴¹
2007	44,711 ⁴²

39 لمزيد من المعلومات، انظر: سناء أ.، «النشأة والصمود والتوترات: عقد من نشاط مجتمع الميم في المغرب»، مبادرة الإصلاح العربي، فبراير/شباط 2024. <https://www.arab-reform.net/ar/publication>

40 ميديا 24، «المحكمة ترفض الاعتراف بجمعية 490»، 17 كانون الأول/ديسمبر، 2023، (فرنسي)

Médias24. 2023. 'La justice refuse de reconnaître l'Association Collectif 490', 17 December 2023. <https://medias24.com/2023/12/17/la-justice-refuse-de-reconnaitre-lassociation-collectif-490/>.

41 تم استقراء البيانات حتى عام 2007 من ياسمين بيريان، «توسيع وتعزيز الجمعيات المحلية»، 2013. توسيع وتعزيز الجمعيات المحلية (فرنسي)

Yasmine Berriane, "Essor et Valorisation Des Associations Locales". In Femme, Associations, et Politique à Casablanca, 452. Rabat: Centre Jacques-Berque. <https://doi.org/10.4000/books.cjb.363>

42 المندوبية السامية للتخطيط، «المسح الوطني للمؤسسات غير الهادفة للربح»، 2011 (فرنسي):

HCP, "Enquête Nationale Auprès Des Institutions Sans But Lucratif" 2011. <https://www.hcp.ma/file/230865>

الفارغة»، أي: الجمعيات غير النشطة. يمكن تقييم هذه الظاهرة عبر النظر إلى التقدير الرسمي للقطاع لعام 2019، والذي يشير إلى أن 187,834 جمعية تعتبر نشطة من أصل 210,000 جمعية تم استعراضها (المندوبية السامية للتخطيط 2023). وعلاوة على ذلك، قد يتم إنشاء بعض الجمعيات لتحقيق هدف محدد (مثل تلقي التمويل) ثم تصبح غير نشطة بعد ذلك مباشرة. وقد أدى انتشار البرامج الحكومية التي تسمح فقط للجمعيات المنشأة رسميًا بالتقدم للحصول على التمويل، والتي تفاقمت بسبب المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، إلى وضع «حتى القرى الريفية الصغيرة جدًا التي يبلغ عدد سكانها 1000 نسمة فيها ما يصل إلى ثلاث أو أربع من هذه الجمعيات» (بيرغ، 2012: 414).

إذا كان فهم عدد منظمات المجتمع المدني القائمة أمرًا صعبًا، فإن الحصول على فكرة واضحة عن عدد المواطنين المنخرطين فيها أمر مستحيل عمليًا. ومرة أخرى، لا يتوفر سوى بيانات محدودة من مصادر ثانوية وتتفاوت هذه النسبة تفاوتًا كبيرًا، حيث تتراوح بين 7.4% (مسح القيم الوطنية 2004-2005) إلى 11.3% (مسح القيم العالمية 2005) لنفس السنة المرجعية (أكسبي 2011). على الرغم من أن البيانات المتعلقة بمشاركة المجتمع المدني بلغت ذروتها بنسبة 17% في التقييمات الرسمية للمرحلة الأولى من المبادرة الوطنية للتنمية البشرية (2005-2010)، إلا أن بيانات المسح الأخيرة للمعهد المغربي لتحليل السياسات تقدم تقييمًا أكثر تواضعًا: في الاستطلاعات التي أجريت في إطار مشروع مؤشر الثقة بين عامي 2020 و2023، تراوحت نسبة المشاركين الذين قالوا إنهم جزء من جمعية ما بين 6% إلى 51.8%.

أنماط الجهات الفاعلة في المجتمع المدني: مقارنة أربعة أمثلة

من أجل إعطاء فكرة أفضل عن الجهات الفاعلة التي يتألف منها هذا القطاع، سيقارن هذا القسم بين أربعة أمثلة لتصنيفات المجتمع المدني: مراجعتان رسميتان للقطاع أجرتهما الهيئة العليا للتخطيط في المغرب في عامي 2011 و2023، ومؤشر سيفيكوس للمجتمع المدني (CSI)، الذي يحتوي على تصنيف موحد يستخدم في جميع استطلاعات سيفيكوس حول المجتمع المدني والتصنيف الذي وضعته اللجنة الاستشارية التي دعمت تطوير دراسة سيفيكوس في المغرب.

تتمثل الملاحظة الرئيسية حول تطور الجمعيات المسجلة في أن عددها قد نما بشكل كبير على مدار تاريخ المغرب، مع وجود لحظات رئيسية من التسارع الواضح. وكما هو متوقع في مراجعة الأدبيات، فإن اثنتين من تلك اللحظات هما فترة التحرر السياسي خلال التسعينيات وإطلاق المبادرة الوطنية للتنمية البشرية في عام 2005. وتُظهر مراجعة رسمية للجمعيات التي أنشئت حتى عام 2007 أن 80% منها أنشئت بين عامي 1997 و2007، و40% منها بين عامي 2005 و2007 فقط (المندوبية السامية للتخطيط 2011). ومع ذلك، تُظهر مراجعة رسمية أحدث أن إيقاع تطور الجمعيات قد انفجر أيضًا بعد عام 2011، حيث تأسست 54% من الجمعيات المسجلة في عام 2019 بعد عام 2011 (المندوبية السامية للتخطيط 2023). يُظهر الجدول أعلاه هذا الاتجاه بوضوح، مع تسجيل أقوى لحظتين من النمو قرابة عام 2012 وبين عامي 2016 و2019. وعلى الرغم من أن هذا التوسع المستمر قد يتعارض مع التقارير التي تتحدث عن «عودة الاستبداد» بشكل متزايد بدءًا من 2013-2014 (معاطي منجب 2015)، إلا أنه من المرجح جدًا أن الجزء الأكبر من الجمعيات التي تأسست في هذه الفترة ليست بالضرورة هي الجمعيات التي قد تواجه مثل هذا القمع. وكما تُظهر أحدث البيانات الرسمية المتاحة، فإن معظم هذه الجمعيات تركز على «الثقافة والرياضة والترفيه» (31%) و«التنمية والإسكان» (28%) و«التعليم والبحث العلمي» (14%)، وبالتالي يمكن اعتبارها أقرب إلى جمعيات التنمية المحلية التي أنشئت لتنفيذ مشاريع المبادرة الوطنية للتنمية البشرية؛ كما أن حقيقة أن أكثر من 1% فقط من الجمعيات تركز على «القانون ودفاع المواطنين والمستهلكين والسياسة» تشير أيضًا إلى حقيقة أن الجمعيات المنشأة قد لا تكون الشكل التنظيمي المفضل للمجتمع المدني الناشئ سياسيًا (المندوبية السامية للتخطيط 2023).

وما يزيد من تعقيد عملية تطوير فهم صحيح لحجم قطاع المجتمع المدني هو التضارب بين المصادر. لتأخذ عام 2007 كمثال: يشير مصدر من الأمانة العامة للحكومة إلى أن عدد الناشطين في ذلك العام بلغ 38500 ناشطًا، بينما تقدر المندوبية السامية للتخطيط العدد بـ 44771. ويمكن قول الشيء نفسه بالنسبة لسنة 2012، حيث تتحدث مصادر نقلًا عن تقرير رسمي للوزارة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني عن 90 ألف جمعية، في حين أن تقرير سيفيكوس الذي نشر في السنة التي سبقت ذلك العام فقط يذكر أرقامًا تتراوح بين 30 ألف جمعية و50 ألفًا - نقلًا عن مصادر من الأمانة العامة للحكومة وإحدى منظمات المجتمع المدني على التوالي. يسلط التقرير نفسه الضوء على أن عدم الوضوح هذا لا يرتبط فقط بغياب المصادر الرسمية الصريحة، ولكن أيضًا باختلافات الجوهرية في تعريف المجتمع المدني وأثاره من حيث إدراج/إقصاء الجهات الفاعلة (أكسبي 2011: 20). وثمة مشكلة أخرى تزيد من تعقيد أي تقدير واقعي للحجم الفعلي للقطاع، وهي العدد غير الدقيق لـ «القشور

Wail El Karmouni, Ghassan. 2023. 'Une nouvelle stratégie pour la société civile lancée prochainement'. Médias24 (blog). 11 February 2023. <https://medias24.com/2023/02/11/une-nouvelle-strategie-pour-la-societe-civile-lancee-prochainement/>.

51 للاطلاع على التقديرات الرسمية في تقييمات المؤسسة الوطنية للتنمية البشرية، انظر (2012: 414). تم استقراء معدلات المعهد المغربي لتحليل السياسات مباشرة من بيانات المسح الأولية.

يلخص الجدول أدناه الفئات المختلفة المستخدمة في هذه التصنيفات:

مقارنة أنماط مراجعات المجتمع المدني في المغرب			
اللجنة الاستشارية لمؤسسة CSI	استبيان CSI	استبيان المندوبية السامية للتخطيط 2023	استبيان المندوبية السامية للتخطيط 2011
حقوق الإنسان والمناصرة	التنمية	الثقافة والرياضة والترفيه	الثقافة والرياضة والترفيه
التنمية والخدمات	حقوق الإنسان	التعليم والبحوث	التعليم والبحوث
التعليم والثقافة	المنظمات ذات الصلة بمكان العبادة	الصحة	الصحة والخدمات الاجتماعية والعمل الخيري وتعزيز العمل التطوعي
المنظمات الكنسية أو الدينية	الرياضة والترفيه	الخدمات الاجتماعية والعمل الخيري وتعزيز العمل التطوعي	البيئة
الحركات الاجتماعية	التعليم والثقافة	البيئة	التنمية والإسكان
الأخويات الدينية (الزوايا)	النقابات العمالية	التنمية والإسكان	القانون ودفاع المواطنين والمستهلكين والسياسة
وسائل الإعلام الخاصة	الأحزاب السياسية	القانون والدفاع عن المواطنين والمستهلكين والسياسة	الدين
الجمعيات المهنية	البيئة	الطوائف والجمعيات الدينية	الجمعيات الاقتصادية والمهنية
المؤسسات	الجمعيات المهنية	الجمعيات الاقتصادية والمهنية، والنقابات العمالية	الأنشطة الدولية
	الجمعيات الإنسانية أو الخيرية	جمعيات أخرى	
	جمعيات المستهلكين		

الدينية»، إلى التمييز الأكثر دقة بين «الكنائس أو المنظمات الدينية» و«الأخويات الدينية» في تصنيف اللجنة الاستشارية لمبادرة المجتمع المدني. وعلاوة على ذلك، فإن وجود كل من «المنظمات المرتبطة بدور العبادة» و«المنظمات الإنسانية أو الخيرية» في مسح CSI يثير مسألة التداخل المحتمل بين الفئتين - خاصة بالنظر إلى دور الجمعيات الخيرية الإسلامية في تقديم الخدمات الاجتماعية والخيرية في بلد ذي أغلبية مسلمة مثل المغرب. ومن المثير للاهتمام أيضًا أن نلاحظ أن اللجنة الاستشارية لمؤسسة CSI هي الجهة الوحيدة التي تذكر «وسائل الإعلام الخاصة» كفئة، ما يدعم فهمًا أوسع للمجتمع المدني كمجال عام. وبالمثل، فإن الأحزاب السياسية مدرجة في الفئات التي حددها استبيان مبادرة المجتمع المدني، ولكن

كنقطة انطلاق، تعتبر بعض أنواع الجهات الفاعلة باستمرار جزءًا من المجتمع المدني في المغرب. وهذا هو حال الجهات الفاعلة التي تركز على التعليم والثقافة والجمعيات المهنية، وكذلك الجهات الفاعلة التي تركز على التنمية.⁵² كما أن المنظمات الدينية موجودة أيضًا في جميع المجالات، وإن كان ذلك مع وجود اختلافات كبيرة: من فئة «الدين» الواسعة في مسح عام 2011 في مسح برنامج الحوكمة البشرية لعام 2011، والتي تم تنقيحها لاحقًا لتصبح «التجمعات والجمعيات

52 وثمة فرق بسيط هو أن التنمية ترتبط بتوفير السكن في حالة حزب التجمع الوطني للأحرار وتقديم الخدمات في نظر اللجنة الاستشارية للتخالف المدني.

التكتيكات المتطورة للجهات الفاعلة في المجتمع المدني: دراسات حالة

يناقش هذا القسم الاستراتيجيات المتطورة للجهات الفاعلة في المجتمع المدني في المغرب لتحديد المسارات الممكنة للتغيير التدريجي. وهو يسعى إلى الاستفادة من التجارب طويلة الأمد للفاعلين الرئيسيين في المجتمع المدني المغربي في سياق إصلاحات محددة لاستخلاص بعض الدروس حول مسارات تعزيز الإصلاحات من قبل المجتمع المدني في المغرب.

فمن ناحية، ستحدد هذه المناقشة الأسباب التي أدت إلى التغييرات في استراتيجياتهم، ومن ناحية أخرى، ستركز على تأثير هذه التغييرات على نتائج عملهم. وفي المجموع، سيتم مقارنة أربع دراسات حالة. وقد اختيرت هذه الحالات عبر أخذ عينات هادفة، باعتبارها «حالات غنية بالمعلومات لدراساتها، وهي حالات من شأنها أن تثير بطبيعتها ومضمونها سؤال الاستقصاء الذي يجري التحقيق فيه (باتون 2015: 265). على وجه التحديد، يندرج اختيار الحالات ضمن الإطار التحليلي المبين في مشروع «نشاط المجتمع المدني في الشرق الأوسط - دروس من عقد من التعبئة في ظل الاستبداد»⁵⁴ بالنظر إلى التقاطع بين موقف الدولة وموقف المعايير الثقافية المهيمنة في ما يتعلق بقضية معينة، من المتوقع أن يُحدث المجتمع المدني التغيير بأربع طرق ممكنة (ملخصة في الجدول أدناه).

تعارض النظام	تدعم النظام	
ائتلاف المحافظين	السير مع التيار	تدعم ثقافة الهيمنة
«المهمة مستحيلة»	الإصلاح من أعلى إلى أسفل	تعارض ثقافة الهيمنة

تندرج ثلاث حالات من الحالات الأربع التي تم استكشافها في هذا البحث ضمن هذا التصنيف. ستدرس الحالة الأولى مسار الجمعية الديمقراطية لنساء المغرب واستراتيجيتها للتأثير على إصلاحين لمدونة الأسرة المغربية (المدونة) - في عام 2004 والمراجعة الحالية (2023/2024). تنتمي هذه الحالة إلى فئة «الإصلاح من الأعلى إلى الأسفل»، حيث يصوغ النظام عملية الإصلاح، ويتعين على النخب التقدمية أن تقرر المشاركة في هذه العملية من عدمها. وبينما يشارك في إصلاح المدونة عدد كبير من الجهات الفاعلة التقدمية في المجتمع المدني، فإن المقاومة الواسعة من الحركات الإسلامية (داخل وخارج المشهد السياسي المؤسسي) ومن مختلف قطاعات

ليس في اللجنة الاستشارية لمبادرة المجتمع المدني. هذه الأمثلة هي مثال على الاختلافات الواسعة بين التصنيفات المختلفة وتأثيرها المحتمل على كيفية تقديرنا لقطاع المجتمع المدني.

إن الغياب الملحوظ في استبيان اللجنة الاستشارية هو غياب فئة «حقوق الإنسان»، والتي يمكن إدراجها في فئة «القانون ودفاع المواطنين والمستهلكين والسياسة» (الأوسع نطاقاً). ومع ذلك، فإن فئة السياسة هي التي تثير معظم التساؤلات. تتباين التصنيفات الثلاثة بين الإشارة بشكل عابر في فئة أوسع في استبيان برنامج الحوكمة البشرية، والإشارة الواضحة إلى «الأحزاب السياسية» («والنقابات العمالية») في استبيان اللجنة الاستشارية لمبادرة المجتمع المدني، وعدم وجود ذكر صريح للسياسة في تصنيف اللجنة الاستشارية لمبادرة المجتمع المدني. وأوضحت المجموعة الأخيرة أن إدراج الأحزاب السياسية في تصنيف المغرب قد يكون إشكاليًا بسبب علاقة القرب التي تربط معظمها بالدولة (أكسبي 2011: 20).⁵³ رغم أنها ربطت صراحة بين المجتمع المدني والتطور الديمقراطي في المغرب، إلا أنها ترى أيضًا «رفض العناصر المرتبطة بالمجال السياسي والتي من شأنها عدم احترام المبادئ الديمقراطية» (أكسبي 2011: 19). ومع ذلك، فإن هذا لا يعني أن السياسة غائبة في تفسير اللجنة الاستشارية لمبادرة المجتمع المدني في المغرب للمجتمع المدني. وعلى وجه التحديد، يمكن اعتبار كل من فئة المناصرة وفئة «الحركات الاجتماعية» سياسية بطبيعتها، نظرًا لطبيعة أنشطتها - أي: دعم قضية أو اقتراح أو مطالبة بالتغيير. وعلاوة على ذلك، فإن حقيقة الخلط بين فئة المناصرة وفئة حقوق الإنسان تدل على الدور الذي لعبته منظمات حقوق الإنسان في المشهد السياسي المغربي. كما أن حقيقة أن بعض أعضاء اللجنة الاستشارية للجمعية أرادوا تصنيف الجمعية كمنظمة سياسية بدلًا من تصنيفها كمنظمة دينية (أكسبي 2011: 19)، تثبت أن هناك حساسية كبيرة للتأثير السياسي المحتمل للفاعلين في المجتمع المدني. ومع ذلك، تبقى المفارقة قائمة: فمن ناحية، فقدت الأحزاب السياسية مصداقيتها بسبب تواطئها مع الممارسات غير الديمقراطية للدولة، ومن ناحية أخرى، أدت السمعة السلبية المتزايدة للأحزاب السياسية إلى أن يضع المواطنون آمالهم في المجتمع المدني، باعتباره «محرك الديمقراطية» (توحتو 2014: 23). إذا ما تم الاعتراف بقدرته المجتمع المدني المغربي على التقدم نحو الديمقراطية، فيبدو أن الديمقراطية ستوضع خارج نطاق السياسة.

54 للمزيد من المعلومات حول المشروع والإطار النظري، يرجى الرجوع إلى: [أدخل الرابط]/المرجع إلى موقع المشروع على الإنترنت

53 وامتدادًا لهذا المنطق، لم تعتبر اللجنة الاستشارية لسيفيكوس النقابات العمالية جزءًا من المجتمع المدني بسبب قربها من الأحزاب السياسية (أكسبي 2011: 19).

عبر مراجعة الأدبيات المنشورة وغير المنشورة المتاحة، فضلاً عن المعلومات المتاحة في وسائل الإعلام.

الحالة 1: الجمعية الديمقراطية لنساء المغرب والمدونة: نفس الفاعل، نفس الإصلاح، في زمنين مختلفين

لطالما كان إصلاح المدونة من المراجعات الأساسية للحركات النسوية المغربية منذ أيامها الأولى. وكما كان متوقعاً في استعراض الأدبيات أعلاه، كان هذا هو حال الجمعية المغربية لحقوق المرأة التي احتلت دعوتها لهذا الإصلاح مكانة بارزة في النقاشات العامة، وخاصة في عامي 2004 و2023-2024. ولذلك، فإن اهتمامها المستمر بهذا الموضوع في الإصلاحات المتتالية يمكن أن يوفر رؤى رئيسية حول كيفية تعامل الجهات الفاعلة في المجتمع المدني مع الدولة في فضاء سياسي متطور.

إن تجربة نشاط الجمعية من أجل إصلاح المدونة ليست تجربة مطالبات يتم قبولها بشكل منهجي من قبل النظام، بل هي تجربة تغيير دقيق يركز على العملية والاستفادة من الإنجازات السابقة. إن التغييرات في عملية الإصلاح هي الأكثر أهمية في المراحل الأولى من الحراك. اكتسبت حركة تغيير المدونة زخماً كبيراً في عام 1992، بعد حملة «المليون توقيع» - وهي عريضة قادها اتحاد العمل النسائي التي استهدفت بشكل مباشر إصلاح مدونة الأسرة (ديانا 2009).⁵⁷ وبما أن الضغط الذي مورس عبر هذه العريضة كان يثير رد فعل محافظاً من الجماعات الدينية، سعى الحسن الثاني إلى إنهاء التوتر المجتمعي عبر أخذ زمام المبادرة في هذه العملية، مستفيداً من شرعيته الدينية، نصب نفسه مانحاً للإصلاح، وأنشأ لجنة معيّنة من قبل الملك للتداول مع المجتمع المدني وإصدار توصيات بشأن قانون الأسرة (الأحف 1994). كانت العملية التشاورية بعيدة كل البعد عن الشمولية، ولم يلبّ الإصلاح الذي أعلن أخيراً في العام 1993 توقعات الناشطين.⁵⁸ إلا أنه ساهم في «نزع القداسة» عن الإصلاح، وأظهر ليس فقط أن التغيير ممكن، بل أيضاً أن المجتمع المدني يجب أن يلعب دوراً في العملية (رهوي 2004). أعادت حكومة التناوب التي وصلت إلى السلطة في عام 1998 وضع المرأة في المجتمع المغربي في صميم أولوياتها، وأطلقت «خطة العمل الوطنية لإدماج المرأة في الاقتصاد» (1999) تحت ضغط من الجمعية الديمقراطية لنساء المغرب والحركة النسوية المتنامية. وقد تسببت بعض مقترحاتها (مثل رفع سن الزواج وإلغاء الوصاية والطلاق المدني وتنظيم تعدد الزوجات) بمعارضة شديدة من المنظمات الدينية. وتشهد المسيرات الموازية الضخمة التي نظمتها في آذار/مارس 2000 الجمعية المغربية لحقوق المرأة ومنظمات نسوية أخرى دعماً للخطة الوطنية، وناشطات

المجتمع (خاصة على المستوى الريفي)، تضع ثقافة الهيمنة ضد هذه العملية. ولذلك، ستدفع هذه الحالة إلى التفكير في التأثير التفاضلي لموقف الدولة تجاه مشاركة المجتمع المدني في العملية والتطورات في البيئة الاجتماعية السياسية الأوسع.

أما الحالة الثانية فتحلل مشاركة المجتمع المدني في تطوير واعتماد قانون النفاذ إلى المعلومة في المغرب (من الآن فصاعداً، القانون رقم 13-31). وبما أن عملية الإصلاح كانت مدفوعة من قبل الدولة، ومقبولة على نطاق واسع من قبل المجتمع المغربي ككل، فإن هذه الحالة تندرج ضمن فئة «السير مع التيار». وستبحث في فرص وتحديات الانخراط في عملية إصلاح تقودها الدولة عبر النظر في التحالفات التي تشكلت للمشاركة في هذا الإصلاح، وعملها في الوقت المناسب، وتأثيرها على عملية الإصلاح نفسها (بما في ذلك تنفيذها).

أما الحالة الثالثة فتبحث في العلاقة المتطورة بين الإسلاميين والنشطاء الحقوقيين؛ وتحديدًا بين جماعة العدل والإحسان والجمعية المغربية لحقوق الإنسان. وبالتركيز على الظروف التي تسمح لهذه الجهات الفاعلة بالتعاون في ما بينها مع تحدي إصلاحات الدولة وتعزيز التغيير من أسفل إلى أعلى، تندرج هذه الحالة في فئة «التحالف المحافظ» - أي تحالف بين نشطاء حقوق الإنسان مع عناصر محافظة في المجتمع لتعزيز معارضة الدولة. وتمثل هاتان المنظمتان دراسة حالة خصبة بشكل خاص، نظرًا لطبيعة تعاونهما العابرة للأيديولوجيات، وأيضًا لأنهما تعتبران المنظمين اللتين تتمتعان بأكبر إمكانيات التعبئة.

أما دراسة الحالة الرابعة، والأخيرة، فتتعلق بمقاطعة المستهلكين في عام 2018 التي استهدفت الشركات الكبرى المرتبطة بالنخب السياسية. على الرغم من أن هذه الحالة لا تندرج بالضبط ضمن فئة «المهمة المستحيلة»، لأنها لم تستقطب معارضة من ثقافة الهيمنة، إلا أن خصائصها الموزعة والأفقية تمنعها من الاندراج في «التحالف المحافظ». وبغض النظر عن ذلك، فإن معدل مشاركتها الاستثنائي يجعلها حالة مقنعة للتحليل.⁵⁵ وباعتبارها حركة استمرت دون قيادة محددة، فإن هذه الحالة ستوفر الفرصة لتقييم أهمية وجود هيكل تنظيمي متين، أو عدم وجوده، بالنسبة لقدرة المجتمع المدني على إحداث التغيير.

ومن حيث الأساليب، جمعت البيانات الواردة أدناه عبر 15 مقابلة شبه منظمة⁵⁶ مع أعضاء من منظمات المجتمع المدني ونشطاء وصحافيين وخبراء (من الأوساط الأكاديمية والمنظمات الدولية). وعلاوة على ذلك، جمعت بيانات تكميلية

55 وقد قدرت إحدى الدراسات الاستقصائية نسبة المشاركة بـ 57% معظمها من قبل المواطنين المنتمين إلى الطبقة الوسطى. انظر لوبوان، «في المغرب، المقاطعة تحيي النقاش حول الروابط بين السياسة والأعمال» (فرنسي):

Le Point, "Au Maroc, un boycott relance le débat sur les liens entre politique et business", 26 May 2018. https://www.lepoint.fr/economie/au-maroc-un-boycott-relance-le-debat-sur-les-liens-entre-politique-et-business-26-05-2018-2221534_28.php

57 كانت المساواة بين الزوجين وإلغاء الولاية الزوجية وإلغاء تعدد الزوجات، من بين المطالب الرئيسية للعريضة، وهي موجهة إلى الملك وأعضاء البرلمان.

58 وكانت المنظمات النسويتان الرئيسيتان في ذلك الوقت، وهما جمعية الدفاع عن حقوق المرأة واتحاد العمل النسوي، أبرز الغائبين.

56 بعد إبلاغهم بهدف البحث ونطاقه، قدم جميع من أجريت معهم المقابلات موافقتهم الشفوية المستنيرة على المشاركة في العملية.

ضروري»، كما جاء في عنوان مقال افتتاحي لصحيفة «تيل كيل» الأسبوعية الناطقة بالفرنسية، والتي نقلت صوت النشاط والسياسيين على حد سواء.⁶² وبدا أن الحكومة تجاوزت مع هذا الأمر، حيث أعلن عبد اللطيف وهبي (وزير العدل) عن إعداد مشروع إصلاح في تشرين الثاني/نوفمبر 2021.⁶³ وبما أن المراجعة الحكومية أثبتت بطئها وعدم فعاليتها، فقد قفزت الملكية مرة أخرى على رأس المشروع خلال الخطاب الملكي في 30 تموز/يوليو 2022. حيث أشار محمد السادس في هذا الخطاب إلى المدونة ودستور 2011 باعتبارهما إصلاحين رئيسيين مكرّسين للمساواة بين الجنسين، تم تطويرهما بفضل «زخمه». وعلى الرغم من أن أجزاء أخرى من هذا الخطاب مرتبطة بخطاب قائم على الحقوق، إلا أن الملك أوضح الإطار الأوسع للإصلاح في وقت لاحق من النص، وفرض الاتساق مع «الشريعة الإسلامية وخصوصيات المجتمع المغربي».⁶⁴ وتم تطوير الإطار الذي حدده هذا الخطاب في رسالة إلى رئيس الحكومة في أيلول/سبتمبر 2023، إذ شدد الملك على ضرورة الانخراط في جهد جماعي وشامل تشارك فيه جميع مؤسسات الدولة المعنية، المنتخبة وغير المنتخبة، وكذلك الجهات الفاعلة في المجتمع.⁶⁵

من الناحية العملية، تُرجم ذلك عملياً إلى ممارسة شائعة تمثلت في إنشاء لجنة جديدة مكلفة بمراجعة النص، وبالتوازي

الدراسات الاقتصادية والاجتماعية الذي يشير إلى انخفاض معدل نشاط المرأة بنسبة 3% بين عامي 2000 و2013. انظر: اديّة لميلي، «المغرب: العصر الثاني للمدونة» 2016 (فرنسي):

Nadia Lamili, "Maroc : le deuxième âge de la Moudawana", JeuneAfrique.com, 17 March 2016. <https://www.jeuneafrique.com/mag/307563/societe/maroc-deuxieme-age-de-moudawana/>

62 سندس الشرايبي و صفاء الحضري، «قانون الأسرة: لماذا من الضروري إصلاح المدونة» (فرنسي):

Soundouss Chraïbi, Safae Hadri, "Code de la famille : pourquoi une réforme de la Moudawana est nécessaire", Telquel.ma, 18 July 2021. https://telquel.ma/2022/08/01/code-de-la-famille-pourquoi-une-reforme-est-necessaire_1726052?fbrefresh=1.

63 أنس مشلوخ، «عبد اللطيف وهبي يُعدّ لإصلاح قانون الأسرة والقانون الجنائي» 2021 (فرنسي):

Anass Machloukh, "Abdellatif Ouahbi prépare une réforme du Code de la famille et du Code pénal", L'Opinion Maroc - 2 November 2021. https://www.lopinion.ma/Abdellatif-Ouahbi-prepare-une-reforme-du-Code-de-la-famille-et-du-Code-penal_a20362.html

64 النص الكامل للخطاب متاح على الرابط التالي:

<https://fr.le360.ma/politique/discours-du-trone-le-roi-confiant-dans-laccomplissement-cette-annee-de-la-generalisation-de-la-264504>

65 محمد مصباح وهجر الإدريسي ورشيد أوزار، «إصلاح مدونة الأسرة المغربية: الإنجازات والتحديات والتوجهات المستقبلية للمساواة بين الجنسين»، 2023 (إنجليزي):

Mohammed Masbah, Hajar Idrissi, and Rachid Aourraz, "Moroccan Family Code Reform: Achievements, Challenges, and Future Directions for Gender Equality", MIPA Institute 26 December 2023, <https://mipa.institute/en/10807>.

جماعة العدل والإحسان وحزب العدالة والتنمية ضدها، على عمق هذا الانقسام في المجتمع المدني المغربي. وقد أدت هذه الضغوط المتنافسة إلى وصول الحكومة إلى طريق مسدود، ما أدى إلى التخلي عن الخطة الوطنية. وفي هذا السياق، قرر النظام الملكي مرة أخرى لعب دور الحكم، وكلف محمد السادس لجنة جديدة للإصلاح شامل في خطاب ملكي عام 2001. وقد بعث إنشاء لجنة أخرى معيّنة من قبل الملك الأمل في الحركة النسوية لسببين: أولاً، تجاوز الخطة الوطنية، ما اعتُبر بمثابة تبادل مباشر أكثر بين المجتمع المدني والدولة؛ وثانياً، كان أعضاؤها متنوعين بشكل متزايد. وعلى الرغم من أن غالبية أعضاء لجنة 2001 كانوا من علماء الدين (العلماء)، إلا أنها ضمت أيضاً شخصيات أكاديمية بارزة وعلماء قانونيين، ما زاد من مركزية البعد الديني للإصلاح (توبيتش 2008: 60).⁵⁹

أدت هذه المرحلة الجديدة في النضال من أجل حقوق المرأة في المغرب إلى إنشاء «ربيع النساء»- وهي شبكة من 27 جمعية نسائية كان هدفها تعزيز مساهمتها في الإصلاح. فمن ناحية، ركّز على إعادة إشراك الجمهور في الإصلاح عبر مشاركة القصص الشائعة عن الوضع المأسوي للمرأة المغربية، بحجة أنه «لا يمكن لأحد أن يبقى غير مبال» (الرويجي، 2004: 34). ومن جهة أخرى، انخرطت هذه الجمعيات أيضاً بنشاط مع الجهات السياسية الفاعلة. وشملت هذه الاستراتيجية دعوة نشطة للأحزاب السياسية لتوضيح رؤيتها للنساء في المجتمع المغربي، ونشر مذكراتٍ حول قضايا محددة، ومراجعة منهجية لمسودة نص الإصلاح الذي وضعته اللجنة الاستشارية، بالإضافة إلى عددٍ كبير من النشاطات في الفضاء العام - بما يضمن «حضوراً سياسياً حقيقياً» للحركة (الرويجي، 2004: 35). وقد أعلن نص الإصلاح الجديد من قبل محمد السادس في خطاب ملكي عام 2003، وصدر رسمياً عام 2004. لم يولد هذا الإصلاح رد فعل متجانساً: فقد قوبل بحماسة كبيرة من قبل البعض، حيث وصفه المراقبون الدوليون بأنه «أحد أكثر الإصلاحات تقدمية في العالم العربي» (كاستيليجو وتبلي 2015: 15)، بينما ظلت قطاعات أخرى من المجتمع حذرة من محدودية نطاقه وصعوبة تطبيقه (أيزنبرغ 2011؛ مورغيو 2011). أما النقطتان اللتان يوجد اتفاق أكبر بشأنهما، فهما أن الإصلاح ظل راسخاً إلى حد كبير في قيم الإسلام والهوية الإسلامية (براس 2007)، وأن المنظمات النسائية كان لها دور رئيسي في العملية (وويرث 2005).

ولفتت الجمعية الانتباه إلى هذه التحديات منذ بداية الإصلاح عام 2004، لكن دستور 2011 وسّع الفجوة بين الإطار القانوني والوضع على أرض الواقع.⁶⁰ وعلاوة على ذلك، فإن تضافر الحوادث التي وقعت في وقت مبكر للغاية والتي تنطوي على انتهاك حقوق المرأة والتدهور المستمر في الوضع الاجتماعي والاقتصادي للمرأة أعاد النقاشات حول إصلاح المدونة إلى الواجهة.⁶¹ بحلول يوليو 2021، كان من الواضح أن «الإصلاح

59 ومع ذلك، لم يكن هناك سوى ثلاثة أعضاء فقط من النساء في هذه اللجنة، وهن رحمة بوريقة (رئيسة جامعة الحسن الثاني بالمحمدية)، وزهر الحر (رئيسة محكمة عين الشق بالدار البيضاء)، ونزهة كسوس (أستاذة في كلية الطب بجامعة الدار البيضاء).

60 مقابلة مع اثنين من أعضاء المنتدى، 1 تشرين الثاني/نوفمبر 2023 (عبر الإنترنت).

61 وأفضل مثال على الوضع الاقتصادي المتدهور هو تقرير مركز

جيداً أن العقبة الرئيسية لنجاح أي إصلاح تبقى في التنفيذ. ومن ثم، فإنها تتوقع أيضاً المشاركة في دورات تدريبية مستقبلية ومبادرة توعوية لسد الفجوة اللازمة لإنجاح هذا الإصلاح. وخلص القول، تستند استراتيجية الجمعية إلى خبرتها الطويلة في هذا القطاع، مع الحفاظ على الانتباه إلى السياق الحالي. وعلى الرغم من أن إدماجهم في عملية الإصلاح يعتمد على اعترافهم بصلاحيات الملك وحده في توجيه هذه المبادرة، إلا أنهم يسعون جاهدين لتوجيه الحوار بنشاط نحو رؤية أكثر تقدمية للمرأة في المجتمع المغربي. وهن يفعّلن ذلك بشكل فردي، ولكن أيضاً ضمن تحالفات أوسع نطاقاً تعزز صوت المرأة في هذه العمليات. كما تستفيد استراتيجيتهن أيضاً من معرفتهن بالوضع على أرض الواقع، ولا سيما العقبات الاجتماعية والاقتصادية التي قد تحد من تأثير الإصلاح الجديد. والأهم من ذلك، فإنهن يضعن أنفسهن في موقع استراتيجي في ما يتعلق بموقف الدولة في هذا الإصلاح، وقدرة الملك على ضمان احتفاظ إصلاح مدونة الأسرة ببعدها الديني من بين أسس شرعية النظام. فدوره كـ «أمير المؤمنين» يسمح له بممارسة سلطته السياسية والدينية في أن معاً، ما يخلق توتراً محتملاً بين القرارات المتخذة لصالح جماعة المؤمنين وتلك التي تطبق التعاليم الدينية بحذافيرها (توبيتش 2008: 55-56). ومن ثم، ليس من المستغرب أن يكون موقف النظام الملكي تحت تدقيق شديد. كانت الحركات الإسلامية صاحبة للغاية في هذا الإطار، حيث وفر البعد الديني لهذا الإصلاح منبراً واسعاً للدعوة إلى تغيير «محافظ» أكثر. فعندما يفسرون مقترحات النظام على أنها تتعارض مع الشريعة الإسلامية، قد يثيرون تحدياً خطيراً⁷⁰ لذلك من المتوقع أن تخرط مؤسسات الدولة في عملية توازن تلي توقعات القطاعات التقدمية في المجتمع المدني، وفي الوقت نفسه تقلل من ردود الفعل المحافظة. وفي هذا السياق، لا تتطرق الجمعية في هذا السياق إلى الصلاحيات الدينية للملك، وتركز في تأطيره للإصلاح على أساس الشرعية السياسية للملكية فقط. وفي موازاة ذلك، فإنه يتحدى المعارضة «المحافظة» التي تثيرها الحركات الإسلامية عبر التشديد على ضرورة الحفاظ على التحسينات السياسية – القضائية التي تحققت حتى الآن. وحتى إذا كانت نتيجة الجولة الحالية من المناصرة لن تتضح حتى تقديم النص المراجع للمدونة، فإن الفضاء الذي خلقتة عملية الإصلاح هذه قد أدى إلى فورة معروفة في المجتمع المدني المغربي. ومن الأمثلة على ذلك تعزيز التيارات الجديدة داخل الحركات النسوية والحوار المتنامي بين الأجيال.⁷¹

مع إطلاق عملية تشاور واسعة للجهات الفاعلة السياسية والمجتمع المدني. وقد اختلفت تشكيلة اللجنة الاستشارية اختلافاً كبيراً عن سابقتها، إذ ضمت في معظمها فقهاء قانونيين وفاعلين ذوي خبرة في القضاء. وبعد ستة أشهر من المشاورات، رفعت اللجنة توصياتها إلى الملك في 30 آذار/مارس 2024.⁶⁶ خلال فترة الإصلاح هذه، استخدمت الجمعية ومعظم الحركات النسوية المغربية استراتيجيات موثوقة.

وكما وصفت إحدى العضوات الحاليات في الجمعية الديمقراطية لنساء المغرب، فإن «التقليد» هو أن تجتمع جمعيات الدفاع عن حقوق النساء عندما يطلق القصر عملية الإصلاح بهدف رئيسي هو تقديم مذكرة موحدة تعبر عن مخاوفهن.⁶⁷ وفي حين أن هذه الاستراتيجية تسمح للجمعيات والشبكات النسائية المشاركة في هذه المبادرة بتحديد مطالبهن الجماعية، إلا أن كل جمعية تظل مستقلة في عملها وأولوياتها. على سبيل المثال، نشرت الجمعية الديمقراطية لنساء المغرب بيانات منتظمة لتوضيح مطالبها المحددة – والتي تشمل الدعوة إلى الملاءمة الواسعة للمدونة مع دستور 2011، وكذلك مراجعات أكثر دقة، مثل إلغاء المادة 400 وضمان الاستقلالية المالية للمرأة.⁶⁸ وعلاوة على ذلك، تعتبر الجمعية أن تشكيل اللجنة الاستشارية 2023-2024 في حد ذاته نتيجة لدعوتها للإصلاح في هذا القطاع. وتمثل هذه اللجنة «المؤسسية»، المكونة من «أهل القانون» (أي وزارة العدل والمجلس الأعلى للسلطة القضائية) والفاعلين الاجتماعيين (مثل المجلس الوطني لحقوق الإنسان ووزارة التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة) إلى جانب علماء الدين، تحولاً تدريجياً نحو نص أكثر تقدمية.⁶⁹ وعلى نطاق أوسع، يُنظر إلى عملية الإصلاح ككل على أنها فرصة للدعوة إلى التغيير التدريجي. وبشكل أساسي، خلق السياق المختلف فرصاً جديدة. ويمكن للنقاشات الحالية أن تتطرق إلى القضايا التي ظلت مقدسة في إصلاح عام 2004 (مثل الإرث وزواج القاصرات)، كما أن دستور 2011 حوّل حججهم نحو مسؤولية الدولة في ضمان المساواة وضمان الحقوق الاجتماعية والاقتصادية على حد سواء. في الوقت نفسه، أثبتت تجربة الجمعية أن عملهن لم ينته الآن بعد أن أصبح على الملك أن يتداول بشأن الإصلاح. بل على العكس من ذلك، فهنّ ينتظرن وصول مقترح الإصلاح إلى البرلمان للضغط على المجموعات البرلمانية من أجل تعديل النص بعد مراجعاتهم. وبالإضافة إلى المزيد من المناصرة المستهدفة، تدرّك الجمعية

66 أليكسندر أوبلاك، «في المغرب، المرحلة الأخيرة لمشروع إصلاح مدونة الأسرة» (فرنسي):

Alexandre Aublac, "Au Maroc, dernière ligne droite pour le projet de réforme du code de la famille", Le Monde 11 April 2024. https://www.lemonde.fr/afrique/article/2024/04/11/au-maroc-derniere-ligne-droite-pour-le-projet-de-reforme-du-code-de-la-famille_6227243_3212.html

67 مقابلة مع اثنين من أعضاء الجمعية المغربية للأسرة، 1 تشرين الثاني/نوفمبر 2023 (على الإنترنت).

68 المادة 400 تسمح للمحاكم بالارتباط بالمذهب المالكي لملء الفراغات القانونية. البيانان متاحان على صفحة فيسبوك الخاصة بالجمعية:

<https://www.facebook.com/adfmcasa>

69 مقابلة مع أحد أعضاء الجمعية في 12 كانون الثاني/يناير 2024 (على الإنترنت).

70 ويمكن الاستدلال على ذلك بتأثير «الاحتجاج الموازي» الذي نظّمته ناشطات جماعة العدل والإحسان وحزب العدالة والتنمية الذي أظهر قدرتهن على التعبئة لمعارضة المحاولات الأولى للإصلاح (آذار/مارس 2000).

71 بوبين، «في المغرب، جيل جديد من الناشطات النسويات يناقشن مدونة الأسرة» (فرنسي):

Bobin, "Au Maroc, une nouvelle génération de militantes féministes s'empare du débat sur le code de la famille", Le Monde 5 March 2024. https://www.lemonde.fr/afrique/article/2024/03/05/au-maroc-une-nouvelle-scene-feministe-s-empare-du-debat-sur-le-code-de-la-famille_6220263_3212.html

الحالة 2: الدعوة إلى إتاحة الوصول المفتوح إلى المعلومات: السير مع التيار، ولكن إلى أين بالضبط؟

الانضمام إلى مبادرة الشراكة الحكومية المفتوحة (منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية 2015). وبالفعل، جاء تطوير هذا القانون بعد عملية تشريعية طويلة تميزت بالمشاركة الفعالة للمجتمع المدني.

تحمل هذه التجربة أوجه تشابه واختلاف رئيسية مع الحالة السابقة. فمن ناحية، انخرطت الجهات الفاعلة الرئيسية في المجتمع المدني المهتمة بالدفاع عن قانون تقديمي للوصول إلى المعلومات في منصة جماعية لتوحيد جهودها. فقد تشكلت الشبكة المغربية من أجل الحق في الوصول إلى المعلومات في عام 2013 لاكتساب قوة في مواجهة السلطة التنفيذية.⁷⁴ وركزت على ثلاث مراجعات رئيسية: اعتماد قانون يسمح للمواطنين بممارسة حقهم في الوصول إلى المعلومات كما هو منصوص عليه في الدستور، وتعميم مبدأ النشر الاستباقي، وتضمين وصف واضح لإجراءات ممارسة هذا الحق (أكسبي 2018: 40). وقد عبّر عن هذه المراجعات في مذكرات وبيانات متكررة، وغالبًا ما تم الاقتباس عن أفضل الممارسات والمعايير الدولية، وكذلك عبر تنظيم ندوات ومؤتمرات متعددة حول هذا الموضوع. من ناحية أخرى، لم تستلزم عملية الإصلاح لجنة مخصصة مكلفة بإدارة مشاركة المجتمع المدني. بدلاً من ذلك، اتبعت العملية التشريعية التي يجب أن يمر بها أي مشروع قانون آخر: اقتراح أول قدمته الحكومة إلى البرلمان، ثم جولات متعددة من المناقشات البرلمانية والتعديلات المرتبطة بها. في حين أن هذه العملية أكثر انفتاحًا، وبالتالي قد تسمح للمجتمع المدني بالتدخل في مراحل متعددة، إلا أنها لا تعتمد على فرضية أن المشاركة المجتمعية ستكون جزءًا مهمًا. وبدلاً من ذلك، سيتعين على المجتمع المدني أن ينجز مكانه في العملية، متجاوزًا تعقيدات المؤسسة البرلمانية ومواجهته في كثير من الأحيان بمشهد حزبي مجردًا. وانطلاقاً من هذا السياق تمامًا، انخرطت المبادرة في مراجعة منهجية لمختلف مشاريع القوانين المتداولة في البرلمان. فمن النسخ الأولية التي ناقشتها الحكومة، إلى التعديلات الأخيرة التي ناقشتها الأحزاب السياسية، ركز هذا الماراثون التشريعي على غموض الاستثناءات الخاصة بالوصول إلى المعلومات. وعلاوة على المخاوف المشتركة بشأن القيود المفروضة على نطاق هذا الحق ومساحة المناورة المهمة التي تركت للسلطات العمومية، فقد شددت أيضًا على ضرورة أن تكون المؤسسة التي ستكلف بضممان احترام هذا الحق مستقلة تمامًا.⁷⁵ استمر هذا الأخذ والرد مع البرلمان حتى آذار/مارس 2018، عندما توج إصدار القانون رقم 31-13 أكثر من أربع سنوات من الضغط المكثف.

على الرغم من الاحتفاء به كنجاح مهم، إلا أن أعضاء المبادرة الإقليمية لم يكونوا راضين عن نص القانون رقم 31-13. فقد كان انطباعهم أن معظم المدخلات التي قدمتها الجهات الفاعلة في المجتمع المدني استُولي عليها لزيادة تقييد الحق في الوصول إلى المعلومات، خاصة عبر ضبط أسباب الاستثناء

حقوق القانون رقم 31-13، الذي صدر في عام 2018، هدفين متوازيين: فمن ناحية، فعّل المادة 27 أو دستور 2011، الذي يكرس حق المواطن المغربي في الوصول إلى المعلومات؛ ومن جهة أخرى، سمح للمغرب بالانضمام إلى مبادرة الشراكة الحكومية المفتوحة.⁷² وفي حين أن إدراج الحق في الوصول إلى المعلومات في دستور 2011 هو نتاج مطالب طويلة الأمد للجهات الفاعلة في المجتمع المدني من أجل الشفافية في إدارة الخدمات العامة (منصة الحق في الوصول إلى المعلومات، 2018)، فإن استعداد المغرب للمشاركة في الشراكة الحكومية المفتوحة، يمثل حافزًا رئيسيًا لهذه العملية. ولذلك، أتيحت الفرصة للجهات الفاعلة التقدمية في المجتمع المدني للمشاركة في حوار مع الدولة حول كيفية تنفيذ هذا الإصلاح دون مقاومة مجتمعية. يستكشف هذا القسم إشراك المجتمع المدني في هذه العملية، بهدف تحديد نتائج مناصرته لنص القانون وكذلك تطور تكتيكاته بعد صدور النص.

ودعت الجهات الفاعلة في المجتمع المدني، مثل ترانسبارنسي المغرب، إلى وضع مثل هذا القانون منذ عام 2006 (ترانسبارنسي المغرب 2013). ومنذ البداية، ركزت إجراءات ترانسبارنسي المغرب لتعزيز وصول المواطنين إلى المعلومات على تطوير «منصة مناصرة» لتنسيق جهود المجتمع المدني من أجل هذا الإصلاح القانوني (ناجي 2010). كانت المطالبة بالإصلاح القانوني بعيدة كل البعد عن التجريد، وشملت إدراج هذا الحق في الدستور بالإضافة إلى مشروع قانون وضعته الجهات الفاعلة في المجتمع المدني (أكسبي 2018). ومع ذلك، لم تكتسب عملية إضفاء الطابع المؤسسي على الحق في الوصول إلى المعلومات زخمًا إلا في موجة الربيع العربي (شليبي وبرغ 2020). وفي هذا السياق، نصت المادة 27 من دستور 2011 على الحق في الحصول على المعلومات كحق أساسي للمواطنين والمقيمين الشرعيين، وأوضحت أن قانونًا مخصصًا سيحدد النطاق الفعلي لهذا الحق.⁷³ على الرغم من أن النقاش الوطني حول الحق في الحصول على المعلومات بدأ في عام 2010، إلا أن شرط وجود قانون محدد للوصول إلى المعلومات الذي تطالب به المادة 27 أصبح جوهر مراجعات المجتمع المدني حول هذا الموضوع. وكما ذكر أعلاه، كان للحكومة المغربية أيضًا مصلحة رئيسية في هذا التشريع. وعلى وجه التحديد، فإن إصدار قانون ينظم الوصول إلى المعلومات وفر للمغرب النقطة المفقودة الضرورية لاستيفاء معايير

72 تهدف هذه المبادرة التي أُطلقت في أيلول/سبتمبر 2011 إلى الحصول على التزامات ملموسة من الحكومات الوطنية والسلطات الإقليمية لتعزيز الحكومة المفتوحة ومشاركة المواطنين والشفافية ومكافحة الفساد. لمزيد من المعلومات، انظر:

<https://www.opengovpartnership.org/members/morocco/>

73 للاطلاع على النص الكامل للمقال، يرجى الرجوع إلى:

https://constituteproject.org/constitution/Morocco_2011?lang=en#s134

74 تضم في عضويتها الجمعية المغربية للصحافة الاستقصائية، والجمعية المغربية للصحافة الجهورية، وبدائل المغرب، وعدالة، والشبكة المغربية للدفاع عن الملكية العامة، وترانسبارنسي المغرب.

75 للاطلاع على استعراض مفصل لمختلف التعديلات، يُرجى الرجوع إلى العمل الشامل الذي قام به أكسبي (2018).

على الرغم من أنها اتبعت «التيار»، إلا أن مشاركة المجتمع المدني في هذا الإصلاح لم تؤدِّ على ما يبدو، إلى النتائج المرجوة. ولم يقتصر الأمر على عدم أخذ القضايا التي أثاروها بشأن الإطار التشريعي في الحسبان، بل ظل تنفيذ القانون ضعيفاً على الرغم من دعمهم. ولهذه الأسباب، فإن الإعلان المشترك الصادر في آذار/مارس 2023 عن اللجنة الوطنية للإصلاح الإداري والوزارة المعنية بالتحول الرقمي وإصلاح الإدارة الذي أسفر عن اتفاق لمراجعة القانون رقم 31-13، قد أخذ بالاعتبار. يتجلى هذا التشكيك بوضوح تام في كلمات أحد الفاعلين في المجتمع المدني المنخرطين بشكل كبير في حملات المناصرة لتحسين قانون الوصول إلى المعلومات، والذي ذكر أن «هناك العديد من الأشياء التي يمكن تحسينها، لكن ليس لدينا الكثير من التوقعات للإصلاح الجديد، بما أنهم لم يطبقوا القانون السابق».⁸² وبغض النظر عن حقيقة أن الاتفاق الوحيد الذي تم التوصل إليه حتى الآن يتعلق بمنهجية الإصلاح (التي لا تزال غير واضحة حتى وقت كتابة هذا التقرير)، فإن عدم وجود أي محاولة جادة لتنفيذ الإطار التشريعي الحالي يشوب الأمل في إصلاح جديد. علاوة على ذلك، لا يبدو أن هذه المراجعة للقانون رقم 31-13 ستستند إلى تقييم رسمي للسياسات، أو حتى إذا كانت ستعتمد على الخبرة الواسعة للجهات الفاعلة في المجتمع المدني في هذا المجال. قد يبدو واعداً أن البلاغ المشترك الذي أعلن عن الإصلاح قد أشار إلى ضرورة إشراك الجهات الفاعلة في المجتمع المدني، لكن التجربة مع القانون الحالي توضح أن نتيجة هذه العملية غير مضمونة على الإطلاق. ومع ذلك، فقد حدث متغيران آخران؛ أولاً، قد يؤدي إشراك المجتمع المدني بشكل أكثر وضوحاً في هذه العملية إلى نتائج غير متوقعة. وباعتبارها مكلفة أيضاً بوضع توصيات لإصلاح القانون، فقد تلعب اللجنة الوطنية لمكافحة الفساد دوراً محورياً في تنسيق مدخلات المجتمع المدني. ويكتسب هذا الأمر أهمية خاصة بالنسبة للتوصيات التي قد تتوافق فيها الجهات الفاعلة في المجتمع المدني وأعضاء لجنة تقصي الحقائق والمصالحة مع بعضها البعض، مثل الحاجة إلى تطوير مؤسسة مستقلة ومتمكنة بالكامل تشرف على تنفيذ هذا الحق. علاوة على ذلك، فإن زيادة تأطير مشاركة المجتمع المدني لا تستبعد خيار ممارسة الضغط أثناء المناقشات البرلمانية. ثانياً، ستتمكن الجهات الفاعلة في المجتمع المدني التي ستشارك في هذا الإصلاح الجديد لقانون الوصول إلى المعلومات من الاستفادة من التجارب السابقة. وتشمل هذه التجارب كلاً من الخبرة الواسعة التي اكتسبتها مبادرة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وأعضائها، والتي نشرت إلى حد كبير في الأدبيات الرمادية ووسائل الإعلام الرئيسية، وكذلك نتائج تلك المبادرات التي سعت إلى اختبار تنفيذ هذا القانون. يمكن أن تؤثر هذه التجارب على جوهر الدعوة، وكذلك على الاستراتيجيات التي سيتم استخدامها في هذه المرحلة الجديدة من الإصلاح. وتجدر الإشارة إلى أن التفاعل بين الجهات الفاعلة الراسخة (مثل ترانسبارنسي ماروك وبدائل) مع الجهات

وخلق حواجز مهمة أمام النشر الاستباقي. وعلى نحو لافت، أطلق أحد أعضائها اسم «قانون عدم الوصول إلى المعلومات».⁷⁶ وفي الوقت نفسه، رأى بعض أعضائها أن دور مبادرة الحقوق والحريات في الحصول على المعلومات كان بحاجة إلى التغيير أيضاً. كان التحليل النقدي للنص مهمّاً أثناء إعدادها، ولكن الآن عليهم التركيز على «أفضل تنفيذ ممكن» للنص.⁷⁷ وقد أشار أحد الأعضاء السابقين إلى «عجز الانسجام الذي أثر سلبيّاً على حوكمتها وبقائها»، ما جعل هذه الشبكة معطلة منذ نهاية عام 2019.⁷⁸ كما يُنظر إلى ضم أعضاء سابقين في شبكة «ريمادي» إلى لجنة الحق في الوصول إلى المعلومات على أنه استلحاق ناجح من النظام.⁷⁹ فقد عادت بعض الجهات الفاعلة إلى العمل على هذا الموضوع في إطار مهمتها الداخلية: وهذا هو حال منظمة الشفافية المغربية، التي أعادت تركيز دعوتها على العلاقة بين الوصول إلى المعلومات والفساد. وفي الوقت نفسه، ظهرت في الوقت نفسه جهات فاعلة جديدة أيضاً وبدأت في التركيز على تنفيذ هذا الإصلاح. وأخذت جمعيات مثل «سيمسيم-مشاركة المدينة» أو «طفرة» تنفيذ هذا المشروع في صميم مهمتها، وابتكرت طرقاً للعمل على هذا الموضوع. على سبيل المثال، طورت «سيمسيم» دورات تدريبية لبناء قدرات المواطنين على ممارسة هذا الحق، وعملت على منصة سمحت للمواطنين بآتمة عملية تقديم طلبات الحصول على المعلومات.⁸⁰ كما اختبرت تنفيذ القانون رقم 31-13 - بدءاً من استجابة الإدارات، مروراً بإجراءات الاستئناف، وصولاً إلى اللجنة المكلفة بالإشراف على ممارسة هذا الحق، وشاركت نتائجها مع صانعي القرار وعامة الناس على حد سواء. كما أن إتاحة المزيد من المعلومات كان في صميم عمل «طفرة» التي تراقب عن كثب كمية ونوعية المعلومات التي تنشرها المؤسسات المغربية⁸¹ وربما ليس من المستغرب أن تكشف كلتا التجربتين عن تأخر كبير في التنفيذ (خاصة في ما يتعلق بالنشر الاستباقي للمعلومات) وتجاهل منهجي لممارسة المواطنين لهذا الحق الذي أصبح ممكناً بسبب التعريفات الغامضة والاستثناءات الكبيرة الواردة في القانون. وباختصار، على الرغم من بقاء بعض المشاكل في الإطار التشريعي، إلا أن هذه التجارب أظهرت أن غياب المساءلة المعمم هو أكبر تحدٍ لإعمال هذا الحق (كولن، 2024: 51-53).

76 مقابلة مع ممثل المجتمع المدني (ترانسبارنسي المغرب)، 16 تشرين الثاني/نوفمبر 2023.

77 اتصال شخصي خلال اجتماع مغلق لمؤسسة هاينريش بول بالرباط حول الوصول إلى المعلومات. 16 شباط/فبراير 2018.

78 اتصال شخصي عبر البريد الإلكتروني. 3 كانون الثاني/يناير 2024.

79 لوديسك، «سيتم تنقيح قانون الحق في الوصول إلى المعلومات» (فرنسي)

Le Desk, "La loi relative au droit d'accès à l'information sera révisée", 23 December 2023, <http://www.ledesk.ma/encontinuu/la-loi-relative-au-droit-dacces-a-linformation-sera-revisee/>

80 لمزيد من المعلومات، انظر: <https://article27.ma>.

81 بدأ مشروع SMII-G-Data بمراقبة الحكومات المحلية، ولكن تم توسيع نطاقه ليشمل البرلمان في 2023-2024. لمزيد من المعلومات، انظر: <https://tafra.ma>

82 لوديسك، «سيتم تنقيح قانون الحق في الوصول إلى المعلومات» (فرنسي)

Le Desk, "La loi relative au droit d'accès à l'information sera révisée", 23 December 2023, <http://www.ledesk.ma/encontinuu/la-loi-relative-au-droit-dacces-a-linformation-sera-revisee/>

أواخر التسعينيات وحتى الربيع العربي في 2011، ورسوموا الخط الفاصل عندما رأوا أن حقوق الإنسان تتعارض مع «منطق الخصوصية الدينية والثقافية» (وظيف، 2018: 22).⁸³ ومع ذلك، لم تمتنع الجمعية المغربية لحقوق الإنسان عن مساعدة الناشطين الإسلاميين الذين تعرضوا لانتهاكات حقوق الإنسان. فقد تعاونت معهم استنادًا إلى مبدأ عالمية حقوق الإنسان، وأظهرت تضامنها معهم في حالات متعددة من القمع. ومن الأمثلة الشائعة على ذلك حملة القمع التي أعقبت تفجيرات الدار البيضاء عام 2003، والفصل التعسفي للموظفين الحكوميين الذين كانوا أعضاء في جماعة العدل والإحسان عام 2017، والإقامة الجبرية المفروضة على أعضاء الحركة عام 2019 (كازاني 2020: 1195).

على الرغم من أن الزاوية الحقوقية الصريحة شرط ضروري للتعاون، إلا أن هذا لا يترجم بالضرورة إلى تحالفات متماسكة. بل على العكس، ترفض الجمعية المغربية لحقوق الإنسان التعاون الرسمي المباشر مع الحركات الإسلامية بسبب تباين وجهات نظرها حول القضايا الرئيسية، مثل عقوبة الإعدام والمساواة بين الجنسين.⁸⁴ وينطبق هذا بشكل خاص على الشبكات المستعرضة للفاعلين في المجتمع المدني، حيث لا تعارض الجمعية المغربية لحقوق الإنسان التعاون مع الحركات الإسلامية؛ وببساطة «إذا كانوا هم أيضًا حاضرين

الفاعلة» الجديدة» (مثل سيمسيم وطفرة) يجب أن يكون في مركز الاهتمام.

الحالة 3: التحالفات العابرة للأيديولوجيات داخل المجتمع المدني: التغيير التدريجي ضد الدولة؟

تبحث هذه الحالة في العلاقة المتطورة بين النشاط الإسلامي ونشاط حقوق الإنسان، وخاصة في حالات التعاون لتحدي إصلاحات الدولة أو لتعزيز التغيير من أسفل إلى أعلى. وستتناول على وجه الخصوص العلاقة بين جماعة العدل والإحسان والجمعية المغربية لحقوق الإنسان. والهدف من هذه الحالة هو تسليط الضوء على الظروف التي جعلت التعاون المختلف ممكنًا، وكذلك نتائجه وأسباب الانفصال. وسيركز على لحظتين موضوعيتين (الربيع العربي 2011 و«الجهبة المغربية لمناصرة فلسطين ومناهضة التطبيع» عام 2021)، مع الإشارة إلى أمثلة أخرى من تعاونهما (أو عدمه) لإضفاء المزيد من الدقة على التحليل.

التحالفات العابرة للأيديولوجيات خارج المجتمع المدني: مثال الأحزاب اليسارية والإسلامية

يمكن تجسيد تحديات التحالفات العابرة للأيديولوجيات في المغرب عبر تحالف الأحزاب اليسارية والإسلامية عام 2009. فقد كان هدف التحالف الذي أطلق عليه اسم «الجهبة الوطنية من أجل الديمقراطية» بين الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية (يساريون) وحزب العدالة والتنمية، احتواء النفوذ المتزايد لحزب الأصالة والمعاصرة المدعوم من النظام (تأسس عام 2007). وقد أنشئ حزب الأصالة والمعاصرة في الغالب لاحتواء النجاح الانتخابي للإسلاميين، واستقطب حزب الأصالة والمعاصرة النخب الريفية لتضخيم صفوفه قبل الانتخابات المحلية لعام 2009، ما أدى إلى تآكل القاعدة الاجتماعية للأحزاب اليسارية بشكل كبير (Buehler 2018: 63). وكما يوحي الاسم، اعتبرت أحزاب «الجهبة الوطنية من أجل الديمقراطية» أن محاولة حزب الأصالة والمعاصرة تعزيز سيطرة النظام على النظام السياسي، تهديدًا خطيرًا لإمكانات المغرب الديمقراطية (بوهرلر، 2018: 94-95). ومن ثم، أصبحت الحاجة إلى حماية الانتقال الديمقراطي الإطار الذي جعل تحالفهما ممكنًا. وقد أحبط النجاح النسبي الذي حققه التحالف خلال انتخابات 2009 بسبب جهود حزب الأصالة والمعاصرة المتزايدة لاستمالة أعضاء حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية اليساري. وعلى وجه الخصوص، تغير موقف حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية بعد أن وعد حزب الأصالة والمعاصرة زعيمه (إدريس لشكر) بمنحه منصبًا وزاريًا، وفي المقابل فك الاتحاد الاشتراكي تحالفه مع حزب العدالة والتنمية وأعلن أنه يمكن أن يتحالف مع أي حزب ديمقراطي في انتخابات 2011 - مستبعدًا الإسلاميين باعتبارهم «قوى ظلامية» معادية للديمقراطية (بوهرلر، 2015: 97). تُظهر هذه الحالة أنه بعد إيجاد هدف مشترك، تمكن الإسلاميون والأحزاب اليسارية من خلق إطار للتعاون الذي وصل إلى نتائج مجدية. وفي الوقت نفسه، أدت جهود الدولة المتواصلة لتأكيد سيطرتها على المجال السياسي إلى كسر هذه الجبهة التي يصعب تجاوزها. عندما فاز حزب العدالة والتنمية بزعامة عبد الإله بنكيران في انتخابات ما بعد الربيع العربي عام 2011، سعى إلى التحالف مع الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية بحجة أن «التحالف القائم على الجدية في العمل أهم من الاتفاق في الأيديولوجيات»، لكن لشكر رد بأن ذلك غير ممكن بسبب «اختلاف الحزبين في الأيديولوجيات والبرامج السياسية» (بوهرلر، 2018: 169-170). في نهاية المطاف، تُظهر هذه الحالة أن الجهات الفاعلة في المعارضة لن تتغلب على الاختلافات الأيديولوجية، إلا إذا كان هناك سبب واضح للقيام بذلك. كما أن كيفية قيامهم بهذا المسعى واستجابة النظام له على نفس القدر من الأهمية.

فنحن الجمعية لسنا ضد ذلك».⁸⁵ وبالمثل، تفضل جماعة العدل والإحسان الحفاظ على مسافة ما، مشيرة إلى أن

83 ومثال على ذلك موقف الحركات الإسلامية من إصلاح المدونة.

84 كما تسبب التباين حول هذه القضايا في غياب التماسك داخل شبكات أخرى من الإسلاميين ونشاط حقوق الإنسان، مثل الائتلاف المغربي لحقوق الإنسان (واصف 2018).

85 مقابلة مع فاعل في المجتمع المدني، 5 كانون الثاني/يناير 2024 (الرباط).

بادئ ذي بدء، من المهم التأكيد على أن التعاون بين الإسلاميين ونشاط حقوق الإنسان ظاهرة حديثة العهد. وبصفة عامة، انتقلت الحركات الإسلامية في المغرب من الرفض الصريح إلى التطبيع الحذر وإضفاء الطابع المؤسسي على مبادئ حقوق الإنسان - وخاصة خلال تجربتهم في حكومة 2011 (واصف 2018). وعلى وجه التحديد، بدأ الإسلاميون المغاربة بالمطالبة باحترام الحقوق والحريات السياسية في أعقاب القمع المتزايد الذي واجهوه من النظام خلال الثمانينيات والتسعينيات. وقد استمروا في الاستفادة من حقوق الإنسان بشكل انتقائي منذ

السياسي للقوى الديمقراطية المتغلغلة في النسيج الاجتماعي للبلاد»، وهو ما جعل «الأهداف الأساسية والملموسة والأرضية المشتركة الواضحة» التي كان من الضروري أن تتطور في نقاش أوسع حول المشروع المجتمعي لجماعة 20 فبراير (بايلوك وجرانسي 2012: 47-48).

وعلى الرغم من النقاشات الإيديولوجية التي تطورت داخل جبهة 20 فبراير، فإن الانفصال المفاجئ للجماعة عن الحركة في كانون الأول/ديسمبر 2011 غالبًا ما يُعزى إلى الانقسامات المستمرة بين تياراتها المختلفة - والتي تجلت في النقاشات حول طبيعة النظام السياسي لما بعد الثورة، وفي الشعارات المتباينة للمجموعات المشاركة في الاحتجاجات (نعيمي 2015: 14). ومع ذلك، فإن الدوافع الأيديولوجية «الرسمية» للانفصال يجب أن تكون دقيقة في السياق الأوسع لفقدان الجبهة العشرينية زخمها الذي أعقب إعلان الدستور الجديد في تموز/يوليو والانتخابات العامة في تشرين الثاني/نوفمبر، ما خلق وضعًا لم يكن فيه تحليل التكلفة والفائدة لصالح استمرار المشاركة في الشارع (كازاني 2020: 1192). وبالفعل، استثمر المغرب جهودًا كبيرة في إدارة جبهة 20 فبراير: فقد تواترت التصريحات العلنية بأن جبهة 20 فبراير لن تتعرض للقمع كما هو الحال مع الحركات الاجتماعية في الدول العربية الأخرى، ما طرح فكرة «الاستثناء المغربي» حيث الحركات الديمقراطية هي القاعدة (بناني شرايبي وجغليلي 2012: 880). ويمثل الإصلاح الدستوري الذي قاده النظام أفضل مثال على هذه المحاولة لإبقاء الغطاء على التغيير الديمقراطي، حيث تمكنت الملكية من الحفاظ على مكائنها في قلب اللعبة السياسية في المغرب مع الوعد بإصلاحات ديمقراطية محدودة. وقد عزز انتخاب أول حكومة بقيادة حزب العدالة والتنمية في أعقاب انتخابات 2011 الانطباع بأن المغرب نجح في ركوب الموجة الديمقراطية (دالماسو 2012). ومع ذلك، أعادت جبهة 20 فبراير هيكله الحقل السياسي عبر تقسيم القوى الديمقراطية «المناهضة للمخزن»⁸⁷ من جهة، والقوى التي استمالها النظام من جهة أخرى.⁸⁸ ومثل الموقف من دستور 2011 خطًا فاصلًا جديدًا بين القوى السياسية.⁸⁹ ومع مرور الوقت، استمر عدم الرضا عن الإصلاحات التي وعد بها دستور 2011 في خلق فرص للفاعلين من مختلف المعتقدات الأيديولوجية للتقارب والتحاو حول كيفية ردم الهوة بين التيارات العلمانية والدينية (المعطي منجب 2015).

ومن الناحية التاريخية، كان دعم القضية الفلسطينية يمثل أرضية مشتركة أخرى للحركات الدينية والعلمانية. فبينما كان موقف النظام الملكي ملتبسًا، حيث حافظ رسميًا على «الدعم غير المشروط للقضية الفلسطينية» بينما كان المغاربة على اتصال غير رسمي مع إسرائيل، إلا أن المغاربة أظهروا

حالات التعاون لا تعني التنسيق؛ بل يجب تفسيرها على أنها «مشاركة مشتركة في المؤتمرات والمظاهرات من أجل قضية تمسهم جميعًا» (كازاني 2020: 1195). وهذا يعني أن معظم التحالفات بين هذه الجهات الفاعلة تقوم على أساس قضية، وتركز على هدف محدد يريد كلاهما تحقيقه، مع بروز تأطير التعاون باعتباره العنصر الأهم.⁸⁶

وتسلط حالة حركة 20 فبراير الضوء على تفاصيل مهمة عن الظروف التي تسمح لجماعة العدل والإحسان والجمعية المغربية لحقوق الإنسان بالتعاون. وقد جاءت حركة 20 فبراير لتمثل تعبئة المغاربة خلال الربيع العربي عام 2011، حيث شاركت فيها مجموعة كبيرة من الجهات الفاعلة التي نسفت معارضتها للنظام. وشملت طيفًا واسعًا من الحساسيات السياسية - بدءًا من الحركات والأحزاب اليسارية إلى الجمعيات الحقوقية والأمازيغية والحركات الدينية. وشاركت كل من الجمعية المغربية لحقوق الإنسان وجماعة العدل والإحسان في هذه الحركة، وإن اختلفت أدوارهما وأهدافهما. وقد لعبت الجمعية المغربية لحقوق الإنسان دورًا رائدًا في تنسيق الاحتجاجات الأولى أمام السفارتين المصرية والتونسية منذ كانون الثاني/يناير 2011. وانطلاقًا من مكتبها في الرباط، قرر بعض النشطاء الأوائل إنشاء منصة لتنسيق تحركاتهم والدعوة إلى تعبئة وطنية شاملة (بوشيحة 2019). ومع تبلور حركة 20 فبراير، عززت الجمعية المغربية لحقوق الإنسان دورها كمحور أساسي في الهيكل التنظيمي بفضل انتشارها الواسع في الإقليم (بايلوك وجرانسي 2012). كما ساهمت أيضًا بموارد بشرية ولوجستية كبيرة، وساهمت في الحفاظ على التنشئة الاجتماعية للناشطين داخل الحركة (بناني شرايبي وجغليلي 2012). وتمثلت المساهمة الرئيسية لجماعة العدل والإحسان في تعبئة قاعدتها الشعبية العريضة التي استمرت لمدة عشرة أشهر بعد بداية الحركة. وكانت العلاقة بينهما ذات منفعة متبادلة، حيث كانت جماعة 20 فبراير تستفيد من قوة الإسلاميين من حيث العدد، بينما كانت الجماعة تستفيد من الاهتمام الإعلامي الذي ولّته الحركة (كازاني 2020: 1192). والأهم من ذلك، اغتنمت جماعة العدل والإحسان فرصة حركة 20 فبراير لنشر مفهومها عن «الدولة المدنية» والابتعاد عن مشروع الدولة الإسلامية الذي كان ينفّر الجهات الفاعلة التقدمية في المغرب (كريتوا 2013). وفي الوقت نفسه، كان من المتوقع من أعضاء جماعة العدل والإحسان أن يتواروا عن الأنظار، دون «فرض ظهورهم على الحركة» وتجنب إعطاء النظام فرصة «لإضعاف الحركة باتهامها بالاستفادة من موجة التعبئة بإلقاء البلاد في الفوضى» (بايلوك وجرانسي 2012: 50). علاوة على ذلك، هناك بعض الفروق الدقيقة في التأطير الأوسع نطاقًا لـ 20FJ أيضًا. فعلى الرغم من أن جماعة العدل والإحسان تشترك في التركيز «المناهض للاستبداد» الذي اتسمت به حركة 20 فبراير، ما جعل مشاركتها ممكنة، إلا أن الأساس الأيديولوجي لمشاركتها ظل دينيًا في العمق. وكما شرحت نادية ياسين، ابنة مؤسس الجماعة الكاريزمي، فإن جوهر انتقادهم للنظام يكمن في عدم توافق النظام الملكي الاستبدادي مع مبادئ الإسلام. وفي المقابل، فإن انخراطهم مع فاعلين من أيديولوجيات مختلفة يمثل علامة على «النضج

87 مصطلح المخزن، المشتق من كلمة مستودع، يشير في الأصل إلى بنية السلطة الكامنة وراء السلطة الملكية في المغرب. في المناقشات السياسية الحالية، غالبًا ما يُستخدم هذا المصطلح كمصطلح جامع يشمل جميع الجهات الفاعلة التي تساهم في ترسيخ هيمنة النظام الملكي.

88 مقابلة مع أحد الفاعلين في المجتمع المدني، 5 كانون الثاني/يناير 2024 (الرباط). انظر أيضًا كريتوا (2013).

89 مقابلة مع باحث، 25 تشرين الأول/أكتوبر 2023 (على الإنترنت).

86 مقابلة مع فاعل في المجتمع المدني، 5 كانون الثاني/يناير 2024 (الرباط).

مختلفة - بما في ذلك الجمعية المغربية لحقوق الإنسان وجماعة العدل والإحسان وغيرهما من الحركات العلمانية والدينية. وثانيهما، أنها أعادت تأطير النزاع من قضية دولية إلى قضية محلية: فالدور النشط للنظام في اتفاق التطبيع فتح مجالاً للنزاع في السياسة الوطنية، وعزز أيضاً الانقسام بين الجهات الفاعلة الموالية للقصر والمعارضة (كازاني وكولان 2023: 14-15).

وداخل الجبهة، لا تزال الجمعية المغربية لحقوق الإنسان وجماعة العدل والإحسان تلعبان أدوارهما التقليدية: فالجمعية المغربية لحقوق الإنسان توفر الهيكل التنظيمي العام والنشر على المستوى المحلي، بينما تساهم جماعة العدل والإحسان بتعبئة قاعدتها الاجتماعية العريضة لملء الشوارع.⁹³ وقد تم تهميش دور جماعة العدل والمساواة جزئياً بفضل استغلال النظام للوائح كوفيد 19 للحد من الوصول إلى الأماكن العامة.⁹⁴ ومع ذلك، أدى التصعيد الذي بدأ في تشرين الأول / أكتوبر 2023 إلى تكثيف غير مسبوق للتعبئة على مستوى الشارع.⁹⁵ وفي هذا السياق، استفادت جماعة العدل والإحسان من وجودها في الفضاءات المادية والرقمية لمواصلة الحشد ضد النظام، مع السعي لفرض نفسها «الخيار الوحيد المتاح» في المجال الإسلامي عبر استمالة أنصار حزب العدالة والتنمية المحبطين (بروكسي 2024). والواقع أن مشاركة حزب العدالة والتنمية في اتفاقية التطبيع كانت أحد أسباب إنشاء الجبهة التي أنشئت لتحديد المسافة مع «الجبهة الوطنية من أجل فلسطين»، وهي شبكة الفاعلين التي كانت تنسق العمل المؤيد لفلسطين حتى ذلك الحين، وكانت تضم، من بين آخرين، الجمعية المغربية لحقوق الإنسان وجماعة العدل والإحسان.⁹⁶ وحتى لو كان إنشاء الجبهة واستبعاد حزب العدالة والتنمية يمثلان ترسيخاً للانقسام المناهض للمخزن/النظام، فإن هذا لا يعني أن الاتصالات بين هذه المنظمات قد توقفت. وبشكل عام، فإن انخراط الأفراد في أنشطة كلتا الشبكتين أمر

93 مقابلة مع أحد ممثلي المجتمع المدني، 5 كانون الثاني/يناير 2024 (الرباط).

94 كنتُ شخصياً شاهداً على المظاهرة الحاشدة التي خرجت احتفالاً بتوقيع الاتفاقية في كانون الأول/ديسمبر 2020، بينما تم قمع الاحتجاجات ضدها بحجة الحفاظ على الصحة العامة. انظر أيضاً: خديجة ختو، «مجموعة العمل الوطني من أجل فلسطين ترفض أي تطبيع مع إسرائيل» (فرنسي):

Khadija Khettou, "Le Groupe d'action national pour la Palestine rejette toute normalisation avec Israël", Hespresse, 20 May 2021. <https://fr.hespresse.com/205724-le-groupe-daction-national-pour-la-palestine-rejette-toute-normalisation-avec-israel.html>

95 تقدر الاحتجاجات الأولى في منتصف تشرين الأول/أكتوبر 2023 بمئات الآلاف من المشاركين. انظر على سبيل المثال عصام اليعادري، «الخناق يضيق على غزة، مسيرة تضامن كبيرة تنظم في الرباط» (فرنسي):

Issam Yadari, "L'état se resserre sur Gaza, une grande marche de solidarité organisée à Rabat" Le Desk 16 October 2023. <https://ledesk.ma/2023/10/16/letau-se-resserre-sur-gaza-une-grande-marche-de-solidarite-organisee-a-rabat/>.

96 مقابلة مع أحد ممثلي المجتمع المدني، 5 كانون الثاني/يناير 2024 (الرباط).

باستمرار تضامنهم مع الفلسطينيين.⁹⁰ وفي عهد الحسن الثاني، ظلت الأحزاب السياسية قادرة على انتقاد موقف النظام والتأثير على موقفه من التعاون مع إسرائيل حسب الوضع في فلسطين (عبادي 2000: 49-50). واستمر هذا الأمر خلال السنوات الأولى من عهد محمد السادس عندما تم، على سبيل المثال، إغلاق مكتب الاتصال الذي افتتح بعد اتفاقات أوسلو بسبب بدء الانتفاضة الثانية (لاسكير 2004). ومع ذلك، لم تكن أصوات الحركات الدينية والعلمانية متناغمة دائماً. بل على العكس من ذلك، كانت القضية الفلسطينية تمثل في كثير من الأحيان فرصة لفرض تأطير للقضية يعتمد على المرجعية الأيديولوجية للحركة المحددة (بناني-شرايبي 2008). كما أن الاختلافات بين الأطر الأيديولوجية للمجموعات المعنية قد تحد من فعالية وديمومة العمل في الشارع. وكمثال على ذلك، اضطر أعضاء الجمعية المغربية لحقوق الإنسان إلى التخلي عن مختلف التظاهرات المؤيدة لفلسطين خلال الانتفاضة الثانية لأن أعضاء الجمعية بدأوا في ترديد شعارات معادية للسامية.⁹¹

تغير الوضع بشكل جذري مع اتفاق التطبيع الثلاثي لعام 2020 بين المغرب وإسرائيل والولايات المتحدة - عندما اعترفت الولايات المتحدة بسيادة المغرب على الصحراء الغربية مقابل إقامة علاقات دبلوماسية بين المغرب وإسرائيل (أبو الزهور 2020؛ فقيير 2022). وفي حين أن معظم الأحزاب السياسية قد صفتت مع النظام وصدقت للاتفاق،⁹² إلا أن اتفاق التطبيع وفر أيضاً أرضية مشتركة جديدة للجهات الفاعلة في المجتمع المدني للتعبير عن مخاوفها. ولم يقتصر الأمر على معارضة الغالبية العظمى من المغاربة لاتفاقية التطبيع، بل عبرت مختلف الجهات الفاعلة في المجتمع المدني عن معارضتها الصريحة للاتفاقية، بما في ذلك الجهات الفاعلة التاريخية مثل حركة المقاطعة وسحب الاستثمارات وفرض العقوبات في المغرب (BDS Maroc) والمقاطعة الأكاديمية والثقافية المغربية لإسرائيل (MACBI) (كازاني وكولان 2023). ومن بين مبادرات المجتمع المدني، تبرز «الجبهة المغربية لمناصرة فلسطين ومناهضة التطبيع» (المشار إليها في ما يلي باسم الجبهة) لسببين. أولاً، أنها ضمت طيفاً واسعاً من الجهات الفاعلة المؤسسية وغير المؤسسية من مرجعيات أيديولوجية

90 انظر على سبيل المثال ياسين بنرقان، «التاريخ: نظرة إلى الوراثة في دعم المغرب للقضية الفلسطينية» و«المغرب - فلسطين، قصة حب» (فرنسي):

Yassine Benargane, "Histoire : Retour sur le soutien du Maroc à la cause palestinienne", Yabiladi 28 November 2016. <https://www.yabiladi.com/articles/details/48799/histoire-retour-soutien-maroc-cause.html>; Maâti Monjib, "Maroc - Palestine, une histoire d'amour", Zamane, 8 December 2017. <https://zamane.ma/maroc-palestine-une-histoire-damour-2/>.

91 مقابلة مع فاعل في المجتمع المدني، 5 كانون الثاني/يناير 2024 (الرباط).

92 يتجلى موقف الأحزاب السياسية على أفضل وجه في سلوك حزب العدالة والتنمية: فقد وقع سعد الدين العثماني، رئيس الحكومة آنذاك، على الاتفاقية بعد أربعة أشهر فقط من إعلانه أن المغرب لن يطبع علاقته مع إسرائيل؛ وقد أثار التوقيع أزمة داخل القاعدة الاجتماعية للحزب، ما دفع حزب العدالة والتنمية إلى عقد مؤتمر طارئ أوضح فيه أنه يشيد باعتراف الولايات المتحدة بالخطة المغربية للصحراء الغربية مع الحفاظ على دعمه «الثابت» للقضية الفلسطينية (ديزرويس وكيرهلاني 2022).

خمس أشهر في عام 2017، والذي انتهى بتعيين الملك لسعد الدين العثماني.¹⁰⁰ وقد عزز هذا «البلوكاج» الانطباع بـ«عدم جدوى» المؤسسات السياسية، كما أن عدم تواصل العثماني مع الشعب ومع الحكومة زاد من تشويه صورتها.¹⁰¹ وأخيراً، أدى الارتفاع المعتاد في الأسعار الذي يسبق شهر رمضان إلى استمرار قرار جزء كبير من المجتمع المغربي بالمقاطعة. وانطلاقاً من منشور نُشر على وسائل التواصل الاجتماعي في 20 نيسان/أبريل 2018 على صفحة لا ترتبط بأي حزب أو منظمة سياسية، استهدفت المقاطعة ثلاث شركات: شركة «إفريقيا» التي تنتج البنترول والمنتجات المرتبطة به؛ وشركة «سيدي علي» التي تنتج المياه المعبأة في زجاجات؛ وشركة «دانون» الفرنسية التي تنتج منتجات الألبان.¹⁰² واستهدفت هذه المقاطعة، التي شملت المواد الغذائية والخدمات الأساسية الرمزية، غلاء المعيشة أولاً وقبل كل شيء؛ كما استهدفت توجيه رسالة أوسع إلى النخب السياسية في البلاد.

وتجسد الرسالة الموجهة إلى النخب السياسية تحديداً في اختيار الشركات: فهي تشترك بحصة كبيرة في السوق في مجال تخصصها، وترتبط ارتباطاً وثيقاً بالنظام. على سبيل المثال، تنتمي شركة «إفريقيا» إلى عزيز أخنوش، وزير الفلاحة القوي في ذلك الوقت، ورئيس الحكومة منذ أيلول/سبتمبر 2021، ويعتبر بشكل عام أحد السياسيين المقربين من الملك. وكانت إفريقية أيضاً في قلب تحقيق برلماني عام 2015 كشف عن أرباح زائدة بقيمة 17 مليار درهم من أرباح مزودي النفط الرئيسيين بعد تحرير أسعار المحروقات.¹⁰³

100 محمد البركاني، «المغرب (أخيراً) يمسك بحكومته بعد أكثر من 5 أشهر من الجمود» 2017 (فرنسي).

Mohammed Berkani, "Le Maroc tient (enfin) son gouvernement après plus de 5 mois de blocage", Franceinfo, 27 March 2017. https://www.francetvinfo.fr/monde/afrique/maroc/le-maroc-tient-enfin-son-gouvernement-apres-plus-de-5-mois-de-blocage_3057915.html.

101 مقابلة مع جهة فاعلة في المجتمع المدني، 31 تشرين الأول/أكتوبر 2023 (عبر الهاتف).

102 حسن ماسيكي، «حملة مقاطعة: المغاربة ضاقوا ذرعاً بالقيادة السياسية والتجارية الحالية»

Hassan Masiky, "Boycott Campaign: Moroccans Fed up with Current Political and Business Leadership", 17 May 2018 <https://www.moroccoworldnews.com/2018/05/246558/boycott-moroccans-business-leadership>.

المنشور الذي أطلق حملة المقاطعة نشرته صفحة مجهولة («وافو») وسرعان ما تناقلته مجموعة كبيرة من الصفحات والصفحات. لمزيد من المعلومات، انظر: غيتا إسماعيلي، «أصول حملة مقاطعة سيدي علي وستترال دانون وإفريقيا» 2018 (فرنسي).

Ghita Ismaili, "Aux origines de la campagne de boycott de Sidi Ali, Centrale Danone et Afrikaia", Telquel.ma 26 April 2018. https://telquel.ma/2018/04/26/aux-origines-de-la-campagne-de-boycott-de-sidi-ali-centrale-danone-et-afrikaia_1592569?fbrefresh=6.

103 برادة، «المغرب: البرلمان ينشر تقريراً حول أسعار الوقود وسط مقاطعة تجارية» 2018 (فرنسي).

Berrada, "Maroc : le Parlement rend public un rapport sur les prix des carburants sur fond de boycott commercial", JeuneAfrique.com, 17 May 2018. <https://www.jeuneafrique.com/560340/economie-entreprises/maroc-le-parlement->

ممكن، لكن الخط الفاصل بين الحركات المنخرطة في هاتين الشبكتين هو التعاون والتنسيق المؤسسي بينهما، حيث يجب التمسك بالفصل الرسمي.⁹⁷ وهو ما يؤكد التقارب بين هذه الجهات الفاعلة في سياق نقاشات أخرى. على سبيل المثال، يتماشى موقف جماعة العدل والإحسان من إصلاح المدونة 2023-2024 إلى حد كبير مع موقف حركة التوحيد والإصلاح (حركة التوحيد والإصلاح، الفرع الأيديولوجي لحزب العدالة والتنمية)، لكنهما يحافظان على الفصل الشكلي من أجل تقديم نفسيهما كبديل للإسلام السياسي المستلب.⁹⁸ لكن في سياق التحركات الحالية والنكبة المستمرة، توجه كل من الجمعية وجماعة العدل والإحسان اهتمامهما إلى التدهور الحاصل في فلسطين ومسؤولية الحكومة المغربية في هذا الوضع، وهو ما يبدو أنه يحافظ على الخلافات الأيديولوجية.⁹⁹ كما أن اتفاق التطبيع والدور البارز للنظام داخله يوفر هدفاً واضحاً للتعاون بين الأيديولوجيات. ويبقى السؤال المطروح هو ما إذا كان هذا التعاون سيمهد الطريق لحالات جديدة من العمل المشترك، خاصة في إطار الإصلاحات التدريجية ضد الدولة.

الحالة 4: مقاطعة 2018: تغيير تدريجي دون تنظيم؟

تبحث هذه الحالة الأخيرة في حركة مقاطعة 2018 ضد ثلاث شركات كبرى للتنديد بالفساد والظلم المزمينين في النظام. وبصورة مختلفة عن الحالات السابقة، لا يمكن لمقاطعة 2018 أن تغذي انعكاسات استراتيجية الجهات الفاعلة في المجتمع المدني بسبب افتقارها إلى القيادة. ومع ذلك، فإن الطبيعة «العفوية» لهذه الحركة تمثل فرصة للتفكير في كيفية تطورها وتوليدها للالتفاف الشعبي حولها، مع فهم الآثار المترتبة على غياب الهيكل التنظيمي والقيادة على نتائجها. وفي الوقت نفسه، يمكن أن توفر استجابة الدولة وأصحاب المصلحة الآخرين المعنيين رؤى مهمة حول استراتيجيتهم للرد على نشاط المجتمع المدني خارج إطار حركة منظمة.

تم تطوير هذه الحلقة من التعبئة من القاعدة إلى القمة في ظل خلفية متناقضة. فبعد انحسار حركة 20 فبراير والقمع الحازم للحراك في منطقة الريف، بدا أن لا أحد يستطيع تحدي هيمنة النظام. وفي الوقت نفسه، كان السياق حافلاً بالأسباب التي ساعدت على حدوث تعبئة واسعة النطاق. فقد أدت الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية المتدهورة للمواطنين، واستمرار المحسوبية والفساد، إلى تنامي الغضب والاستياء وعدم الرضا وانعدام الثقة في المؤسسات العامة (مصباح وآخرون 2020). وتعززت هذه المشاكل مع «البلوكاج» الحكومي الذي دام

97 كمثل على ذلك، لا يزال المكتب المركزي لـ «الجبهة الوطنية من أجل فلسطين» يضم أعضاء من الجمعية المغربية لحقوق الإنسان، لكنهم لا يمثلون منظماتهم، بل يشاركون كأعضاء في المجتمع المدني المغربي. مقابلة مع فاعل في المجتمع المدني، 5 كانون الثاني/يناير 2024 (الرباط).

98 تواصل شخصي مع صحفي، 3 حزيران/يونيو 2024 (إستنبول).

99 اتصال شخصي مع صحفي، 27 نيسان/أبريل 2024 (الرباط).

عن مبيعات شركة إفريشيا خلال المقاطعة.¹⁰⁹ كما نظمت حملة علاقات عامة، لكنها كانت تركز على استعادة الثقة في العلامة التجارية والاستماع إلى مخاوف كل من المستهلكين والمنتجين.¹¹⁰ لكن المواطنين الذين شاركوا نادراً ما أعربوا عن مخاوفهم بشأن الأهداف الفعلية للمقاطعة، بل عبروا عن الحاجة إلى الاستماع إليهم وعبروا عن استيائهم من الوضع الاجتماعي والاقتصادي الأوسع.¹¹¹ لم يظل كل من إفريشيا وسيدي علي مكتوفي الأيدي، فقد افتتح كلاهما مؤسسات تمويل مشاريع محددة للمجتمع المدني بما يتماشى مع رسالة شركتهما.

في حالة المقاطعة، يميل عدم وجود هيكل تنظيمي إلى تفسير يقيد أنه قيد على قدرتها على العمل. ومع ذلك، سرعان ما تحولت المجموعات والصفحات والشبكات التي تروج للمقاطعة والتي انبثقت عن المنشور الأول في نيسان/أبريل 2018 إلى مقاهٍ ترفض تسليم قهوة سيدي علي لعدم رغبة أي زبون في الحصول عليها مع قهوته، ما جعل المقاطعة جزءاً من التجربة اليومية لمعظم المغاربة. وكان الحافز الرئيسي هو إمكانية المشاركة كـ«مستهلك» يمارس اختياره الحر دون أن يُعرف أنه جزء من نشاط سياسي. كما أن «عباءة عدم الكشف عن الهوية» النسبية التي وفرتها المشاركة عبر الإنترنت زادت من تمكين المواطنين من الانضمام إلى الحركة.¹¹² ومع ذلك، فقد تم اختصار عمر هذه الحركة بسبب سجن قادة الرأي الرئيسيين، مثل الصحافي توفيق بوعشرين وسليمان الريسوني، اللذين لعبا أيضاً دوراً في صياغة مطالب المقاطعة في أهداف سياسية واضحة.¹¹³ في نهاية المطاف، كانت إمكانية التغيير على المدى الطويل محدودة إلى حد كبير بسبب عدم رفع أي طرف سياسي تحدي نقل مطالب المقاطعة.¹¹⁴

109 المعلومات المتعلقة بمبيعات سيدي علي تقتصر على هذا الربع. ثيا أوليفيه، «في المغرب، مقاطعة مفاجئة ضد غلاء المعيشة» 2028 (فرنسي).

Théa Ollivier, "Au Maroc, un boycott surprise contre la vie chère", Libération, 5 juin 2018, https://www.liberation.fr/planete/2018/06/05/au-maroc-un-boycott-surprise-contre-la-vie-chere_1656798/.

110 إستل موسيون، «مقاطعة دانون في المغرب، درس جيد في إدارة الأزمات»، 2019 (فرنسي).

Estelle Maussion, "Le boycott de Danone au Maroc, une bonne leçon sur la gestion de crise" Slate.fr 8 January 2019. <https://www.slate.fr/story/171975/economie-danone-maroc-boycott-gestion-de-crise-communication>

111 مقابلة مع أحد ممثلي المجتمع المدني، 2023/11/02 (على الإنترنت).

112 تواصل شخصي مع صحافي، 28 نيسان/أبريل 2024 (الرباط).

113 مقابلة مع فاعل في المجتمع المدني، 31 أكتوبر/تشرين الأول 2023 (عبر الهاتف).

114 يمثل البيان الذي وقعته 74 جهة فاعلة في المجتمع المدني والذي دعا إلى الاستجابة لمراجعات المواطنين الاستثناء الوحيد. أنظر جولي شودييه، «المقاطعة: 74 عضواً من المجتمع المدني ينشرون بياناً» (فرنسي).

Julie Chaudier, "Boycott : 74 membres de la société civile publient un manifeste", Yabiladi 14 June 2018. <https://www.yabiladi.com/articles/details/66021/boycott-membres-societe-civile-publient.html>

كما تنتمي إلى سيدة أعمال بارزة وهي مريم بنصالح شقرون التي كانت رئيسة الاتحاد العام لمقاوات المغرب، وتعتبر أيضاً من المقربين جداً من النظام. كما أن شركة دانون، على الرغم من كونها المؤسسة الأجنبية الوحيدة المتورطة في الأمر، إلا أنها كانت تسيطر على نحو 60% من سوق الألبان وانهت بالمضاربة في شهر رمضان. وفي تناقض صارخ، ابتعد المواطنون عن كيانات مثل شركة المدى الملكية القابضة والمكتب الشريف للفوسفات على الرغم من أن كليهما متشابك بشدة مع الجهاز الاقتصادي للدولة. وعموماً، ظل المغاربة حذرين من تحميل الملك المسؤولية المباشرة عن هذا الوضع، واقتصرت الانتقادات الشحيحة إلى حد كبير على وسائل التواصل الاجتماعي. ومع ذلك، كان من الواضح أن هذه الشركات كانت تمثل «أقرب هدف متاح» لإظهار الاستياء من جوهر النظام السياسي.¹⁰⁴

بالانتقال إلى نتائج المقاطعة، لا بد من بعض التوضيحات. فعلى المستوى السياسي، قد ينحصر الانطباع الأول في إقالة بعض الشخصيات البارزة في الحكومة، وحلول أخرى تجميلية مثل تقليص حضور أخصائى في المناسبات الملكية.¹⁰⁵ ولم تلق المقاطعة ترحيباً من النخب السياسية التي أظهرت عموماً عدم ترحيبها بهذه الاستراتيجية للتغيير السياسي.¹⁰⁶ وما أشيع عن دور مزعوم لجماعة العدل والإحسان في تأجيج المقاطعة، يمثل محاولة أخرى لتشويه سمعة هذه الحركة.¹⁰⁷ بل إن انخراطها المؤسسي ظل مقتصرًا على تصريحات متفرقة لأفرادها. وبما أن دعواتهم للتعبة الجماهيرية كانت تُستخدم في كثير من الأحيان كوسيلة لاستعراض قدراتهم التعبوية وإمكاناتهم (السياسية)، فإن مشاركة جماعة عبد الواحد الدولية ربما تكون قد أعيقت بسبب التحديات التي تواجهها في الاعتراف بحجم التعبة على الإنترنت.¹⁰⁸ فقد أفادت شركة دانون أنها خسرت نحو 40% من إيراداتها خلال الربع الثاني والثالث من عام 2018، بينما خسرت شركة سيدي علي 88% من إيراداتها في الربع الأول من عام 2018، ولا تتوفر معلومات

[rend-public-un-rapport-sur-les-prix-des-carburants-sur-fond-de-boycott-commercial/](https://www.rend-public-un-rapport-sur-les-prix-des-carburants-sur-fond-de-boycott-commercial/).

104 مقابلة مع أحد ممثلي المجتمع المدني، 31 تشرين الأول/أكتوبر 2023 (عبر الهاتف).

105 يجب وضع هذه النتائج في منظورها الصحيح بعد فوز أخصائى الساحق في انتخابات 2021.

106 إن حملة العلاقات العامة التي تقودها الحكومة والتي هدفت بتجريم الدعوات عبر الإنترنت لمتابعة الحركة هي المثال الأبرز على هذه المعارضة.

107 على سبيل المثال انظر: إيمان بوحاررة، «مقاطعة أبريل 2018، حملة منسقة؟» و دانيال فيجنيرون، «المغرب: حملة مقاطعة أخفت هجوماً إسلامياً» (فرنسي).

Imane Bouhrara, "Le boycott d'avril 2018, une campagne orchestrée ?" 28 October 2019. <https://ecoactu.ma/le-boycott-davril-2018-une-campagne-orchestree/>; Daniel Vigneron, "Maroc : une campagne de boycott qui cachait une offensive islamiste", La Tribune 20 September 2019. <https://www.latribune.fr/opinions/tribunes/maroc-une-campagne-de-boycott-qui-cachait-une-offensive-islamiste-828493.html>

108 مقابلة مع باحث، 25 تشرين الأول/أكتوبر 2023 (على الإنترنت).

الأمر كذلك في عام 2011، حيث تمكن النظام الملكي من إخماد المطالب الأكثر راديكالية للتغيير والحفاظ على دوره في قلب النظام السياسي عبر إدارة توقيت الإصلاحات السياسية وإدراج/إقصاء جهات فاعلة محددة - وبالتالي تقليل التحديات التي تواجه هيمنته. وفي موازاة ذلك، تمثل الشرعية الدينية للملكية خطًا آخر لا ينبغي تجاوزه. وبالمضي إلى أبعد من ذلك، فإن دور الملك بصفته «أمير المؤمنين» يمكنه من بسط نفوذه على طيف واسع من جوانب الحياة اليومية للمغاربة. وتعد إصلاحات المدونة أوضح مثال على ذلك، حيث من المتوقع أن تضمن إدارة الملك للعملية توافيقها مع الإسلام.

ومع ذلك، فإن وجود خطوط حمر لا يعني أن الجهات الفاعلة في المجتمع المدني لم يكن لها دور رئيسي في تشكيل الإصلاحات التقدمية. بل على العكس، ساهمت الجهات الفاعلة التقدمية في المجتمع المدني بشكل أساسي عبر زيادة الضغط المجتمعي من أجل التغيير وصياغة الخطاب العام الذي حافظ على الانفتاح المتزايد للنظام السياسي المغربي. وكان هذا واضحًا بشكل خاص في التسعينيات، حيث عززت الجهات الفاعلة في المجتمع المدني دورها كشركاء في صنع السياسات العامة عبر وضع قضايا مختلفة على جدول الأعمال (مثل حقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين، وكذلك توظيف الشباب والشفافية). ومع ترسيخ النظام الملكي لمنهجيته في ربط المجتمع المدني بالإصلاحات التقدمية، وذلك بشكل أساسي لضمان عدم التشكيك في شرعيته وصلاحيات النظام الملكي، تكيّفت الجهات الفاعلة في المجتمع المدني أيضًا. فقد شارك البعض في الهيئات الاستشارية التي ترعاها الدولة لمواجهة القوى المحافظة وصياغة خطاب الإصلاحات، بينما رفض البعض الآخر هذا الإطار من التعاون واستمروا في ممارسة الضغط على مستوى الشارع؛ وركز البعض الآخر جهوده الدعوية على العملية التشريعية، بينما ركز آخرون جهودهم على ضمان تنفيذ الإصلاحات القائمة. وبغض النظر عما إذا كانت هذه الحركات قد حققت جميع أهدافها، فإن المناصرة طويلة الأمد لمواصلة إصلاح المدونة تُظهر كيف ساهمت الحركات النسوية في توجيه النقاش السياسي حول حقوق المرأة، في حين أن الشبكة الواسعة من الجهات الفاعلة التي اندمجت في حركة 20 فبراير تمكنت من دفع النظام الملكي إلى إقرار دستور جديد مع تقدم كبير - على الأقل على الورق - في مجال الحقوق المدنية والسياسية. وكما يقول المثل القديم، لا يمنح المخزن «لا شيء تحت الضغط، ولا شيء بدون ضغط» (العلوي 2014: 83).

تلقت ضرورة الضغط المستمر الانتباه إلى استراتيجيات الجهات الفاعلة في المجتمع المدني لإحداث تغيير تدريجي. واعتمادًا على قبول أو عدم قبول الخطوط الحمر للنظام الملكي، يمكن للجهات الفاعلة في المجتمع المدني العمل داخل أو خارج السياسة المؤسسية. وأظهر هذا البحث أن الجهات الفاعلة التي تعمل داخل الإطار السياسي المؤسسي تميل إلى استخدام نهج تدريجي من الأخذ والرد مع النظام، في حين أن الجهات الفاعلة خارجها تتحدى بشكل مباشر شرعية النظام الملكي وتعتمد في الغالب على استعراض «قوتها» في شكل تعبئة على مستوى الشارع. تندرج الجمعية الديمقراطية لنساء المغرب والحركة الديمقراطية الاجتماعية والحركة الديمقراطية الريفية ضمن الفئة الأولى، وقد انخرطت مع الدولة في إصلاح

وأخيراً، ملئ هذا الفراغ من قبل الدولة التي أطلقت خطة إصلاحية شاملة أطلق عليها اسم «النموذج التنموي الجديد» بهدف إعادة تعريف العقد الاجتماعي وفهم كيفية استعادة ثقة المواطنين. وقد اتبعت الخطة خطوات مألوفة، بدءًا من تعيين لجنة مخصصة، مرورًا بحملة تشاورية واسعة النطاق سعت إلى إشراك «جميع» المغاربة، ثم انتهت إلى تقرير شامل عُرض على المؤسسة الملكية التي ستتخذ القرار النهائي بشأن ما سيتم القيام به. وكما هو متوقع، لم يتم تنفيذ «الندوة الوطنية للحوار الوطني» على هذا النحو، ولكن كان لها تأثير عميق على المشهد السياسي. والأهم من ذلك أن حقيقة تقديمه قبل ستة أشهر فقط من الانتخابات التشريعية والمحلية لعام 2021، حوّل الوثيقة الوطنية للتنمية الوطنية إلى نموذج فعلي للبرامج الانتخابية: فقد كانت جميع الأحزاب على دراية بحقيقة أن الوثيقة الوطنية للتنمية الوطنية حددت الأولويات التنموية الرئيسية للمستقبل.¹¹⁵

الخاتمة

أظهرت مراجعة نشاط المجتمع المدني عبر لحظات مختلفة من تاريخ المغرب وفي سياق أربع دراسات حالة محددة أن موقع الملكية في قلب اللعبة السياسية لا يزال يؤثر بشكل كبير على فرص الإصلاح التقدمي. وبالفعل، تترجم هذه المركزية في سلسلة من الخطوط الحمر التي تتجلى بشكل أو بآخر حسب القضايا المطروحة، والتي يتعين على الجهات الفاعلة التقدمية في المجتمع المدني أن تتخطاها حسب أهدافها وهامش المناورة النسبي. في هذا السياق، تصبح مناقشة مد وجزر العلاقات بين الدولة والمجتمع المدني (المدني) في المغرب فرصة ليس فقط لإظهار أين تكمن هذه الخطوط الحمر، بل كيف تطورت مع مرور الوقت وما هو دور الجهات الفاعلة التقدمية في المجتمع المدني في هذه العمليات.

ومن أهم هذه الخطوط الحمر مؤسسة الملكية في حد ذاتها وصلاحياتها التنفيذية الواسعة. وتشمل هذه الصلاحيات تحديد الأولويات الاستراتيجية للبلاد - في السياسة الداخلية والخارجية¹¹⁶ - والتحكيم النهائي في النزاعات بين مختلف قطاعات المجتمع. وعلاوة على ذلك، فإن النظام الحالي للعلاقات بين الدولة والمجتمع (المدني) مبني على خبرة واسعة في الاستجابة الانتقائية لمطالب المجتمع المدني ومنح إصلاحات تدريجية نسبيًا حسب التهديدات المتصورة لشرعية النظام الملكي واستمراره. كان هذا هو حال الضغط المجتمعي المتزايد خلال التسعينيات، في السنوات الأخيرة من حكم الحسن الثاني، وكذلك حال المراجعات من أسفل إلى أعلى في بداية الألفية الثالثة، في بداية عهد محمد السادس. كما كان

115 مقابلة مع فاعل من المجتمع المدني، 16 أيلول/سبتمبر 2021 (الرباط).

116 وغالبًا ما يشار إلى هذا الخط الأحمر بـ«الوحدة الترابية» للمغرب، ويتجلى بشكل عام في الدفاع عن سيادة المغرب على إقليم الصحراء الغربية المتنازع عليه. إن تعزيز سيطرة المغرب على تلك المنطقة هو الأولوية الرئيسية للسياسة الخارجية لمحمد السادس (فرنانديز مولينا) 2016.

الرسمية، والتي تميل إلى مساواة قدرتها على التعبئة بـ«قوتها» في تحدي النظام. علاوة على ذلك، يمكن أن تجمع هذه التحالفات بين جهات فاعلة لا يمكنها التعاون بشكل مباشر بسبب تباين المرجعيات الأيديولوجية. وفي هذه الحالات على وجه الخصوص، فإن تأطير الشراكة في هذه الحالات له أهمية قصوى: فالهدف المشترك ومجموعة الأهداف المشتركة سمحت لجهات فاعلة مختلفة مثل الجمعية المغربية لحقوق الإنسان وجماعة العدل والإحسان بالتعاون في حالات متعددة عبر تاريخ المغرب الحديث.

ومع ذلك، يجب أن تكون قوة هذه التحالفات دقيقة. والأهم من ذلك أن استدامتها في الوقت المناسب متقلبة للغاية. فقد تنتهي التحالفات مع انتهاء عملية الإصلاح التي أرادوا التأثير فيها، كما في حالة المدونة أو قانون الوصول إلى المعلومات. كما يمكن للفاعلين أن ينفصلوا عن الائتلافات القائمة إذا فقدوا الاهتمام بأهدافها (كما في حالة جماعة العدل والإحسان وحركة 20 فبراير، أو إذا رأوا ضرورة النأي بأنفسهم عن أحد أعضائها (كما كان الحال بالنسبة لـ«الجبهة الوطنية من أجل فلسطين» بعد توقيع حزب العدالة والتنمية على التطبيع مع إسرائيل). ومع ذلك، فإن تقييم تأثير شبكات المجتمع المدني والائتلافات لا ينبغي أن يقتصر على ما إذا كانت قد حققت أهدافها المعلنة. وعلى وجه التحديد، تخلق هذه الائتلافات الفرصة لزيادة التبادل والنقاش بين مختلف الجهات الفاعلة – ما قد يعيد رسم خطوط الانقسام وبناء الجسور بين الخصوم السابقين. ومن ثم، ينبغي أن ينصب الاهتمام على المواقف المتغيرة للجهات الفاعلة وقدرتها على تعزيز الأطر القائمة للتغيير التدريجي. وهنا، قد يكون إصدار جماعة العدل والإحسان مؤخرًا بيانًا منقحًا للجماعة يؤسس رسميًا لانخراطها في الديمقراطية ورفضها لأي نظام ثيوقراطي مغيرًا لقواعد اللعبة، ما قد يكسر حالة انعدام الثقة التي كانت المعارضة الديمقراطية تحافظ عليها ويخلق مساحة لتحالفات جديدة (معطي منجب 2024).

وفي نهاية المطاف، فإن تجاوز الحدود التي رسمتها الخطوط الحمر للنظام الملكي ليس بالمهمة السهلة. وحتى التحديات المتزايدة للتطبيع المغربي مع إسرائيل لا تؤثر بشكل مباشر على سيطرة النظام الملكي على السياسة الخارجية. فإلى جانب صمود الواجهة الرسمية للتضامن مع الفلسطينيين، والتي يستنكرها المنتقدون باعتبارها لا تتوافق مع تطبيع العلاقات الدبلوماسية في ظل الإبادة الجماعية، فإن «صفقة» الاعتراف بسيادة المغرب على الصحراء الغربية تبقى أفضل من أن يتم التخلي عنها. وحتى في حالة المدونة، لا تكاد الخطوط الحمر تتغير. وعلى الرغم من أن عمل المجتمع المدني لا يزال حاسمًا من أجل استمرار نزع القداصة عن النص وتحسين وضع المرأة في المغرب، إلا أن موقف النظام الملكي لا يزال بعيدًا عن التشكيك في هذا الأمر. بل على العكس من ذلك، فإن استمرار الملك في قيادة هذه العملية يضمن إعادة تأكيد دوره كـ«أمير للمؤمنين» وكحكم بين القوى السياسية المتنافسة. وهذا يدل أيضًا على أن المشاركة في الآليات المؤسسية تتطوي على خطر حتمي يتمثل في تعزيز علاقات السلطة القائمة. والأهم من ذلك أن معظم الإصلاحات التدريجية التي قامت بها الدولة منذ عام 2011 تشمل المجتمع المدني – وإن كان ذلك بدرجات متفاوتة من الشمولية، وبدون سلطة فعلية

المدونة وتطوير قانون الوصول إلى المعلومات على التوالي. فمن ناحية، اعترفت الجمعية الديمقراطية لنساء المغرب بالدور البارز للملك في إصلاح مدونة الأسرة، وتمكنت من المشاركة في المشاورات الرسمية، وعندما تحقق إصلاح عام 2004، استمرت في تسليط الضوء على محدودية الإطار القانوني وتحديات التنفيذ على أرض الواقع. وقد بلغ الزخم ذروته لإصلاح آخر في عام 2023، وكانت هذه هي المناسبة التي استفاد فيها الصندوق من تجربته. والأهم من ذلك، يتم اغتنام كل لحظة من لحظات الإصلاح كفرصة لإدخال مطالب جديدة أكثر تقدمية بشكل تدريجي، وإن كان ذلك دائمًا في إطار شرعية الملك بصفته «أمير المؤمنين». ومن ناحية أخرى، تُظهر تجربة الحركة الملكية المغربية من أجل الديمقراطية وحقوق الإنسان في تطوير القانون رقم 31-13 أن «السير مع التيار» لا يؤدي بالضرورة إلى النتائج المتوقعة. على الرغم من السياق المواتي والتعبئة المنهجية للجهات الفاعلة في المجتمع المدني، إلا أن عمق سيطرة الدولة على العملية حد من أي تغيير حقيقي. ومع بدء الإصلاح الجديد لقانون الوصول إلى المعلومات، تبقى الأسئلة الرئيسية مطروحة حول كيفية قيام الجهات الفاعلة في المجتمع المدني بالدعوة إلى التغيير التدريجي، وإلى أي مدى ستمكن من الضغط على الدولة لتبني إصلاح أكثر تقدمية.

تُظهر حالة «الجبهة المغربية من أجل فلسطين» كمثال رئيسي للجهات الفاعلة في المجتمع المدني التي تعمل خارج نطاق السياسة المؤسسية، فرص وتحديات الضغط من أجل التغيير عبر العمل على مستوى الشارع. لطالما كانت القضية الفلسطينية فرصة للتعبير عن الشواغل المحلية في علاقتها بالديناميات الدولية، لكن اتفاق التطبيع وفر هدفًا واضحًا في السياسة الوطنية. علاوة على ذلك، أعطى التصعيد الذي بدأ في تشرين الأول/أكتوبر 2023 زخمًا جديدًا للتحالف المناهض للتطبيع، وأدت التحركات الواسعة إلى الانطباع بإمكانية التظاهر مرة أخرى في الفضاء العام.¹¹⁷ وانتقلت قضايا السياسة الخارجية من كونها شواغل ثانوية إلى الشواغل الرئيسية للفاعلين في المجتمع المدني، ما سمح لهم بتحدي هيمنة النظام الملكي على السياسة الخارجية عبر حضورهم الدائم في الشارع. ومع ذلك، وبما أنه لم يحدث أي تغيير في السياسة الخارجية حتى وقت كتابة هذا التقرير، فإن السؤال عن نتائج هذه الاستراتيجية يبرز مرة أخرى.

وأظهر هذا البحث أيضًا أن التكتل في ائتلافات قائمة على القضايا يمثل استراتيجية يستخدمها المجتمع المدني التقدمي بشكل مستعرض. فقد ظهرت الائتلافات استجابة للمبادرات التي تقودها الدولة، ولكن أيضًا للتعبير عن المعارضة لسياسات معينة أو كرد فعل على التطور في السياق الدولي. ويتمثل الهدف الرئيسي للائتلافات في تجميع مراجعات مجموعة من الجهات الفاعلة في المجتمع المدني، وبالتالي زيادة الضغط من الأسفل إلى الأعلى على النظام عبر موقف موحد. وتنطوي هذه الاستراتيجية على مزايا رئيسية لكل من الجهات الفاعلة المشاركة في السياسة المؤسسية، التي تحظى مطالبها بفرصة أكبر في أن يتبناها النظام الملكي إذا ما تم تقديمها بشكل موحد، وتلك التي تبقى خارج المساحات

لصنع القرار. قد يشارك المجتمع المدني في الإصلاحات التي يقودها القصر، لكن الملك سيحافظ على دوره كحكم وسيقدم استنتاجاته بشكل مستقل. ببساطة، توظف الدولة المجتمع المدني بشكل فعال لتعزيز هيمنتها السياسية. وأخيرًا، توفر «حرمة» الملك، كما أقرها دستور 2011 (المادة 46)، الأدوات القانونية اللازمة لمقاضاة أي تحدٍ مباشر لهيئته السياسية.

وبعيدًا عن كونه وسيلة شاملة لكل الأغراض، فإن الارتباط الشكلي للمجتمع المدني بالإصلاحات التي تقودها الدولة يمكن أن يصبح سلاحًا ذا حدين - خاصة عندما لا يعالج الأسباب الكامنة وراء السخط. وتوضح حالة المقاطعة، وما تلاها من إطلاق نموذج التنمية الجديد، هذا الخطر. فقد برزت المقاطعة كاحتجاج يعبر عن عدم الرضا عن الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية وتزايد انعدام الثقة في المؤسسات العامة، وهو ما استجاب له الدولة بإطلاق مقترح من أعلى إلى أسفل لتعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية على جميع مستويات المجتمع المغربي بفضل المشاركة الرسمية لقطاعات واسعة من المجتمع المغربي. ومع تحول أولويات النظام في ظل جائحة كوفيد-19 نحو إرساء التغطية الصحية الشاملة، تم التخلي عن النموذج التنموي الجديد. ومع ذلك، لا تزال الأسباب الكامنة وراء المقاطعة هي المشاكل الرئيسية للمجتمع المغربي. فقد فشلت سياسات تشغيل الشباب بشكل منهجي في تحقيق النتائج المتوقعة (آيت باسو 2023). بالإضافة إلى ذلك، أثرت صدمات العرض المتعددة على الاقتصاد المغربي طوال عام 2023، بما في ذلك الجفاف الشديد وتأثير الحرب الروسية الأوكرانية على أسعار السلع الأساسية.¹¹⁸ كما استمرت موجات الجفاف في تفاقم الوضع الاقتصادي، ما أثر أيضًا على معدلات البطالة التي وصلت إلى مستويات غير مسبوقة في النصف الأول من عام 2024.¹¹⁹

ويثير الوضع الاقتصادي المتفاقم تساؤلات حول المدة التي يمكن تحمل هذا الوضع، قبل أن تندلع موجة جديدة من الاضطرابات الاجتماعية. وإذا حدث ذلك، هل سيتمكن النظام من ركوب موجة أخرى من التعبئة من القاعدة إلى القمة، أم ستكون هناك جهات فاعلة داخل المجتمع المدني المغربي ستستفيد من مخاوف المواطنين لطرح رؤية مضادة للهيمنة في المستقبل؟ في هذا السياق، فإن الرقابة على وسائل الإعلام واضطهاد الصحفيين المستقلين أمر معبر للغاية. إذ لم يقتصر عمل هذه الجهات الفاعلة على لعب دور رئيسي

118 لمزيد من المعلومات، انظر:

<https://www.worldbank.org/en/news/press-release/2023/02/14/morocco-s-economy-has-come-under-pressure-from-supply-shocks>

119 انظر ياسين مجدي، «العمالة: كيف تغرق الأسماك» و جيهان رحو، «البطالة ترتفع إلى آفاق جديدة وتصل إلى ما يقرب من 14٪ مع الجفاف الذي يجتاح المغرب»

Yassine Majdi, "Emploi : comment noyer le poisson", Telquel 26 April 2024. https://telquel.ma/2024/04/26/emploi-comment-noyer-le-poisson_1868578?fbrefresh=9; Jihane Rahhou, "Unemployment Soars to New Heights, Hits Nearly 14% as Drought Grips Morocco", Morocco World News 3 May 2024. <https://www.morocccoworldnews.com/2024/05/362440/unemployment-soars-to-new-heights-hits-nearly-14-as-drought-grips-morocco>

المراجع

- Abadi J (2000) The Road to the Israeli-Moroccan Rapprochement. *The Journal of North African Studies* 5(1), 27–54. <https://doi.org/10.1080/13629380008718386/>.
- Abdelmoumni F (2013) Le Maroc et le Printemps arabe. *Pouvoirs* 145(2), 123–140. <https://doi.org/10.3917/pouv.145.0123>.
- Abouzzohour Y (2020a) Morocco's partial normalization with Israel comes with risks and gains. Brookings. 14 December, <https://www.brookings.edu/blog/order-from-chaos/2020/12/morocco-partial-normalization-with-israel-comes-with-risks-and-gains/>.
- Abouzzohour Y (2020b) The Opposition's First Prime Minister: A Witness to Morocco's Longstanding Challenges. <https://mipa.institute/en/7932> (accessed 2 January 2024).
- Ait Bassou I (2023) Why Morocco's Youth Employment Policies Continue to Fail. Arab Reform Initiative.
- Ait Mous F, Deau O and Monjib M (2015) The debates on citizenship in Morocco Social movements and constitutional reform.
- Akesbi A (2011) Civil Society Index for Morocco. CIVICUS.
- Akesbi A (2018) Enjeux Politiques et Sociaux Autour de l'accès à l'information : Facteurs de Progrès et de Résistances. <https://ma.boell.org/fr/201802/02/enjeux-politiques-et-sociaux-autour-de-lacces-linformation-facteurs-de-progres-et-de>.
- al-Ahnaf M (1994) Maroc. Le Code du statut personnel: Maghreb - Machrek N° 145(3), 3–26. <https://doi.org/10.3917/machr1.145.0003>.
- Baylocq C and Granci J (2012) « 20 février ». Discours et portraits d'un mouvement de révolte au Maroc. *L'Année du Maghreb* (VIII), 239–258. <https://doi.org/10.4000/anneemaghreb.1483>.
- Beauchesne P-L (2019) L'après-mobilisation : le Mouvement du 20 Février au Maroc, de la désillusion au redéploiement de l'engagement. *Politique et Sociétés* 38(3), 51–77. <https://doi.org/10.7202/1064730/ar>.
- Bendourou O (2012) La Nouvelle Constitution Marocaine Du 29 Juillet 2011. *Revue Française de Droit Constitutionnel* 91(3), 511–535. <https://doi.org/10.3917/rfdc.091.0511>.
- Bennani-Chraïbi M (2008) Les Conflits Du Moyen-Orient Au Miroir Des Communautés Imaginées: La Rue Arabe Existe-t-Elle? *Le Cas Du Maroc: A Contrario* Vol. 5(1), 147–156. <https://doi.org/10.3917/aco.052.0147>.
- Bennani-Chraïbi M and Jekhllaly M (2012) La dynamique protestataire du Mouvement du 20 février à Casablanca. *Revue française de science politique* 62(5–6), 867–894. <https://doi.org/10.3917/rfsp.625.867>.
- Bergh SI (2012) "Inclusive" Neoliberalism, Local Governance Reforms and the Redeployment of State Power: The Case of the National Initiative for Human Development (INDH) in Morocco. *Mediterranean Politics* 17(3), 410–426. <https://doi.org/10.1080/1362/9395.2012.725304>.
- Bergh SI (2017) The politics of development in Morocco: Local Governance and Participation in North Africa. I.B. Tauris & Co. Ltd.
- Berriane Y (2015) The Micropolitics of Reform: Gender Quota, Grassroots Associations and the Renewal of Local Elites in Morocco. *The Journal of North African Studies* 20(3), 432–449. <https://doi.org/10.1080/1362/9387.2015.1017815>.
- Biekart K and Fowler A (2023) Interrogating Civic Space: Applying a Civic-Driven Change Perspective. In K Biekart, T Kontinen and M Millstein (eds.), *Civil Society Responses to Changing Civic Spaces*. Cham: Springer International Publishing, pp. 27–48.
- Biekart K, Kontinen T and Millstein M (2023) Introduction: Civil Society Responses to Changing Civic Spaces. In K Biekart, T Kontinen and M Millstein (eds.), *Civil Society Responses to Changing Civic Spaces*. Cham: Springer International Publishing, pp. 3–26.

- Bono I (2010a) L'activisme Associatif Comme Marché Du Travail. *Politique Africaine* 120(4), 25. <https://doi.org/10.3917/polaf.120.0025>.
- Bono I (2010b) Le « phénomène Participatif » Au Maroc à Travers Ses Styles d'action et Ses Normes. *Les Etudes Du CERi* 66.
- Bras J-P (2007) La réforme du code de la famille au Maroc et en Algérie : quelles avancées pour la démocratie ? *Critique internationale* 37(4), 93–125. <https://doi.org/10.3917/cii.037.0093>.
- Brouksy O (2024, January 23) Maroc. Manifestations populaires et silence royal. <https://orientxxi.info/magazine/maroc-manifestations-populaires-et-silence-royal,7010> (accessed 6 May 2024).
- Buehler M (2015) Labor Demands, Regime Concessions: Moroccan Unions and the Arab Uprising. *British Journal of Middle Eastern Studies* 42(1), 88–103. <https://doi.org/10.1080/13530194.2015.973189>.
- Buehler M (2018) Why Alliances Fail: Islamist and Leftist Coalitions in North Africa. Syracuse University PRes.
- Casani A (2020) Cross-Ideological Coalitions under Authoritarian Regimes: Islamist-Left Collaboration among Morocco's Excluded Opposition. *Democratization* 27(7), 1183–1201. <https://doi.org/10.1080/13510347.2020.1772236/>.
- Casani A and Colin F (2023) Evolving consensus around Moroccan-Israeli normalisation: a political space analysis. *L'Année du Maghreb* (30). <https://doi.org/10.4000/anneemaghreb.12718>.
- Castillejo C and Tilley H (2015) The road to reform Women's political voice in Morocco. Case Study: Women's empowerment and political voice. ODI.
- Catusse M (2000) LA C.G.E.M.: Formation d'un Groupe d'intérêt Patronal. *Critique Économique* 1(Printemps 2000).
- Catusse M (2014) Dans les arcanes de la CGEM. L'invention d'un groupe d'intérêt. In *Le temps des entrepreneurs ? : Politique et transformations du capitalisme au Maroc*. Tunis: Institut de recherche sur le Maghreb contemporain, pp. 199–244.
- Colin F (2023a) Institutional Petitions in Morocco: Opportunities and Challenges of Claiming Rights in Participatory Arenas. *British Journal of Middle Eastern Studies* 50(2), 486–500. <https://doi.org/10.1080/13530194.2021.1981233/>.
- Colin F (2023b) Trajectories of Depoliticization and Repoliticization: Petitioning to Moroccan Municipalities. *Mediterranean Politics* 0(0), 1–22. <https://doi.org/10.1080/13629395.2023.2289099/>.
- Colin F (2024) Social Accountability in Morocco: Recurring Pressures and Sporadic Concessions. In W Vloeberghs and S I Bergh (eds.), *Social Accountability Initiatives in Morocco, Tunisia, and Lebanon: Civic Innovation in the Arab World After 2011*. Cham: Springer Nature Switzerland, pp. 41–81.
- Conseil Economique Social et Environmental (2013) Initiative Nationale pour le Développement Humain : analyse et recommandations. No. 22013/. Rabat: Conseil Economique, Social et Environmental. <https://www.cese.ma/media/202007//Rapport-Initiative-Nationale-pour-le-D%C3%A9veloppement-Humain-analyse-et-recommandations.pdf>.
- Crétois J (2013, November 7) Maroc, difficile dialogue entre islamistes et gauche radicale - Envisager ensemble une alternative politique. <https://orientxxi.info/magazine/maroc-difficile-dialogue-entre-islamistes-et-gauche-radicale,0410>.
- Dalmasso E (2012) Surfing the Democratic Tsunami in Morocco: Apolitical Society and the Reconfiguration of a Sustainable Authoritarian Regime. *Mediterranean Politics* 17(2), 217–232. <https://doi.org/10.1080/1362/9395.2012.694045>.
- de Miras C (2007) Initiative nationale pour le développement humain et économie solidaire au Maroc pour un accès élargi à l'eau et à l'assainissement. *Revue Tiers Monde* 190(2), 357–377. <https://doi.org/10.3917/rtm.190.0357>.
- Deiana M (2009) Improving Women's Rights in Morocco: Lights and Shadows of the New Family Code (Moudawana). *The International Journal of Interdisciplinary Social Sciences: Annual Review* 3(11), 69–80. <https://doi.org/10.18848/1882-1833//CGP/v03i1152764/>.
- Desrues T and Kirhlani S (2022) De la débâcle du Parti de la justice et du développement (PJD) aux élections de 2021 : les significations de l'alternance politique au Maroc. *L'Année du Maghreb* (28), 199–221. <https://doi.org/10.4000/anneemaghreb.11514>.

- Edwards M (2014) *Civil Society*. (3rd edition). Cambridge: Polity.
- Eisenberg AM (2011) Law on the Books vs. Law in Action: Under-Enforcement of Morocco's Reformed 2004 Family Law, the Moudawana Note. *Cornell International Law Journal* 44(3), 693–728.
- El Alaoui MH (2014) *Journal d'un prince banni: Demain, le Maroc*. Paris: Grasset.
- El Mnasfi M (2013) Les Effets de La Participation Citoyenne Dans Le Projets Urbains Au Maroc : Le Cas de l'INDH En Milieu Urbain. *Etudes et Essais Du Centre Jaques Berque* 17.
- Fakir I (2022) Morocco and Israel Economic Opportunities, Military Incentives, and Moral Hazards. Middle East Institute. December, <https://www.mei.edu/sites/default/files/202212-/Fakir%20-%20Morocco%20and%20Israel%20Economic%20Opportunities%2C%20Military%20Incentives%2C%20and%20Moral%20Hazards.pdf>.
- Fernández-Molina I (2016) *Moroccan Foreign Policy under Mohammed VI, 1999-2014*. London and New York: Routledge.
- FIDH (2018) *Maroc : Constante offensive contre la liberté d'association*. Paris: Fédération Internationale pour les Droits Humains. <https://www.fidh.org/IMG/pdf/note-maroc-num.pdf>.
- FT 2023 : Réformes et chantiers au Maroc sous le règne de Mohammed VI (2023, July 26) *Hespress*.
- HCP (2011) *Enquête nationale auprès des Institutions Sans But Lucratif (ISBL) (Exercice 2007)*. Rabat: Haut Commissariat au Plan. <https://www.hcp.ma/file/230865>.
- HCP (2023) *Enquête nationale auprès des Institutions Sans But Lucratif (ISBL) (Exercice 2019)*. Rabat: Haut Commissariat au Plan.
- Human Rights Watch (2022) They will get you no matter what: Morocco's playbook to crush dissent. <https://www.hrw.org/report/202228/07//theyll-get-you-no-matter-what/moroccos-playbook-crush-dissent>.
- Hummel S (2022) Germany's Contested Civil Society in a Time of Politization. *Nonprofit Policy Forum* 13(3), 195–210. <https://doi.org/10.1515/npf-2021-0060>.
- Ibrahim AM (2015) *The Role of Civil Society in Africa's Quest for Democratization*. Cham: Springer International Publishing.
- INDH (2011) *Rapport d'activités 2005– 2010*. Rabat: Coordination Nationale de l'INDH.
- Kadiri M (2017) *The Evolution of Morocco's Human Rights Movement*. Arab Reform Initiative.
- Laskier MM (2004) Israeli–Moroccan Relations and the Arab–Israeli Conflict, 1977–2002. *Israel Affairs* 10(3), 41–73. <https://doi.org/10.1080/135371204200/0242572>.
- Leveau R, Bozarslan H and Bennani-Chraïbi M (eds.) (1996) *Acteurs et espaces politiques au Maroc et en Turquie*. Berlin: Centre Marc Bloch.
- Macías-Amoretti JA (2015) Seeking an “Other” Desperately: The Dialectical Opposition of Political Islam in Morocco. *The Journal of North African Studies* 20(3), 336–348. <https://doi.org/10.1080/1362/9387.2014.987233>.
- Masbah M, Aourraz R and Colin F (2020) *Trust in Institutions Index: the Parliament and Beyond*. Rabat: Moroccan Institute of Policy Analysis.
- Mateo Dieste JL and Feliu L (2023) *Revue des Movilizations Populares En El Rif: De Abdelkrim al Hirak*. *Revista de Estudios Internacionales Mediterráneos* (34), 6–34. <https://doi.org/10.15366/reim2023.34.001>.
- Mohsen-Finan K (2013) *Changement de cap et transition politique au Maroc et en Tunisie*. *Pouvoirs* 145(2), 105–121. <https://doi.org/10.3917/pouv.145.0105>.
- Monjib Maati (2015) *Morocco 2014: The Return of Authoritarianism*. In *IEMed Mediterranean Yearbook 2015*. Barcelona: IEMed, pp. 176–179.
- Monjib Maâti (2024, April 4) *Maroc. Les islamistes d'Al-Adl wal-Ihsan mettent la monarchie au pied du mur*. <https://orientxxi.info/magazine/maroc-les-islamistes-d-al-adl-wal-ihsan-mettent-la-monarchie-au-pied-du-mur,7189> (accessed 13 May 2024).
- Mouna K (2020) *Civil Society Versus the State. The Case of Morocco*. *European Foreign Affairs Review* 25(Special Issue), 67–86. <https://doi.org/10.54648/EERR2020012>.

- Murgue B (2011) The Mudawana: Behind the scenes of an unprecedented reform. *Les Cahiers de l'Orient* (2), 15–29.
- Naimi M (2015) La Participation Entre Sphère Instituée et Espace Non Institué Dans Le Sillage Des "Printemps Arabes" : Cas Des Mobilisations Au Maroc. In *Actes Des 4e Journées Doctorales Sur La Participation et La Démocratie Participative*. Lille.
- Naji JE (2010) *Plaidoyer pour le droit d'accès à l'information : rapport de consultations sectorielles*. Rabat, Morocco: Transparency Maroc.
- OECD (2015) *Open Government in Morocco*. OECD.
- Ouali N (2008) Les réformes au Maroc : enjeux et stratégies du mouvement des femmes. *Nouvelles Questions Féministes* 27(3), 28–41. <https://doi.org/10.3917/nqf.273.0028>.
- Patton MQ (2015) *Qualitative research & evaluation methods : integrating theory and practice*. Sage.
- Plateforme pour le Droit d'Accès à l'Information (2018) *Droit d'Accès à l'Information: de la à sa mise en œuvre*. <https://article27.ma/wp-content/uploads/202007//Access-to-Information-Study-Day-Report-1.pdf>.
- Poppe AE and Wolff J (2017) The Contested Spaces of Civil Society in a Plural World: Norm Contestation in the Debate about Restrictions on International Civil Society Support. *Contemporary Politics* 23(4), 469–488. <https://doi.org/10.108013569775.2017.13/43219>.
- Rachik A (2016) *La société contre l'état : mouvements sociaux et stratégie de la rue au Maroc*. Casablanca: La Croisée des Chemins.
- Rhiwi L (2004) La réforme du code marocain de la famille. *Revue Projet* 282(5), 32–37. <https://doi.org/10.3917/pro.282.0032>.
- Roussillon A and Ferrié J-N (2018) *Réforme et politique au Maroc de l'alternance : apolitisation consensuelle du politique*. Centre Jacques-Berque.
- Sadiqi F (2010) Morocco. In S Kelly and J Breslin (eds.), *Women's Rights in the Middle East and North Africa: Progress Amid Resistance*. New York: Freedom House.
- Sater JN (2007) *Civil Society and Political Change in Morocco*. Routledge.
- Shalaby M and Bergh SI (2020) Power to the People? The Right to Information Law in Morocco. <https://carnegieendowment.org/sada/82835> (accessed 7 November 2020).
- Tobich F (2008) *Les statuts personnels dans les pays arabes*. Presses universitaires d'Aix-Marseille;
- Touhtou R (2014) *Civil Society in Morocco under the New 2011 Constitution: Issues, Stakes and Challenges*. Research Paper.
- Transparency Maroc (2013) *Ça vous appartient : l'information du public au Maroc*. Transparency Maroc.
- Vairiel F (2014) *Politique et mouvements sociaux au Maroc. La révolution désamorcée ?* Académique. Presses de Sciences Po.
- Wail El Karmouni G (2023, February 11) *Une nouvelle stratégie pour la société civile lancée prochainement*. <https://medias24.com/202311/02//une-nouvelle-strategie-pour-la-societe-civile-lancee-prochainement/> (accessed 16 February 2023).
- Wazif M (2018) *Islamists and Human Rights in Morocco*. Arab Reform Initiative.
- Wuerth O (2005) The Reform of the Moudawana: The Role of Women's Civil Society Organizations in Changing the Personal Status Code in Morocco. *Hawwa* 3(3), 309–333. <https://doi.org/10.1163156920805774910042/>.

مبادرة الإصلاح العربي

مبادرة الإصلاح العربي مؤسسة بحثية رائدة للبحوث الفكرية المستقلة، تقوم، وبشراكة مع خبراء من المنطقة العربية وخارجها، باقتراح برامج واقعية ومنبثقة عن المنطقة من أجل السعي إلى تحقيق تغيير ديمقراطي وعدالة اجتماعية. تقوم المبادرة بالأبحاث السياسية، وتحليل السياسات، وتقدم منبراً للأصوات المتميزة وتلتزم في عملها بمبادئ الحرية والتعددية والمساواة بين الجنسين.



contact@arab-reform.net

باريس - بيروت - تونس